

Handwritten signature and stamp.

جامعة أم القري
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الفقه والأصول
شعبة الفقه



3. 1. 2. 883

سحاب و طوفان

الحَاوِي الكَبِيرُ

للإمام أبي الحسن علي بن محمد الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ

رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية
لتبيل درجة الدكتوراه في الفقه

تحقيق ودراسة

عَلِيٌّ بْنُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد حیدر الدائم حلی

5.3 / 15.3

5 1912 / 1913



مَرَارَتِ كُلِّ مَادَّةٍ إِلَى مَرْفَعٍ أَوْ تَنَالِ الْمُنَاقَشَةِ ٢

عبد الجبار

مستوفى

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

كلمة شكر

الحمد لله وحده . والصلاة والسلام على من لا نبي بعده . وبعد ،
فاننى أتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى أن وفقنى وأعاننى على إنجاز
هذا البحث البسيط راجيا أن يكون بداية الطريق للاستفادة من علوم
الدين .

ثم أتقدم بالشكر والتقدير والاعجاب لأستاذى الفاضل أستاذ الشافعية
فى عصره الدكتور محمود عبد الدائم أمد الله فى عمره وحسن عمله الذى
فتح لى طريق البحث والتحقيق وسهل كل صعوبة حيث جعلنا على
اتصال به دائم من الجامعة الى البيت الى الشارع حتى ظهر التحقيق
الى حيز الوجود فجزاه الله عنا وعن المسلمين خيرا ،

ثم أتقدم بالشكر الى أسرة جامعة أم القرى الفتية التى بذلت
الغالى والنفيس ووفرت أكثر مراجع البحث والتحقيق للطالب وفقهم
الله وسدد خطاهم ،

وأخيرا لا أنسى أن أتقدم بالشكر لكل زميل وأخ وصديق وطالب
علم شجعنى ودعا لى بالاستمرار فى المشوار ، راجيا من الله التوفيق
والسداد .

المحقق يحيى الجردى

المقدمة وتشمل على :

- أ - سبب اختيار الموضوع .
- ب - حاجة المجتمع الى تطبيق العقوبات والاستدلال على صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان .
- ج - رد بعض ما يزعمه المستشرقون نحو الدين الاسلامي من مفتريات هو منها بسري* .

.....

أ - سبب اختيار الموضوع

الحمد لله الذى هدانا للاسلام وما كنا لنهتدى لولا أن
هدانا الله وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الذى جعل
شريعة محمد بن عبد الله خاتمة الشرائع وأشهد أن نبينا محمدا
عبد الله ورسوله أرسله رحمة للناس كافة صلى الله عليه وعلى آله
وصحبه أجمعين .

أما بعد فان النفس كريمة وثنيتها غال والانتهاك لحرمتها
انتهاك لحرمة النفوس كلها واحترامها احترام للجميع كما قال تعالى
(من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس
أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا
الناس جميعا) (١)

ولهذا شرع لمن يعتدى عليها بالقتل أن يقتل كما قال

تعالى :

(٢)

(كتب عليكم القصاص فى القتلى)

(١) المائدة آية رقم ٤٥

(٢) البقرة آية ١٧٨

وهذا شيء منطقي أن يجازى بالمثل وذلك إذا كان
الاعتداء عمداً ولكن إذا حصل القتل خطأ أو شبه عمد فانه لا
يستحق الاعدام لأنه لا ذنب له فلا ينفى الاعتداء عليها بأكثر
من فعلها ،

ولما كانت النفس محصومة ولا مجال لهدار دمها لا سيما
أن هناك في بعض الأحيان أيتاما وأرامل للمقتول في حاجة السي
ما يطفى بعض الآلام شرع الله الدية مخففة لهم بعض الجراحات
في فقيدهم حتى لا تجتمع عليهم مصيبتان : -

أ - فقدان قريبهم ب - وقطع السبب في مصدر رزقهم ،
وقد تكفلت السنة ببيان الدية وكيفية وجوبها ولا مجال للخوض في
تفصيلاتها فانه ليس المقام مقام ذلك ،

والسبب الذي دعاني لاختيار هذا الموضوع الذي هو
تحقيق كتاب الجنايات من كتاب الحاوي الكبير عدة أمور أهمها
ما يلي : -

١ - ان هذا الموضوع وثيق الصلة بالمجتمع لأن هذا
الانسان بحكم ضعفه معرض لنزعات نفسه وهواه وشيطانه
فقد تسول له نفسه بأدنى شبهة فيرتكب جرماً في ازهاق نفس

يكون من وراء ذلك ترميل نساء وضياع أيتام لهذا لا بد له
من جزاء رادع يردعه اما باعدامه في حالة القتل عمدا عدوانا
واما بتفليظ الدية اذا كان شبه عمد أو بالدية مخففة اذا
كان فعله على سبيل الخطأ .

٢ - على الرغم أن موضوع الجنايات من الموضوعات الخطيرة ففى
حياة الانسان فالجرائم كثرت والهوى والشيطان ينزغان بنى
البشر والأمر تعقدت فلهذا لا بد لهم من قانون يضع حدا
لهذه النزوات ولقد تعرض لهذا الموضوع العلماء والفقهاء
رحمهم الله فلم يهتموه لكنهم أدرجوه ضمن أبواب الفقه فكان
الانسان بحكم تسرعه وقصر وقته ومحدودية عقله بحاجة
الى شىء قريب المنال يستفيد منه فرأيت أن أختاره لأجعله
عنوانا لموضوعي ليكون سهل التناول والافادة .

٣ - اظهر مرونة الشرع وأنه صالح لكل زمان ومكان فنحن ففى
القرن الخامس عشر وقد انقطع الوحي منذ وفاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا زالت فوائده وأحكامه طرية فعلى
الرغم من اختلاف الزمن والأحداث وتطور الأمور الا أن جميع
الحالات وجد لها حل فى ظل شريعتنا السمحة فكانت

أحق بأن يكتب فيها ويبين فضلها لعل في ذلك رد عسا
لعزاعم أهل الباطل الذين يتشدقون بعدم صلاحية شريعتنا
أو قصر نظرها ودفعاً لهم بأن يعترفوا بفضلها .

٤ - إبراز فضل هذا العالم الجليل الامام الماوردي الذي خلف
ثروة هائلة لا كثرة المال الزائل فقد توفي^{في} القرن الخامس
ولا زالت آثاره باقية يستفاد منها ومنها تلك الموسوعة الفقهية
التي لم يترك شاردة ولا واردة حتى الافتراضات التي يمسد
وقوعها فقد ذكرها وبين حكمها .

٥ - أن هذا الموضوع من ضمن موضوعات شاملة يضمها كتساب
الحاوي وهو مخطوط من زمن بعيد لم ير النور فأردت
أن أبرز هذا الجزء من الثروة الهائلة مساهمة مني في ظهوره
ورغبة في الاستفادة منه لي أولاً ولطلاب العلم ثانياً +
فلهذه الأسباب ولغيرها اخترت أن يكون موضوعي لرسالة
الدكتوراه هو :

تحقيق كتاب الجنایات من كتاب الحاوي مساهمة مني في نشر
التراث الاسلامي بصورة واضحة ومختصرة ومصححة لتكون سهلة
النال لمن أرادها شهية لمبتغياها ،

وبعد : فهذه محاولة مني لألحق بالركب الذين سبقوني
أو الذين لا زالوا في الطريق لأخراج بعض موضوعات الحاوي حتى
يكتمل تحقيقه ودراسته ان شاء الله على الوجه المطلوب وقصدي
كما يعلم الله خدمة العلم والدين وتقريب النفع لي ولزملائي طلاب
العلم وان كان قصور الهمة لازما لي فقد لا أكون من فرسان هذا
الميدان ولكن من جد وجد ومن صار على الدرب وصل فان وفقت
فمن الله والحمد لله وان كان غير ذلك فأستغفر الله وسبحان ربك
رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

* * *

*

حاجة المجتمع الى تطبيق

المقويات وبيان صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان

خلق الله الانسان ومنحه طائفة من الغرائز والاستعدادات
والميول وهذه الغرائز تدفعه دائما الى تلبية حاجتها باتخاذ
أسلوب معين يسير عليه في سلوكه ،
والانسان مهما بلغ من القوة عاجز ازاء الكون وما فيه ولا
يستطيع التغلب على مشكلات الحياة وحده لهذا كان مدفوعا
بحكم ضعفه الى التعاون مع الآخرين وتكوين مجتمع يكون هو فردا
من أفراد ، وكما قيل الانسان مدني بطبعه والمجتمعات الانسانية
مهما ارتقت في حاجة الى قانون ينظم علاقة الأفراد بعضهم
بعض ويحدد من طغيان الفرد على مصالح الآخرين ، ولو ترك
الانسان وغرائزه لطفى على حقوق الآخرين ولساد المجتمع عوامل
الفرقة وهددت العداوات بالضعف والانحلال وتحكم بين أفراد
قانون الغابات يعتمد على القوى على الضعيف ،

لهذا كانت المجتمعات الانسانية في كل طور من أطوارها في
حاجة الى قانون يحتكم أفراد الىه ويحدد سلطة كل منهم ويبين

ما له وما عليه .

ولو ترك الناس وشأنهم يضعون قوانين يسيرون عليها لتحكمت
المصالح التطبيقية أو الفردية على حساب مصلحة الجماعة ،

والإنسان مهما ارتقت مداركه فان آفاقه محدودة وكل يوم
يأتى بجديد فيكون مضطرا بحكم ضعفه الى أن يهدم اليوم ما بنى
بالأمس ،

والقوانين الوضعية لا تكون لها هيئتها في نفوس الأفراد ،
وخضوعهم لهذه القوانين يكون مرهونا بقوة القائمين عليها وضعف
المطالبين بها .

فاذا سنحت لهم الفرصة للخروج على هذه القوانين انتفضوا
انتفاضة أتت على الأخضر واليابس ،

لهذا اقتضت سنة الله في خلقه أن يتكفل بالجماعات الانسانية
في كل طور من أطوار حياتها برسول يأتيهم بتشريع الهى ينظم
حياتهم الدينية والدنيوية ويضمن لهم حقوقهم الانسانية حتى يكونوا
على بصيرة من الأمر كما قال تعالى :

(١)

(لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل)

(١) النساء آية ١٦٥

وهذه القوانين التي يأتي بها كل رسول هي قوانين الهيبة
تعمل على مصلحة الجماعة واستقرارها وأمنها كما كانت تناسب حال
الجماعة وطاقاتها كما قال تعالى :

(١)

(لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا)

وقد ظلت الرسالات الالهية تترى على البشرية في أزمان
متعاقبة حتى وصلت الانسانية الى مرحلة في النضج أهلتها لتقبل
الدعوة العامة والشرعة الكاملة الخالدة دعوة محمد بن عبد الله
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، وقد غرست مبادئ الدين
الجديد الى قلوب الناس واستولت على أفئدتهم ومشاعرهم وانضموا
اليها طائعين ودافعوا عن كيانها مختارين .

(٢)

وكانت القوانين الاسلامية تستمد سلطانها من سلطان منزلها
وهو الله سبحانه وتعالى لما له من هيمنة على النفوس ، كما كانت
هذه القوانين تحمل في طياتها عوامل استقرارها فهي قوانين حققت

(١) المائدة آية ٤٨

(٢) كتاب التشريع الاسلامي يتصرف ص ٢٣ - ٢٤

مصالح الجماعة الانسانية وجمعت بين المادة والروح وبسيّرت

للناس الانتفاع بما خلق الله في الكون على خير ما يرام .

ولقد جاءت الشريعة المحمدية بما تكفل للمجتمع كلما يعمود

عليه بالخير ويدفع عنه كل أذى ومن ذلك المحافظة على الضروريات

الخمس التي هي : -

الدين - النفس - والعقل - والعرض - والمال - والنسب

وشرع لكل من يعتدي على واحدة من هذه الضروريات

عقابا مناسبا .

فمثلا شرع لسرقة المال قطع يد السارق لأن الغالب فيه

أن يأخذ المال بيده ، وشرع للاعتداء على العرض الجلد أو الرجم

حتى تعم العقوبة سائر جسده مقابل تلذذه بالحرام .

وشرع للاعتداء على النفوس القصاص وهذا ما نحن بصدد

والكلام عليه .

فكما أن القاتل أفقد أخاه نفسه وأعدمه حيا فكان جزاؤه المناسب

أن يعدم هو ويفقد نفسه .

كما قال تعالى :

(١)

(يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى)

وقال تعالى :

(٢)

(وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس)

وهذا من المجازاة بالمثل .

كما قال تعالى :

(٣)

(فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)

ولا يمكن أن يحل محل النفس عقوبة دون القصاص كتعزيره

بالسجن مدة أو تأديبه أو تكليفه بغرامة مالية . ولكن من باب

التخفيف واليسر اذا اقتضت الحاجة الى أخذ المال وذلك في

حال القتل خطأ لكون القاتل معذورا وغير متعمد فمن العدل أن

لا يؤخذ بأكثر من جريمته وكان من حقه العفو عنه مطلقا لأن الاسم

(٤)

مرفوع عنه كما روى عبد الله بن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله

(٥)

قال : " ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه "

(١) البقرة آية ١٧٧

(٢) المائدة آية ٤٤

(٣) البقرة آية ١٩٤

(٤) أنظر ترجمته ص ٦٦

(٥) ابن ماجه ٦٥٩/١

والمراد من الحديث ان العمل الخارج عن نطاق ارادة الانسان
غير مكلف به .

ولكن من باب المواساة للأيتام وعيال الفقير كان لهم الحق
فى تمويضهم بالدية مع الترغيب فى العفو وكذلك اذا اقتضت
المصلحة فى أخذ المال فى حال الجناية عمدا فلهم الخيار فى أن
يأخذوا الدية وهذا من سمو الشريعة الاسلامية السمحة حيث
فتحت المجال ولم تضيق على أحد الطرفين كما كانت وسطا بين
الشرائع السابقة التى ورد فيها التضيق والاصر والاغلال التى
كانت على بنى اسرائيل كما قال تعالى :

(١)

(ويضع عنهم اصرهم والاغلال التى كانت عليهم)

وقال تعالى (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت

(٢)

لهم وبعد هم عن سبيل الله كثيرا)

أما التساهل المطلق الذى لا يشفى غليل ولى الدم فهذا

مما لا تقره الشريعة فقد قيل أن فى شريعة موسى لا يجب الا القصاص

(٣)

ولا دية له .

(١) الأعراف آية ١٥٦

(٢) النساء آية ١٦٨

(٣) انجيل متى - الاصحاح ٣٥ آية ١٦ - ٢٤ - ٣١ والمسئولية

الجنائية للخضراوى .

وفي شريعة عيسى لا يجب الا الدية ولا قصاص وهذا فيه
شيء من الاجحاف في حق ولي الدم فقد لا يناسبه الا أخذ المال
في المسألة الأولى وبالعكس لا يناسبه الا القصاص في المسألة الثانية .

لهذا خيرت الشريعة الاسلامية ولي الدم بين القصاص وبين
الدية كما روى أبو هريرة رضى الله عنه ^(١) أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : من قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما أن يقتص
واما أن يأخذ المال . ^(٢)

مع ملاحظة أن الشرائع السابقة وان جاءت بالأمر والاغلال
الا أنها مناسبة لهم وكاملة وما شدد الله عليهم الا بأسباب ظلمهم كما
قال تعالى :

^(٣)
(فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم)

صدق الله العظيم وصدق رسوله النبي الكريم ووفق الله أئمة الاسلام
والمسلمين بأن يعطوا بما جاء عن الله وعلى رسالة رسول الله صلى
الله عليه وسلم .

(١) ستأتي ترجمته ص ٦٢

(٢) البخارى مع الفتح ٢ / ٢٥٠

(٣) النساء آية ١٦٠

رد ما يزعمه المستشرقون نحو الدين الاسلامي

من مفتريات هو منها بسرى

وهنا فريضة يزعمها المستشرقون الذين حكموا عقولهم القاصرة
عن ادراك حكمة التشريع الاسلامي ليلبسوا على الناس حقيقة الأمر
من الذين طمس الله بصائرهم ولم يبق لهم الا الهرولة وراء كسل
نهميق ،

هذا الزعم هو قولهم أن في القصاص أحجافا وشيئا من القسوة
والشدة ، وأبدلوها بالقوانين التي تقضى بالسجن مدة ثم يفك عنه
مع أنهم حكموا بالشنق والاعدام لمن يخالف أمر الدولة أو يعرض
لسياستها وقوانينها .

ونرد عليهم فنقول لهم :

شرع الله المقوية المناسبة لكل جريمة فجريمة القتل الممعد
لا يناسبها الا الاعدام ، وبهذا تحيا النفوس كما قال تعالى : -
(من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس
أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما

(١)

أحيا الناس جميعا)

(١) المائدة آية ٣١

وهذا بلا شك شيء منطقي ومعقولي فان الجاني اذا عرف
أنه لا يقتص منه بل تقتصر العقوبة على السجن أو التأديب ويبقى
يأكل ويشرب في السجن مدة ثم يخرج فانه سيتسلط على المبيد
بأدنى شبهة لا سيما بعض النفوس الشريرة التي لا تستريح الا باراقة
الدماء البريئة ولكنه لو تيقن أنه سيعدم اذا قتل لأبقى نفسه
ونفس غيره حتى تتم الحياة المنشودة .

قال تعالى : (ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب
(١)
لعلكم تتقون) .

وما تشاهده في الدول الغربية مع الاحتياطات اللازمة
والمخابرات الدقيقة من انتشار الجرائم بصورة فظيعة وظهور
السلب والنهب وهتك الأعراض حيث أصبح كل مواطن يخاف على
(٢)
نفسه وماله وعرضه .

هو خير دليل على أن التشريعات الوضعية مهما ارتقت فهي
غير كافية لاستقرار الحياة وأمن الناس على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم .

ولنضرب مثالا لتطبيق أحكام الاسلام وأنه ممكن في كل زمان
ومكان فمثلا هذه البلاد الطاهرة المملكة العربية السعودية الستى
تطبق أحكام الاسلام وتأخذ على يد المصطفى فان الانسان يسير في
الجزيرة العربية شرقا وغربا وهو في أمان وإيمان ولا يخاف على نفسه
الا السباع والطيور ، وقد انتشرت هيبتها حتى في داخل حدود
الدول المجاورة كله بفضل تطبيق نظام الاسلام وذلك أنهم طبقوا
في حق قطاع الطرق حكم الله وهو قوله تعالى :

(انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا
أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من
الأرض) (١)

وما تشاهده من أمن واستقرار هو بأسباب تنفيذ أحكام
الاسلام مع أن أراضيها مترامية الاطراف وقليلة العدد والمعتاد
ولكن كما قال الله تعالى :

(٢)

(ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز) .

(١) المائدة آية ٣٣

(٢) الحج آية ٤٠

ونحن لا نستغرب اذا صدر من أعداء الاسلام النجاسة
بعدم تطبيق أحكام الاسلام وذلك أنهم أصبحوا متورطين غارقين
في الويلات فيريدون من غيرهم أن يسلكوا مسلكهم فلن يرضوا عنا
الا بانضمامنا لعبادتهم الهدامة وهذا ما حكاه الله عنهم بقوله :
(وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُّوْكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَقَارِئٍ حَسَدٍ
(١)
من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق)

وقال تعالى :

(٢)
(وَدَّوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء)

ونحن لا نأسف عليهم في عدم تطبيق هذا الحكم العادل
فهم لم يؤمنوا بالله وحده فكيف يطبقون أحكامه ولكن نأسف على
أولئك الذين ينتمون الى الاسلام ويتكلمون باسم الاسلام وينطقون
بلغة القرآن الذين نسوا مجد آبائهم وأجدادهم الأبطال
قادة الاسلام ولم يأخذوا عبرة ممن حولهم ، والعاقل من اتعظ
بفسيره .

(١) البقرة آية ١٠٩

(٢) النساء آية ٨٩

والسبب في انحرافهم هذا هو المحافظة على سيادتهم
والتقرب الى أعدائهم لمصادقتهم للحصول على الأغراض الشخصية
لهذا نسأل الله العلي القدير أن يعيد للأمة الإسلامية مجد هـا
وعزتها وينير بصيرتها ويربها الحق حقا ويرزقها اتباعه ويربها
الباطل باطلا ويرزقها اجتنابه وان تكون يدا واحدة على من
سواهم ويكون هدفهم اعلاء كلمة الله ،

وصلى الله وسلم على رسوله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم
باحسان الى يوم الدين . ،

.....

...

تمهيد

بما أن موضوعي تحقيق كتاب الجنائيات من كتاب الحاوي الكبير للإمام
الماوردي الذي هو من أكبر فقهاء المذهب الشافعي وبما أن الحاوي يعتبر
شرحاً لمختصر المزني حيث جعل مختصر المزني متناً وضعه في أول الموضوع
ويعنونه بمسائل ثم يشرحه . كما أن مختصر المزني هو جمع وخلاصة لأقوال
الإمام الشافعي ومذهبه لهذا فهي سلسلة ذهبية ابتداءً بالشافعي وختمها
بالمأوردي فلذا رأيت أن أكتب لمحة مختصرة كتعريف بمؤسس مذهب الشافعية
الذي هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي وكذلك لمحة مختصرة عن جامع علم
الشافعي ومذهبه الإمام المزني حتى تكون أخي القارئ على علم تام بمضمون
كتابنا الذي نحقق جزءاً منه واعترافاً بالجميل وإعطاء كل ذي حق حقه
ونحن بلا شك سوف لا نعطي حقهم كاملاً وإنما تعريفنا بهم فقط كما أننا
سوف لا نطيل في الموضوع باعتبار أن من سبقنا من العلماء والزملاء الذين
حضروا للدكتوراه في الحاوي قد ترجموا ترجمة كاملة ووافية لهم فلا داعي
للإطالة فمن أراد التوسع فليرجع إليها وللأصول التي أخذوا عنها فلذا سأقتصر
على ذكر نبذة مختصرة عن كل من الإمامين : الشافعي والمزني .
وبما أن موضوعي هو تحقيق ودراسة لجزء من كتاب للمأوردي فلا بد أن
أتوسع قليلاً في ترجمة المأوردي لأنه بيت القصيد وباعتباره جزءاً لا يتجزأ من
الرسالة لهذا كان لا بد أن أذكر عنه الشيء الوافي مع الاختصار الممكن الذي
لا يخل بالمطلوب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

نبهة عن الامام الشافعى وتتحصر فى الآتى : -

- ١ - ولادته
- ٢ - نسبه
- ٣ - نبذة عن حياته العلمية .
- ٤ - مشايخه
- ٥ - تلاميذه
- ٦ - جانب من تواضعه .
- ٧ - ثناء الناس عليه
- ٨ - مؤلفاته
- ٩ - وفاته

.....

١ - ولادته

أجمعوا على أنه ولد سنة ١٥٠ هـ وهي السنة التي توفي فيها
أبو حنيفة رحمه الله وقيل أنه توفي في اليوم الذي ولد فيه الشافعي ولم
يثبت التقييد باليوم والمشهور الذي عليه الجمهور أن الشافعي ولد بغزة
وقيل بحسقلان وهما من الأرض المقدسة التي بارك الله فيها وهي على
مقربة من بيت المقدس في فلسطين التي ترواح تحت الاحتلال الصهيوني
نسأل الله أن يخلصها منه في أقرب وقت ممكن.

٢ - نسبه

هو محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن السائب بن
عبد الله بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي أبو عبد الله
الامام الحجازي المكي يلتقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف ،
وأمه فاطمة بنت عبيد الله بن الحسن بن الحسن بن أبي طالب رضي
الله عنه فهو هاشمي ولدته هاشمية وقيل أن أمه أزدية من الأزد كما ذكر
ذلك الامام نفسه حيث قال أريد أن أنزل عند أخوالي الأسدين والأسود
والأزد شي واحد ، وعموما فهو نسب شريف ورفيع وجد ير بالامامة وقد أشنى
عليهم ورفع قدرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال " الأئمة من قريش " (١)
وقال في حديث آخر " الناس تبع لقريش في شرهم وخيرهم " (٢)

(١) البيهقي ١٤١/٨

(٢) البيهقي ١٤١/٨

وحب القرشيين حب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وبعضهم بعض له ومن
أراد اهانتهم أهانه الله .

(١)

وقد اتفق العلماء على أنه الامام القرشي الوحيد رضى الله عنه وأرضاه .

٣ - نبذة عن حياته العلمية

حمل الامام الشافعي وهو ابن سنتين الى مكة ونشأ يتيما في حجر أمه
في قلة من العيش وضيق الحال وكان يجالس العلماء وهو في صباه ويكتسب
من المسائل الهامة حتى استفاد الشيء الكثير وقد كان في بداية أمره يطلب
الشعر وأيام العرب والأدب ثم أخذ الفقه بعده ،
وسبب تحوله الى الفقه والعلوم الشرعية أنه كان في رحلة مع بعض الكتاب
فتمثل الشافعي ببیت من الشعر فقرعه شيخه وهو كاتب لمصعب بن عبد الله
الزبيدي (٢) وقال له مثلك يذهب بمرؤته في مثل هذا أين أنت من الفقه فهزّ
مشاعره ذلك القول وقبل النصيحة فاتجه الى مجالسة العلماء في عصره ،

(١) أنظر ترجمته في الكتب الآتية : -

- ١ - المجموع ٢١/١
 - ٢ - طبقات الشافعية ١٠٠/١
 - ٣ - شذرات الذهب ٩/٢
 - ٤ - تاريخ بغداد ٥٦/٢
 - ٥ - كتاب الشافعي لمحمد أبوزهرة .
 - ٦ - كتاب الشافعي ومناقبه .
- وغيرها من كتب التراجم مما لا حصر لها .

(٢) المتوفى سنة ٢٣٦ هـ ، أنظر

ترجمته شذرات الذهب ٨٥/٢

كمسلم بن خالد الزنجي^(١) في مكة وكان مفتيا ثم رحل الى المدينة ف لازم الامام
مالك بن أنس^(٢).

وقد روى الشافعي نفسه حادثة تحوله الى الفقه حيث قال :
كنت ذات يوم أنظر في الشعر فارتقت عقبة في منى فاذا صوت من خلفي عليك^(٣)
بالفقه ، وقد حفظ الموطأ عينا^(٤) وسمعه على مالك فأعجب به مالك ونصحني
ودعا له وحذره من المعاصي وكان عمره آنذاك ثلاث عشرة سنة وبعد ما رحل
الى العراق وناظر محمد بن الحسن وغيره^(٥) ونشر علم الحديث هناك ونصير
السنة وشاع ذكره وفضله ثم طلب منه أن يصنف كتابا في الأصول فصنف كتاب
الرسالة . وصنف كتابه القديم وهو المسمى بمذهب القديم في العراق
ثم رحل الى مصر في آخر حياته وصنف هناك كتبه الجديدة الى أن توفى
رحمه الله وأسكنه فسيح جناته .

(١) المتوفى سنة ١٨٠ هـ ، أنظر ترجمته في

شذرات الذهب ٢٩٤/١

(٢) أنظر ترجمته ص ٨٨

(٣) منى موضع معروف شرق مكة من مشاعر الحج .

(٤) كتاب عظيم يشمل الحديث والفقه ألفه الامام مالك رحمه الله .

(٥) أي حفظا عن ظهر قلب .

(٦) أنظر ترجمته ص ١١٧

٤ - مشايخه

ذكرنا في النبذة عن حياته العلمية بأنه رحل لطلب العلم الى عدة بلدان ففي مكة الى العراق واليمن ومصر وبالتاكيد له مشايخ في كل بلد من هذه البلدان وعلى سبيل المثال نذكر بعض مشايخه :

- ١ - مسلم بن خالد الزنجي بمكة توفي سنة ١٨٠ هـ
- ٢ - مالك بن أنس بالمدينة المتوفى سنة ١٧٤ هـ
- ٣ - ابراهيم بن سعد المتوفى سنة ١٨٤ هـ وأنظر ترجمته في شذرات الذهب ٣٠٥/١
- ٤ - سفيان بن عيينه المتوفى سنة ١٩٨ هـ أنظر ترجمته الشذرات ٣٥٤/١
- ٥ - محمد بن علي بن شافع المتوفى سنة . . . وغيرهم كثيرون .

٥ - تلاميذه

بالإضافة الى أنه درس على عدة مشايخ فقد كان له تلاميذ كثيرون جدا

وعلى رأسهم :

- (١) ١ - الامام أحمد بن حنبل .
- (٢) ٢ - أبو بكر الحميدى .
- (٣) ٣ - الربيع بن سليمان الترمذى صاحب الشافعى المتوفى سنة ٢٧٠ هـ أنظر ترجمته في الشذرات ٥٩/٢

(١) أنظر ترجمته ص

(٢) المتوفى سنة ٢٧٠ هـ وأنظر ترجمته في شذرات الذهب ١٥٩/٢

(٣) أنظر ترجمته في طبقات الشافعية ٢٦٤/١

(١)

٤ - أبو ثور

(٢)

٥ - حرمله بن يحيى المصرى الحافظ توفى سنة ٢٤٣ هـ . أنظر ترجمته

فى الشذرات ١٠٣/٢

وغيرهم كثيرون جدا .

٦ - جانب من تواضعه

لقد كان الامام الشافعى على جانب كبير من الأخلاق الفاضلة والتواضع
والزهد والعبادة . وقد ظهرت هذه فيه من قوله وفعله وملاحظة العلماء عليه .
فقد ورد عنه قوله طالب العلم أفضل من صلاة النافلة ، وقال من أراد الدنيا
فعليه بالعلم ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم ومن أرادها معا فعليه بالعلم
وقال الناس فى غفلة عن هذه السورة " والعصر ان الانسان لفى خسر " ،
وكان رحمه الله قد جزأ الليل ثلاثة أجزاء الثلث الأول يكتب والثانى يصلى
والثالث ينام . وقال الربيع نمت فى منزل الشافعى ليلالى فلم يكن ينام من الليل
الا أيسره وقال : يحيى بن ما رأيت ولا سمعت من كان فى عصر
الشافعى لله ولا أروع ولا بأحسن صوتا بالقرآن منه وقال الحميدى كان الشافعى
يختم فى كل شهر ختمة . وقال حرمله سمعت الشافعى يقول : " وددت أن كل
علم أعلمه تعلمه الناس أو جر عليه ولا يحسدوننى ؟

(١) توفى سنة ٢٤٠ هـ وأنظر ترجمته فى طبقات الشافعية ٢٢٧/١

(٢) هو حرمله بن يحيى المصرى الحافظ . توفى سنة ٢٤٣ هـ .

أنظر ترجمته فى الشذرات ١٠٣/٢

وقال للربيع عليك بالزهد وقال انفع الذخائر الثقوى وأضرها العمد وان

وقال للرواة أركان : حسن الخلق والسخاء والتواضع والنسك

وقال من وعظ أخاه سرا فقد نصحه وزانه ، ومن وعظه علانية فقد فضحه

وشانه .

وقال التواضع يورث المحبة والقناعة تورث الرحمة .

وفي الحقيقة هذا الباب واسع جدا وكل ما قيل فيه قليل فجزاه الله

عن الاسلام والمسلمين خيرا .

.....

٧ - جانب من ثناء العلماء عليه

لقد أثنى عليه العلماء رحمهم الله قد يما وحديثا وألفوا في مناقبه

وسيرته الكتب وتتلمذ عليه المشائخ ودان له القريب والبعيد فقد ألف قسى

مناقبه وأحواله كثيرون منهم : -

داود الظاهري والبيهقي وبقية كتب التراجم لا تجد كتابا في التراجم

أو التواريخ الا وتسهب في الكلام عليه فمن ذلك ما ذكر عن الامام أحمد بن

حنبل أنه قال : كان الله تعالى قد جمع في الشافعى كل خير . وقال أيضا :

إذا سئلت عن مسألة لا أعلم فيها خبرا قلت فيها يقول الشافعى . وقال فيه

نظرت في سنة مائة فاذا هو رجل من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن

عبد العزيز ونظرت في رأس السنة الثانية فاذا هو رجل من آل رسول الله صلى

الله عليه وسلم محمد بن إدريس الشافعى .

وقال محمد بن الحسن رحمه الله ان تكلم أصحاب الهدى يوما ما فبلسان

الشافعى .

وقال الحسن بن محمد الزعفراني كان أصحاب الحديث رقاداً فأيقظهم الشافعي فتيقظوا .

ومن ذلك أن شيخه أبو خالد الزنجي امام أهل مكة وفقهها قال له افت يا أبا عبد الله فقد فقد والله أن لك أن تفتي وكان عمره خمس عشرة سنة . وهذا الباب يطول ذكره لو أننا فسحنا المجال في ذلك وفضائله كثيره ومناقبه مشهوره ومن أراد التوسع فمليه بأسماء كتب التراجم .

.....

٨ - مؤلفاته

بالإضافة الى علم الشافعي وورعه وامامته وانشغاله بالتدريس والفتيا وغير ذلك فقد غصص جزءاً من وقته وحياته لخدمة العلم وطلابه واتحف المكتبة الاسلامية بكتيب جليله ضمت في طياتها خلاصة الفقه الشافعي وقد نقل له العلماء عدة كتب منسوبة الى الشافعي والبعض منها منسوب الى أصحابه من تلقوا منه فقهه ونقلوه لنا وهي وان كانت باسمائهم الا أنها تعبر عن رأى الشافعي وفقهه . ويمكن أن نلخص القول ونقول أن مؤلفات الامام الشافعي تنحصر في قسمين : -

أ - قسم يذكره المؤرخون والرواة منسوبا للشافعي فيقولون : كتاب الأم ، والرسالة ، واختلاف المرافين .

ب - وقسم يذكرونه منسوبا الى أصحابه على أنه تلخيص لأقواله فيقولون : مختصر البهيطي ، ومختصر المزني ولا شك أن القسم الأخير هو تأليف أصحابه وتلخيصهم لأقواله وان كانت نسبة الأراء الى الشافعي لا تقل عن نسبته القسم الأول اليه وانما الفرق بين القسمين أن للشافعي في القسم الأول

المعنى والصياغة والله فى الثانى المعنى فقط ، وأما الصياغة والعبارة ،
فى القسم الثانى فلصاحبه ، ككتب الامام محمد بن الحسن للمذهب
الحنفى وهكذا .

كما أن طريقة الشافعى فى التأليف بعدة طرق : تارة يكتبه ،
وتارة يعطيه ولهذا تجد فى كتبه تارة يقول أحد تلامذته أطلب على
الشافعى كذا وتارة بدون ذكر الاملاء ، وقد رويت عدة كتب منسوبة
للشافعى منها : -

كتاب الحجة والمبسوط وهو الذى ألفه بهخدار ، وعلى كل فالامام
الشافعى امام عظيم له آراؤه وندوبته وفقهه وكان يكتب ويعطى ويفتى
وكلمها كتب قيمة ومفيدة يتناقلها العلماء سابقا ولاحقا فجزاه الله خير
(١)
الجزء عن الاسلام والمسلمين .

(١) الامام لأبى زهره بتصريف ،

آداب الشافعى للرازى .

٩ - وفاته

توفي بمصر سنة ٢٠٤ وهو ابن أربع وخمسين سنة . توفي رحمه الله ليلة الجمعة بعد المغرب ودفن بعد العصر يوم الجمعة آخر يوم من رجب وقبره معروف ومشهور في مصر .

قال الربيع رأيت في المنام أن آدم عليه السلام . مات فسألت عن ذلك ف قيل هذا موت أعلم أهل الأرض لأن الله تعالى علم آدم الأسماء كلها فما كان الا يسيرا حتى مات الشافعي . ورأى غيره ليلة موت الشافعي قائلا يقول الليلة مات النبي صلى الله عليه وسلم .

.....

ترجمة المزمعي

وتضم المباحث الآتية :

- ١ - مولده . ونسبه .
- ٢ - مشايخه
- ٣ - تلاميذه
- ٤ - شئ من ثناء الناس عليه
- ٥ - مؤلفاته
- ٦ - وفاته

.....

نسبه ومولده :

هو أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو بن اسحاق بن
مسلم بن عبد الله المصري العزني الامام الجليل ناصر المذهب ويدر
سمائه . ولد سنة ١٧٥ هـ وقد ذكر أنه كان رضيها للربيع بن
(١)
سليمان صاحب الشافعي .

.....

مشايخه

تعلم على يد مشايخ كثيرين واستفاد منهم ومن أهمهم الامام الشافعي
الذي لازمه الى وفاته نعيم بن حماد وغيرهما :
(٢)

(١) أنظر في ترجمته الكتب التالية وغيرها كثير :

أ - طبقات الشافعية ٢٣٨ / ١

ب - المجموع ١٥٦ / ١

ج - الشذرات ٢٤٨ / ٢

د - آداب الشافعي ومناقبه

وغیرها من كتب التراجم .

(٢) المتوفى سنة ٢٢٩ هـ .

وأنظر ترجمته في شذرات الذ ب ٦٧ / ٢

تلاميذه :

وقد تتلمذ عليه عدة أشخاص وتخرجوا علماء منهم على سبيل المثال :

(١)

١ - ابن خزيمة صاحب صحيح ابن خزيمة .

(٢)

٢ - الطحاوى صاحب المؤلفات .

(٣)

٣ - زكريا الساجي .

(٤)

٤ - ابن أبي حاتم .

وغيرهم كثير نقلوا عنه الشئ الكثير واستفادوا وأفادوا فجزاهم الله

خييرا .

شئ عن تواضعه وثنا الناس عليه :

لقد كان الامام المزني عالما جليلا مناظرا محججا قال فيه الشافعي

رحمه الله في وصفه : لو ناظر الشيطان لغلبه .

(٥)

وقال فيه أبو اسحاق الشيرازي كان المزني زاهدا عالما مجتهدا غواصا

على المعاني الدقيقة .

(٦)

وقال فيه عمرو بن عثمان المكي ما رأينا أحدا من المتعبدين في كثرة من

لقيت منهم أشد اجتهادا من المزني ولا أدوم على العبادة منه وما رأيت أحدا

أشد تعظيما للعلم وأهله منه .

(١) المتوفى سنة ٣١١ هـ ، وأنظر ترجمته في الشذرات ٢٦٢/٢

(٢) المتوفى سنة ٣٢١ هـ ، وأنظر ترجمته في الشذرات ٣٨٧/٢

(٣) أنظر ترجمته ص ١٠٣

(٤) توفي سنة

(٥) = = ٤٧٦ هـ

(٦) = = ٢٩٧ هـ

بالإضافة الى أنه كان زاهدا ورعا متقللا من الدنيا مجاب الدعوة وكان
من زهده وورعه وتقاه اذا فاتته صلاة الجماعة صلاها خمسا وعشرين مرة (١) وكان
يفضل الموتى تبرعا واحتسابا ويقول : أفعله ليرق قلبي وكان من أشد الناس
تضييقا على نفسه في الورع وأوسع في ذلك على الناس .
روى عنه أنه قال : أنا خلق من خلق الشافعي رحمهم الله جميعا .

من أثاره العلمية :

لقد اتحف المكتبة الإسلامية بمصنفات عديدة لكن للأسف نسمع عنها ولم
نر الا القليل فقد ذكر العلماء له كتب كثيرة منها :

- ١ - الجامع الكبير .
- ٢ - الجامع الصغير
- ٣ - المنشور .
- ٤ - المسائل المستبره
- ٥ - الترغيب في العلم
- ٦ - الوثائق
- ٧ - المقارب

ومنها كتابه المشهور (المختصر) الذي اختصر فيه مرويات الشافعي
وآرائه ومذهبه ولا أهميته والاعتناء به طبع مع الأم بآخر الجزء الثامن وهو الذي
اعتنى به المؤلفون وعلى رأسهم الماوردي في كتابه المشهور الحاوي الذي شرح
فيه مختصر الزنى وتناوله غيره بالشروح والتعليقات

(١) اجتهدا منه في الوصول الى الكمال . هذا خطأ منه .

بلغت المؤلفات العديدة ومنهم :-

(١)

١ - أبو الطيب الطبري .

(٢)

٢ - أبو اسحاق المروزي .

(٣)

٣ - أبو حامد الاسفراحي وغيرهم كثير .

ومن تحريره في مختصره أنه كان لا يكتب المسألة إلا بعد ما يتوضأ ويصلي

ركعتين .

وأخيرا هذا هو الامام المزي أحد العلماء العاملين وأحد الذين

لازموا الامام الشافعي الى حين وفاته فاستفاد وأفاد ، فجزاه الله خيرا

الجزء .

وفاته :

توفي المزي رحمه الله في شهر رمضان المبارك من عام ٢٦٤ وكان عمره

آنذاك قد قارب التسعين سنة ودفن بمصر الى جوار امامه واستاذ الشافعي

رحمهم الله وجزاهم عن الاسلام والمسلمين خيرا الجزاء .

(١) المتوفى سنة ٤٥٠ هـ

(٢) توفي في الوقعة الخوارزمية

(٣) المتوفى سنة ٤٠٦ هـ

من آخره

القسم الأول - دراسة المخطوطة

وتحوى على المباحث الثلاثة الآتية : -

١ - ترجمة الامام الماورى وفيها ما يأتى : -

أ - نسبه وولادته .

ب - نشأته وحياته .

ج - عصره من الناحية السياسية والاجتماعية والدينية .

د - مشايخه .

هـ - تلاميذه .

و - جانب من تواضعه وثناء الناس عليه .

ز - مؤلفاته .

ح - منهجه فى كتابه .

ط - ما انفرد به .

ى - وفاته .

٢ - النسخ التى اعتمدها .

٣ - منهجى فى التحقيق .

نظرا لسبق عدد من اخوانى الزملاء لتحقيق ودراسة أجزاء من موضوعات
الهاوى ولكونهم كتبوا ترجمة مفصلة ودراسة مستفيضة لسلوكه فى كتبه ومنهجه
وعصره ومشايخه وتلاميذه ، ونظرا الى الهدف منه هو التعريف به وبمكانته وبما
قدمه من أعمال جليلة يستحق الشكر والثناء عليها ولكوننا جميعا ندور حول فلك
واحد ولأن التطويل بدون فائدة وبدون جديد لا فائدة فيه فلهذه الأسباب
سأقتصر على نبذه مختصره من ترجمته وأحواله ومؤلفاته ومشايخه وتلاميذه حتى
أعطى القارى فكرة موجزة عن صاحبنا ولا أتعبه بالا حلة الى من سبقنى ومن
أراد الاطالة والاستزادة فعليه بما كتبه وترجمه له من العلماء السابقين وبما حققه
زملائى الدكاترة ابراهيم صندقجى ومحمد المسعودى ففيها الكفاية .

أ - نسبه وولادته

هو الامام الجليل أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الشافعي صاحب الحاوي قاضي القضاة المعروف بالماوردي نسبة الى ماء الورد ولعلبه والله أعلم أن أسرته كانت تباع ماء الورد .
(١) ولد عام ٣٦٤ هـ .

ب - نشأته وحياته

لم تذكر الكتب التي أمكنني الاطلاع عليها أن الماوردي نشأ من أسرة علم وأدب ولكنهم ذكروا أنه كَوّن نفسه بنفسه واجتهد في تحصيل العلم حتى أثبت وجوده وعمت سمعته وشهرته الخلائق .

وليس من المهم أن تكون الأسرة بيت علم وأدب ولكن المهم أن يكون الشخص نفسه بيت علم وأدب وخلق . كما قال الشاعر :

ليس الفتى من يقول كان أبى

ان الفتى من يقول ها انذا .

بالإضافة الى أن الماوردي أنشأ نفسه محبا للعلم والعلماء متمسكا بالمقيدة الإسلامية وبما جاء في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبهذا صار أحد العلماء الأفاضل الأتقياء الذين أثبت لهم التاريخ الفضل والعلم .

(١) أنظر تجمته في الكتب الآتية : -

- | | |
|--------------------------|--------------------------------------|
| ١ - معجم الأدباء ٤٠٨ / ٥ | ٢ - أدب الدنيا والدين ص ٨١ |
| ٣ - شذرات الذهب | ٤ - الطبقات الكبرى ٣ / ٣٠٣ |
| ٥ - المجموع ١ / ٧٣ | ٦ - الامام الماوردي من أعلام الاسلام |
- وغيرها من كتب التراجم .

ج - عصره من الناحية السياسية والاجتماعية

والدينية :

ولد الامام الماوردي في زمن اشتهر بالعلم والأدب والفكر والنضوج العقلي كما أنه نشأ في زمن ضعف الخلافة العباسية وظهور الأسر الفارسية في الحكم وتسلطهم على الخلفاء العباسيين فمن أرادوا تنصيبه نصبوه ومن أرادوا اسقاطه اسقطوه ، كما أنهم أحيوا ظهور سمعتهم وتلقيبهم بأضخم الألقاب وكانوا يطلبون من العلماء الفتيا باعنائهم الأحقية لهذه الألقاب وكان العلماء من بين مؤيد ومنكر وكان الامام الماوردي من أشهر الناس استنكارا ومعارضة لهذه الألقاب وبوقوفه هذا استحق تلقيبه بقاضي القضاة أو بأقضى القضاة . وفي هذه الآونة اجتهد الامام الماوردي في تحصيل العلم في مسقط رأسه في البصرة وكانت هي وبغداد من أهم المدن التي ازدهرت بالعلم والعلماء لكونها مقر الخلفاء والملوك وتتلمذ على عدة مشايخ ثم رحل الى بغداد ولازم العلماء هناك واستقر بها حتى تبهر في العلوم واشتهر بها ومن أهم العلوم - الفقه - والتفسير وأصول الفقه والأدب - وكان حافظا للمذهب حتى أصبح معلما مرشدا يدرس العلوم ويأتون اليه من كل مكان .

د - مشايخه

ذكرنا أنه ولد في البصرة ولازم كثيرا من مشايخها ومن أهم أبو القاسم الصيمري . (١)

(٢) وفي بغداد لازم الشيخ أبا حنبل الاسفرائيني . كما أن له مشايخ

آخرين كثيرين جدا وعلى رأسهم : -

(١) أنظر ترجمته ص

(٢) " " " ١٩٤

- ١ - الحسن بن علي الحنبلي صاحب أبي خليفة المتوفى سنة
- ٢ - محمد بن عدي المقرئ المتوفى سنة
- ٣ - ومحمد بن المصلي الأزدي المتوفى سنة
- ٤ - وقد أكثر من ذكر بعض المشايخ كأبي علي بن أبي هريرة (١) وابن سريج (٢) وغيرهم كثير .
حتى تفنن في سائر العلوم وكان حافظا للمذهب .

هـ - تلاميذه

وبعد أن كان تلميذا لعدة مشايخ أصبح هو استاذ لعدة تلاميذ سندكر
منهم أهمهم : -

- ١ - أبو بكر الخطيب صاحب تاريخ بغداد المتوفى سنة ٤٠٣ هـ
- ٢ - وابن خيرون أبو الفضل أحمد بن الحسن البغدادي المتوفى سنة ٤١٨ هـ
- ٣ - وعبد الملك بن أحمد أبو الفضل المتوفى سنة ٤٨٣ هـ
- ٤ - وآخرهم أبو العز ابن كادش المتوفى سنة
وغيرهم كثير جدا نقلوا عنه العلم واستفادوا وأفادوا وألفوا وأفتوا ونقلوا
عنه الشيء الكثير ، فجزاهم الله عنا خيرا .

و - جانب من تواضعه وثناء الناس عليه :

لقد حظي الامام الماوردي بنصيب وافر من الشهرة والعلم والأخلاق
والثناء عليه كما أنه قد ذكر عن نفسه حالات تدل على تواضعه وعلمه وورعه فمن
ذلك قول :

(١) أنظر ترجمته ص ١٩٠

(٢) = = ص ١٦٠

(١) أبي اسحاق الاسفرائيني درس الفقه والأدب وأصول الفقه ومكث بالبصرة
وبغداد سنين كثيرة يدرس في علوم الفقه والتفسير وكان حافظا للمذهب وقال
الخطيب (٢) كان الماوردي من وجوه المذهب .
وقال عنه السبكي (٣) الامام الجليل القدر الرفيع المقدار والشأن .
وقال ابن خيرون (٤) كان رجلا عظيم القدر مقدما عند السلطان أحمد
الأئمة له التصانيف الحسان في كل فن من العلم .
ومن كلام الماوردي الدال على دينه ومجاهدته لنفسه ما ذكره في كتابه
(أدب الدنيا والدين) حيث قال :
” وما أنذرك به من حسالي أني صفت في البيوع كتابا جمعت فيه
ما استطعت من كتب الناس واجهدت فيه نفسي وكررت فيه خاطري حتى اذا
تهذب واستكمل وكنت أعجب به وتصورت أني أشد الناس اطلاعا بعلمه حضرنى
وأنا في مجلس اعرابيان فسألاني عن بيع عقده في البادية على شروط تضمنت
أربع مسائل لم أعرف لشيء منها جوابا فأطرقت مفكرا وبحالي وحالهما مستبهما
فقالا أما عندك فيما سألناك جواب وأنت زعيم هذه الجماعة فقلت لا فقالا ايها
لك وانصرفا ثم أتيا من قد يتقدمه في العلم كثير من أصحابي فسألاه فأجابهما
مسرعا بما اقتضهما فانصرفا عنه راضين بجوابه حامدين لعلمه - الى أن قال -
فكان ذلك زاجر نصيحة ونذير عظة تدلل لهما قياد النفس وانخفاض لهما جناح
المعجب . (٥)

-
- (١) المتوفى سنة ٤١٨ هـ
(٢) = = ٤٦٣ هـ
(٣) = = ٧٧١ هـ .
(٤)
(٥) أنظر كتاب أدب الدنيا والدين ص ٨١

ز - مؤلفاته :

بالإضافة الى علمه وخلقه وورعه فقد أثرى المكتبة الاسلامية بعلومه المختلفة فى شتى المجالات وقد شملت كتبه العلوم الدينية والعلوم السياسية والعلوم الكلامية والعلوم الخاصة بالأخلاق والأدب الروحية التى ترغب فى الآخرة وترهد فى الدنيا وخلاصة القول يمكن أن نلخص مؤلفاته فى ثلاث مجموعات :

- ١ - الكتب الدينية .

- ٢ - الكتب السياسية والاجتماعية .

- ٣ - الكتب اللغوية والأدبية .

ومجموعها يقارب الاثنى عشر كتابا كلها مفيدة ومهمة لا يستغنى عنها
واليك وصفا لهذه المجموعات :

أما المجموعة الأولى وهى الدينية فأولها :

- ١ - كتاب فى التفسير ومصروف بكتاب النكت والعيون .

وفى ما اعتقد أنه لم يطبع الى الآن ونسخه مفرقة ومبعثرة وأجزاؤه مشتته فى العالم : فتوجد بعض أجزائه فى دار الكتب المصرية وفى مكتبة صنعاء باليمن وفى دمشق بمكتبة السيد سعيد حمزة نقيب الأشراف بدمشق . وبعضه فى البصرة بمكتبة العباسية وهناك نسخة كاملة فى استانبول بتركيا .

- ٢ - مؤلفاته فى الفقه : ذكر العلماء له كتابين :

أ - الحاوى الكبير ، ب - الاقناع .

أما كتابه الحاوى الكبير هذا السفر العظيم الذى نحن بصدده تحقيق جزء منه يبلغ فى بعض نسخه الى ثلاثين جزءا ويوجد منه احدى عشرة نسخة موجود أكثرها فى دار الكتب بالقاهرة وبعضها موجود فى الأزهر

وبعضها موجود في تركيا والبعض الآخر في أمريكا وأغلبها مصور على فيلم في مركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى بمكة المكرمة وللأسف الشديد فهو الآن لم يطبع إلا جزء بسيط منه المسمى أدب القاضي الذي حققه الأستاذ محي هلال سرحان من العراق وطبع هناك وما عداه لا يزال مخطوطا ، وفي الحقيقة هذا كتاب جدير بالاهتمام وينبغي أن يجتهد في طبعه - ولعل أهم عقبه في عدم طبعه ضخامته وعدم توفر نسخه كاملة ما عدا نسخة واحدة وبخط كوفي وفيها سقط أيضا . وهو بحق اسم على مسمى ، فهو حاول لجميع مذاهب الشافعي فلم يدع شاردة ولا واردة إلا وتطرق لها إلا ما شاء الله وهو في الواقع فتح الله على مؤلفه فيه اشتهر بين العلماء ولم يؤلف مثله في مذهب الشافعية تقريبا ، ولأن الله الحمد بدأ يدب إليه النور لظهوره فاتجه جمع من الزملاء إلى تحقيقه ودراسته وكنت أنا واحد منهم اخترت كتاب الجنایات واختار الشيخ محمد المسعودي كتاب السير واختار الشيخ ابراهيم صندقي كتاب الحدود واختار الشيخ ياسين محمود كتاب الزكاة ، وهكذا تتابع الزملاء في اختيار الموضوعات وان شاء الله يتوالى الزملاء حتى يشمل تحقيقهم جميع موضوعاته لتزد هــ المكتبات الاسلامية والجامعات بمعرفة ما يحتويه من علوم نافعة .

- ٢ - كتاب الاقناع وهو مختصر من الحاوي ألفه بناء على طلب من السلطان بحمل مختصر في جميع المذاهب فألف الماوردي الاقناع وبه هاز على الثقة السلطانية .
- ٣ - كما يقال ان له كتابا في البيوع ولكنه لم يعثر عليه وقد قيل ان المراد به الجزء المكتوب ضمن الحاوي ولكن انا لا أريد الفكرة القائلة بأنه ضمن الحاوي لأنه لو كان منه ما كان أفرد له ذكرا ولأرجع اليه طالبه إلى كتابه الحاوي ، والله أعلم .

٢ - الكتب السياسية والاجتماعية :

١ - الأحكام السلطانية وهو أشهر مؤلفاته لأنه أشبه بدستور عام للسلطة والدولة فانه يحوى التى تقوم عليها الدولة من حيث الاستحقاق ، وشروط من يختار لها وغير ذلك ، وعلى الرغم من شهرته لكنه فيما اعتقد أنه لم يطبع ، ويوجد منه نسختان فى ألمانيا الشرقية وفى طهران ، ويقال ان الأستاذ محى هلال سرحان يقوم بتحقيقه ونشره ، فجزاه الله خيرا

٢ - كتاب فى نصيحة الملوك وهو كتاب مخطوط فى المكتبة الوطنية ببائس.

٣ - كتاب من أعلام النبوة وهو مطبوع ومنشور نشره دار الهياز للنشر بمكة .

٤ - وكتاب الوزارة وهو كتاب نشر تحت عنوان : قوانين الوزارة وأدب الوزير

بدون تحقيق وفيه أخطاء وقد تكفل الأستاذان الدكتور محمد سليمان

داود والدكتور فؤاد عبد المنعم وقاما بتحقيقه ونشره عام ١٩٧٦ م تحت

عنوان الوزارة .

٣ - المجموعة الثالثة : الكتب الأدبية واللغوية :

أ - البغية العليا فى أدب الدنيا والدين وهو المسمى :

كتاب أدب الدنيا والدين ، وهو مطبوع ومتمم اول حقه الأستاذ مصطفى السقا .

ب - كتاب الأمثال والحكم ، وتوجد منه نسخة فى مكتبة ليدن بامريكا وقد حققه

الأستاذان : محمد سليمان داود ، وفؤاد عبد المنعم وسينشر قريباً

ج - العيون فى اللغة ، قال عنه ياقوت الحموى : (١)

(١) المتوفى سنة ٦٢٦ هـ .

رأيته في حجم الايضاح أو أكبر ، والايضاح كتاب في النحو لأبي علي
القاري (١) وهو لا يزال مفقودا .

وبعد فهذه هي الجواهر التي خلفها الماوردي وميراثه الذي ورثه العالم
أجمع ، ونسأل الله أن يأتي اليوم الذي نرى كل كتبه أو على الأقل الموجودة
منها وقد حققت ونشرت وطبعت وتداولها طلبة العلم .

.....

منهجه في كتابه الحاوي

~~~~~

للماوردي في كل مؤلف من مؤلفاته منهج يتناسب مع ما وضع هذا المؤلف  
له فلكل مقام مقال والذي سنتطرق له هو منهجه في كتابه الحاوي الذي نحن  
بصدده تحقيق جزء منه ، وقد سلك الماوردي في كتابه الحاوي طريقه نذكر  
منها أهمها : -

١ - يصدر كل موضوع بما يناسبه من الكتاب والسنة المطهرة حيث يستفتح بهما  
كل باب بطرقه وهي الآيات والأحاديث التي تعالج الموضوع كما في صفحة  
وصفحة وصفحة

٢ - يجعل المسألة من مختصر المزي عنونا للموضوع الذي سيطرقه ثم يشرحها  
ويفرع عليها كلما يتعلق بالموضوع حيث ان كتابه يعتبر شرحا لمختصر  
المزني وزاد عليه أشياء .

٣ - يفرغ على المسألة عدة فصول ويستقصى كلما يتعلق بالموضوع ولا يدع  
مجالا لأي استفسار .

٤ - يقارن مذهبه بالمذاهب الأخرى المشهورة ويذكر أدلتهم ويناقشها حسب  
أصول المناقشة ومنتصرا للحق حسب ما يتطلبه الدليل من تتبع التفسير

وضعف الأدلة والقياس والمنطق وغير ذلك كما في صفحة

وصفحة وغيرها وهذا دأبه في جميع الموضوعات.

- ٥ - يذكر أبياتاً شعرية إذا جاءت لها مناسبة والقصص لأن هذه القصص والحكايات تشحن الذهن وتشوق لسماعها لا سيما وأن العرب معجبون بالأدب العربي والماوردي يعتير من الأدباء فلديه ذاكرة قوية وذخيرة من حكم العرب وأقوالهم وأشعارهم كما في صفحة وصفحة
- ٦ - لا يقتصر على ذكر المذاهب الأربعة المشهورة بل يذكر في بعض المسائل أقوال غيرهم من العلماء كاسحاق بن راهوية وداود الظاهري وغيرهما.
- ٧ - يذكر مذاهب الصحابة والتابعين وإذا كان فيه رأى مخالف ولو من صحابي فانه يناقشه ويتعرض له كمنافشة لرأى على بن أبى طالب رضى الله عنه في عدم قتل الذكر بالأنثى الا بدفع نصف الدية .
- ٨ - يتساهل في ذكر الأحاديث فهو لا يذكر حديث بلفظه الوارد فيه الا قليلا وإذا ذكره تجده مجردا عن السنة الراوى .
- ٩ - يقوم بشرح الآيات والأحاديث في بعض الأماكن وإذا كان هناك قراءات أخرى يذكرها وبالأخص إذا كانت تساعد على رأيه كما في صفحة
- ١٠ - يشرح بعض الكلمات اللغوية والخريبية في بعض الموضوعات كما في صفحة
- ١١ - يعزوفى أكثر المسائل الأقوال الى أهلها من أصحاب الشافعى وبذلك حفظ لنا آراء أئمة الشافعية فكثير منهم لم يصلنا عن كتبهم الا ذكر اسمائها فقط وهذا كثير فى الكتاب ويكثر من ذكر ابن أبى هريرة وأبى سعيد الاصطخري وأبى اسحاق الاسفرائينى وغيرهم من مشائخه الذين استفاد منهم .

ط - مسائل فقهية انفرد الماوردي فيها برأيه :

لقد انفرد الماوردي بعدة مسائل ظهر فيها كمجتهد وخالف فيها أصحابه وفي بعضها خالف المشهور من المذهب وفي بعضها رجح الرواية الضعيفة وسكت عليها في بعض الموضوعات وسأذكر على سبيل المثال ثلاث مسائل :

١ - ما جاء في اللوحة ١١/ب ص في مسألة ( لو قتل مرتد كافرا

فهل يجب عليه القود أم لا ؟ في ذلك قولان :

القول الأول : يجب القصاص لأنهما كافران .

والقول الثاني : لا يجب لأن حرمة الاسلام باقية ، أنظر المذهب فقد

عقد له فصلا حيث قال ( فصل وان قتل مرتد ذميا ففيه قولان :

أحدهما أنه يجب القصاص وهو اختيار المزنى لأنهما كافران ،

والثاني لا لأن حرمة الاسلام باقية . المذهب ١٧٣/٢ .

أما الماوردي فقد اقتصر على أحد القولين وهو الأخير القائل بعدم

القصاص وسكت رحمه الله عن القول الأول حتى أنه لم يشر إليه .

٢ - في مسألة ( اذا قتل كافر كافرا ثم يسلم القاتل فهل يقتل به أم لا ؟

فيها روايتان :

أحدهما : يقتل به وان كان مسلما اعتبارا بحال القتل والثانية لا يقتل

ويسقط القصاص لعدم المكافأة .

قال في متن المنهاج ما نصه ( وان جرح ذميا وأسلم الجراح ثم

مات المجروح فكذا في الأصح ) أي القصاص قال في الشرح أي للتكافي

في حال الجنابة ،

والثاني يسقط القصاص نظرا في القصاص الى المكافأة ولا مكافأة هنا ) .

أنظر مغني المحتاج ١٦/٤

الماوردي رحمه الله اقتصر على احدى الروايتين حيث قال : والقسم

الثالث ما يقتل به المسلم ولا تجب فيه الا دية كافر وذلك في حالتين :

احدهما أن يقتل كافر كافرا ثم يسلم القاتل فيقتل به وان كان مسلما اعتبارا  
بحال القتل ولا تجب عليه الا دية كافر لأن المقتول مات كافرا - وسكت على  
ذلك ولم يبين أن هناك رواية أخرى .

٣ - وقال في مسألة أن يخيط في لحم حيّ فالخياطة جرح والذي عليه جمهور

أصحابنا أنه يجري عليه حكم العمد المحض قال وعندى أنه يجري عليه

حكم عمد الخطأ لأنه قصد به حفظ الحياة فأفضى به الى التلف فصار

عمدا في الفعل خطأ في القصد ،

ونظائر هذه الأمثلة كثيرة وله اجتهادات وترجيحات وردت على بعض

أصحاب الشافعي كثير جدا ، أنظر :

٤٨/أ - ٤٧/أ - ٤٢/ب - ٣٥/أ وغيرها .

.....

ي - وفاته

\_\_\_\_\_

اتفق المؤرخون على أن الامام الماوردي كانت وفاته ببغداد يوم الثلاثاء

ثلاثين من شهر ربيع الأول سنة ( ٤٥٠ ) هـ الموافق لسنة ( ١٠٥٨ م ) ودفن من

الغد يوم الأربعاء مستهل ربيع الآخر في مقبرة باب حرب وقد صلى عليه جمع من

العلماء والرؤساء يتقدمهم تلميذه الخطيب البغدادي في جامع المدينة رحمه

الله ورحمة واسعة .

.....

### النسخ التي اعتمدت عليها :

للحاوي الكبير نسخ كثيرة جدا مفرقة في أنحاء العالم وأكبر قدر منها موجود في دار الكتب المصرية والبعض منها موجود في تركيا والبعض الآخر في أمريكا لكن للأسف لم أعثر في موضوعي الا على نسخة واحدة كاملة للحاوي . .  
علما بأنني قد سافرت لعدة دول عربية وأوروبية وتتبعبت الفهارس التي ذكرت المكتبات وجوده فيها وقد حصلت على ثلاث نسخ تتعلق بكتاب

الجنایات والديات ككل منها نسخة واحدة كاملة في موضوعي والنسختان الباقيتان ناقصتان من أول الموضوع والنسخة الثالثة أشد نقصا حيث أنها جاءت في آخر كتاب الديات والنسخة الوسطى ناقصة من أول الجنایات السی الثلاثين الأولین فلم استند منها الا الثلث الأخير فقط وبالمعنى الصحيح لا يوجد لدى الا نسخة واحدة فقط وهاك أخى القارىء وصفا للنسخ التي حصلت عليها وتشمل كتاب الجنایات والديات .

١ - النسخة الأولى وهى النسخة الوحيدة تقريبا والتي تضم الحاوي بأكمله وهى بخط مغربي وهى موجودة بدار الكتب المصرية وتحمل الرقم ٨٢ فقه شافعى وهو مصور على الميكرو فيلم فى جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى - ويقع كتاب الجنایات فى الجزء السادس عشر والسابع عشر ويبدأ من الجزء السادس عشر من لوحة رقم ٢٠٠ الى لوحة ٣٥٧ نهاية الجزء ويبدأ من أول الجزء السابع عشر من أوله الى لوحة ١٤ وان كان فيه بعض الصعوبة الا أنه بالتمود عليه يقرأ وهو أقرب الى الصحة والكمال واخطاؤه قليلة وقد نسخ فى القرن السابع ولم يذكر اسم ناسخه وهى التى جعلتها أصلا ورمزت لها بحرف (أ) .

٢ - أما النسخة الثانية فهى أقرب الى خط النسخ وهو موجودة فى مكتبة دار الكتب المصرية ومصوره على الفيلم فى جامعة أم القرى مركز البحث العلمى وتحمل

رقم ٨٣ فقه شافعى بخط على بن عبد الله السيوطى الشافعى عام ٦٣٨ هـ  
ويقع كتاب الجنایات فى الجزء الرابع عشر ويبدأ من باب : ( القصاص بغير سيف )  
وساقط من أول الجنایات الى هذا الباب ولم استفد منها فائدة كبيرة وذلك  
للأسباب التالية : -

- أ - حيث النقص الكبير من أول الموضوع حوالى الثلثين ؛
  - ب - خطها دقيق جدا ومضغوط .
  - ج - غلوها فى أكثر الأحيان عن النقط .
  - د - سقط بعض المسائل
  - هـ - تقدم بعض المسائل أو تأخرها . وقد رمزت لها بحرف ( ب )
- ٣ - أما النسخة الثالثة فهى جميلة جدا وبخط النسخ لكن للأسف لم أعثر  
على بقيتى حيث لم أجد منها الا آخر كتاب الديات من باب :  
( التقاء الفارسين ) ٨٧ لوحة وكان يمكن أن استفيد منها لو أن  
موضوعى يشمل كتاب الديات بكامله لكن اقتضت فى التحقيق على كتاب  
الجنایات لظروف اقتضت بها جامعة أم القرى وفقها الله - وصورت  
النسخة من اسطامبول بتركيا فى المكتبة السليمانية - وأخذ مركز البحث  
العلمى نسخة منها ومكتوب فيه أنه الجزء السابع وأنه الثالث عشر فيما  
أدرى ما الحقيقة ويحمل الرقم ١١٠٦ و ٢٣٧ وقد رمزت لها بحرف  
( ج ) لكن لم استفد منها لعدم وصول البحث اليها .

.....

### منهجي في التحقيق

لكل طالب علم منهجه في ما يصبوا اليه لكن نحن الذين اختاروا تحقيق موضوعات من كتاب الحاوي رسمت لنا خطة موحدة نسير عليها لذا تجد نسخا متفقين في أكثرها - وان كان هناك اختلاف بسيط نظرا لظروف بعضنا ولعدم وجود نسخ كافية عند البعض الآخر ، ولا اختلاف الموضوعات أيضا ، ولا اختلاف الأفهام التي حباها الله لخلقه ولهذا سأذكر أهم النقاط التي سرت عليها في التحقيق :

١ - جعلت النسخة الوحيدة الكاملة هي الأصل لأنه لا يوجد غيرها كاملا وهي المرموز لها بحرف ( أ ) .

٢ - عندما وصلت الى بداية النسخة الثانية قارنت بينهما وأثبتت المغايرة فيما بينهما وإذا كان هناك اختلاف أثبته في الهامش مع جعل الأصل ما بين قوسين الا اذا كان هناك اختلاف واضح أو كان نص الثانية أولى أثبته ورمزت لها بحرف ( ب ) .

٣ - نسخت المخطوطة ووضعت في أعلى الصفحة في محاولة جادة ليخرج النص سليما صحيحا خاليا من الأخطاء لا سيما وأن الأصل يوجد فيه بعض الغموض وصعوبة قراءته وذلك لكونه ممسوحا أو مشتبه بحرف أو رسم كلمة أخرى حتى ان في بعض الأحيان أعود للقارئ والمكبر لأستعين بهما على معرفة الحرف والكلمة .

٤ - أرجعت الآيات القرآنية الى أماكنها في السور وأرقام آياتها .

٥ - خرجت الأحاديث وأرجعتها الى مراجعها وأثبتت نص الحديث والراوي .

٦ - تعرضت لتصحيح بعض الأحاديث المتكلم فيها وأشارت الى ما قاله علماء الحديث من ضعف في سنده أو متنه .

- ٧ - خرجت جميع الآثار ونسبتها الى قائلها ولم يفتنى الا الشئ القليل لعدم  
تمكننى من الوقوف عليه فى المراجع التى بين يدى .
- ٨ - ترجمت لجميع الأعلام الوارد ذكرهم فى المخطوطة .
- ٩ - وضعت ترجمة منفصلة ومختصرة ووافية بالفرض المطلوب للشافعى صاحب المذهب  
والمزنى صاحب المختصر رحمهم الله وذلك لأن الامام الماوردى شارح  
لمختصر المزنى فمن المناسب وضع ترجمة منفصلة له كما أن المزنى جامع للكلام  
الامام الشافعى رضى الله عنه .
- ١٠ - اقتصرت على ترجيح مذهب الشافعى تبعاً للماوردى لأن القصد تحقيق كتاب  
الحاوى كما وضعه الماوردى وليس الفرض المقارنة والترجيحات كما هو سائد  
فى البحوث الأخرى .
- ١١ - اذا لم يذكر الماوردى شيئاً عن المذاهب المعروفة فلا أتعرض لذكرهم لأنسه  
خروج عن المنهج .
- ١٢ - اذا تعرض لذكر أحد المذاهب اقتصر على عزو مذهبهم وآرائهم الى كتبهم  
فقط ولا استرسل فى شروحاتهم وآرائهم فيكفى الإشارة الى صدق المؤلف  
والتثبت مما نقله عنهم هذا اذا كان المراد بالمذاهب الأربعة اما ما عداها  
فأرجع الى الكتب الأخرى ككتب الحديث والتفسير وكتب الفقه الأخرى كالمفنى  
لابن قدامة وغيره .
- ١٣ - عزوت الأبيات الشعرية الى الكتب التى وجدت فيها وبينت اسم قائلها ان  
وجدت .
- ١٤ - بينت المعانى الغريبة للألفاظ التى تحتاج الى شرح وتعريف كما اقتضت  
على تعريف الماوردى وتفسيره لبعض الكلمات اللغوية .

١٥ - عند ما يذكر الماوردى المسألة فاني أشير الى أماكنها كتصديق له اما فنى المختصر أو فنى غيره .

١٦ - أكملت باقى المتن فى المختصر وذلك لأمرين : -

أ - لأن الماوردى أشار الى اكماله بقوله - . . . الفصل أى أكمل الفصل . أو الى آخر الفصل .

ب - قد يكون فى المحذوف فائدة أو به يتم توضيح المسألة فأكمله وكنت قد تركت الاكمال من أول التحقيق حتى أشار علينا الأستاذ حفظه الله باكمالها فعملنا بنصيحته وارشاده .

١٧ - بلغت عدد المسائل التى يضمها كتاب الجنائيات ٦٠٢ وعدد الفصول ١١٧ فصلا . وبلغت الأبواب (٧) أبواب .

١٨ - طريقتى فى ترتيب الأبواب والمسائل والفصول :

أما الأبواب فاجعلها على الترتيب الحادى كالأول والثانى الى المسائل فأضع كل باب ومسائله واجعل للمسائل فى الباب ترقيا جديدا متسلسلا مبتدأ مع بداية كل باب . أما الفصول فأضعها تبع المسائل يعنى مسألة رقم كذا وفيها فصول أربعة مثلا أو خمسة وأرتب الفصول على الحروف الأبجدية . أما المسائل فعلى الترتيب الحادى الأولى والثانية وهكذا .

١٩ - أحيانا أذكر بعض الفوائد التى تتعلق بالبحث أو تزيد وضوحا .

٢٠ - وضعت فهرسا تفصيليا للآيات والأحاديث والأثار والمراجع والأعلام والأبيات الشعرية وختمتها بالفهارس العامة للموضوع .

وبعد فهذه محاولة منى فى اخراج جزء من ثروة علمية فقهية تعالج

حوادث الزمان من قديمه وحديثه الى أن يرث الله الأرض ومن عليها وبعد

أن مرّ عليه دهر من الزمان تقدّرت بمات السنين وهو محجوب عن الظهور مع أنه

لا يستغنى عنه طالب علم .

ويعلم الله أنى بذلت فيه مجهودا ليس بالبسيط لاسيما وأنه واجهتني

مشكلات كثيرة من أهمها عدم وجود نسخ أخرى غير نسخ واحدة فيها أخطاء

ومسح وطمس وسقط بعض اللوحات اضافة الى طولها ولولا لطف الله ثم موافقة

جامعة أم القرى اعزها الله على الاقتصار على نصف الموضوع لما قدر لي اكمالها

الا ما شاء الله علما بأن هذا هو بداية الطريق لمصرقة هذه الموسوعة والاستفادة

منها ، فان كنت قد أصبت وجهت به على الوجه المطلوب - مع ما فيه من

تقصير - فالحمد لله وأشكره أن وفقني على انجازه ، وان كان - لا سمح الله

يحمل التقصير وعدم الوفاء بالمطلوب فاستغفر الله فهو عمل غير مقصود ،

وسبحان ربك رب العزه عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب

العالمين . ،،

.....

\*

من لم يزل يكثر في شيا لا ما حصل من غير من  
 غفر على غلوه اودح به لن كل من ماله لا غفر على  
 لا لست غفر له حلالا امتراة و كل من اخو بلسايمه  
 ولن كماله ولم يقبله كل من اخو بلسايمه وبالله التوفيق  
 و صل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

# كتاب الخانات في حق القلوص عليه القصاص و من لا يجاد

قال النافع رضي الله عنه قال المحدث ما و له  
 نقل موصا عن عدا عمرا و له جميع هذا لرا فيها لرا و له  
 بعد ما لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا  
 قال لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا  
 من فقه ابن ادم عليه السلام ما يمل و قلما من خي تلم الله  
 واندر ما فقه لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا  
 يعني بالمروق و بورد لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا  
 النش لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا  
 من لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا  
 لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا لرا

الى الحلالة فتولا واحداً فلن كلن الصداق على قولين للفروق  
 بينهما انما ع حكم الصداق كالثبوتة لعقد وعقد عقد  
 وصيق حكم البيع الذي لا يثنى التزوية لا لعقد فان قيل  
 يخلو ان البيع كلن ارض كناية في رقة العبد بها ع  
 فيها ان يقره السيد منها فان قيل يجوز ان البيع يرضى العبد  
 وبالله من ارض كناية فان وجد به المحجز عليه او وولته  
 حيثما سوي كناية كلن له ان يرد له ويعود ارض كناية  
 في رقة فباع فيها او يقره التبرع فيها فلن قيل كما  
 الفايده ترد له عليه وليس للمحجز عليه عز كنهه معيبا  
 فلن يجوز ان يرضى ان يباعه من مرض نفسيه فيبستر الحنن  
 عليه من ضمانه وحكمه وبالله التوفيق  
 ثم كتاب جراح العمد والمهر لله

## كتاب الدخان كتاب اسنان الابل المقلقة والعقد وكيف شبه العمد والحكم

قال الثاقفي اخبرنا سيف بن عيسى عن علي بن زبير عن  
 عن القاسم بن زبينة عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال لا ارض في قبيل العمد الحكم بالسك والقصا  
 ملية من اهل مقلقة فيها اربعون خلقه في بكرها او ادحا

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله عليه وسلم

باب

القصاص بغير سيف و... والشافعي يرفع الله عنه ولو طرحة بموت  
طرحة في بار حتى يموت و... وقد مضى الكلام في وجوب القصاص  
القتل بجميع ما يقتل مثله من حديد وغيره حديد وذو النواخل لبي  
حسبه في ان القصاص لا يقتل بالحديد والنار ولا قود في القتل بالقتل  
وغيرها الا مثل الحديد وحده واما استيفاء القصاص بعنبر كمال القتل  
وان كان بالحديد فمجران يستوي القصاص الا مثله وان كان بعنبر الحديد  
كان الولي مخيرا في استيفاء مثله واما الحديد وقاتل القصاص اذا لم يكن  
قتل مثله بالحديد او بالنار فمجران يستوي منه القصاص الا حرا واخل  
مقتله ودون النار استرك لا نار واه بعد ان المسبب عن القصاص  
ان النبي صلى الله عليه وسلم لا قود الا بالسيف وروى عن علي بن ابي طالب  
قال لم الله وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قود الا بالحديد  
وروى عن علي بن ابي طالب حرق قود بالنار ادعوه اليها فان الغنايم  
وصي احمد عنه لو نبت انما اقبلهم الا بالسيف والى سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول لا تعذب بالنار لارت النار والاسحقاق  
القتل يمنع من استيفائه بغير السيف كما لم تد والقاتل بالسيف  
ولان نفوت النفوس المباحة لا يجوز الا بالمجد والكالها مع ان نفوس  
الادمية حرمة ليست من نفوس الهام ودللتا قولنا فان نفوت  
عليهم باعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليهم وقاتل في وجهه اثم  
سنة سبعة مثله وروى البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ان قتال من حرق قتله ومن عرق قتله وروى ابن ابي شيبة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان القصاص من القصاص بحرق قتله  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ستم فسدخ راسه محمد حتى قتل و...  
الله قتل مثله حارب استيفاء القصاص بغير السيف واذن القصاص

مؤامرة xxxxxxxx الصفحة الاولى

من النسخة xxxxxxxx (اب)

مؤامرة

ليشوه بعهده وعده عند وصق حتم البيع لانه لا يباح للمشتري الاعتداء على قبل  
مطلان البيع كان ارش الحنانية في رتبة العبد ببيع فيها الا ان ينفذ به السد منها وان  
قبل كجواز البيع بربي العبد وباعه من ارش حياته فان وجد المحني عليه او وليه  
بالعبد صيا سوي الحنانية كان له ان يرد منه ويعدو ارش الحنانية في رتبته ببيع  
فيها او ينفذ به السد وكان قبل بها القادة في رده بعينه وليس للمحني عليه غير  
منه معيا قبل كجواز ان يرغب في اساعه من رضى بعينه غير المحني عليه من

### صمان ذكر له وبالله التوفيق كتاب اللباب

باب اسباب لابل المغاظة والعهد والعتق والعتق شبه العهد اظها  
قال الشافعي رضي الله عنه اخبرنا سفيان ابن عيينه عن يزيد بن جهمان عن  
القاسم ابن ربعه عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الا ان يسل العبد  
اخطا بالسوط والعصا ما به من لابل مغاظة اربعون سنةا حله في بطنه او اذا  
كان وهذا اظها في القتل وان كان عدا في الضرب الاصل في وجوب ابد الكتاب  
والسنة فاما اللباب وقوله تعالى وما كان لمومن ان يعمل مونا الا خطا ومن قبل  
مونا خطا فحرم برفقه مومنه ووجه مساهمة الى اعله فصر على دية اهل بيته  
حتى اخبر من السنة الذي قد عاين الشافعي اسناده عن ابن عمر ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال الا ان يسل العبد واخطا بالسوط والعصا ما به من لابل  
مغاظة منها اربعون خلفه في بطنه او اذا كان عدا وجوب الدية باللاب  
والسنة فالقتل ينقسم ثلاثة اقسام قسم يكون عدا محضا وقسم يكون خطا محضا  
وقسم يكون عدا خطا ما احدث من العدا شيئا ومن الخطا شيئا فاما العمد المحض فهو  
ان يقتل عامدا في فعله ما يقتل مثله فاصدا للقتل وذلك بان يضربه بسيف او  
ما يقتل مثله من المنقل كما يذبح في الفعل فاصدا للنفس واما الخطا المحض فهو  
ان لا يعمد في الفعل ولا يعمد للنفس وذلك بان يرمى عدا او صيدا او يلقى في البحر  
انسان فيصيبه الرمية يموت بها فيكون مختفيا في الفعل والقصد واما عدا الخطا

مودة الصفحة الأخيرة من

النسخة (ب)

باب

(١)

(( كتاب الجنایات ))

(٢)

( باب تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص ومن لا يجب ) ١/أ

(٣)

قال الشافعي رضي الله عنه قال الله جل ثناؤه :

(٤)

( ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها )

(٥)

والفصل بعدها .

الأصل في ابتداء القتل وتحريمه ما أنزله الله جل اسمه على رسول

الله صلى الله عليه وسلم من قصة : ابني آدم عليه السلام هابيل وقابيل حتى

(٦)

بلغ الأمة وأنذرها فقال تعالى ( وائل عليهم نبأ ابني آدم بالحق ) الآية

(١) الجناية لغة من باب جنى الذنب عليه يجنيه جناية بمعنى جره اليه

واقترفه وتلبس به . أنظر ترتيب القاموس ٤٥/١ وادة جنى .

وفي الشرع هي كل عدوان على نفس أو مال لكن في العرف مخصوص

بما يحصل فيه التعدي على الأبدان وسعوا الجنایات على الأموال

غصبا ونهبها وسرقة واتلافا . أنظر المغني لابن قدامة ٢٥٩/٨

وعرفه الأحناف بقولهم : هي اسم لفعل محرم سواء كان في مال أو

نفس لكن في عرف الفقهاء يراد باطلاق الجناية الفعل في النفس

والطرف . أنظر تبيين الحقائق ٩٧/٦

وعرفه الشافعية بقولهم : ( والجناية الذنب والحرم وما يفعله

الانسان عما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة .

أنظر المجموع ٣٤٤/١٨

وعرفه المالكية :

اما من خصوص الترجمة فهي مطابقة لترجمة المذهب أما مختصر  
المزني فقد عثون الكتاب بكتاب القتل وما في المخطوطة أصح لأن  
الجنایات أعم من القتل فقد تكون جنايه كالجرح مثلا ولا يكون قتلا  
أه محقق .

(٢) الترجمة مطابقة لما في المختصر . أنظر ٢٣٧/٨

(٣) هو الامام الشافعي محمد بن أدريس بن العباس بن شافع الكلبي  
أبو عبد الله الشافعي الامام المشهور صاحب المذهب وصاحب الأم  
والرسالة والمسند روى عن مالك وإبراهيم بن سعد وابن عيينة وخلق  
وروى عنه الامام أحمد وأبو بكر الحميدي وأبو ثور وطائفة ولد سنة  
١٥٠ وتوفي سنة ٢٠٤ - أنظر الخلاصة ٣٢٦ والتقريب ص ٢٨٩  
وغيرها . أفردت له ترجمة مختصرة وموسعة في المقدمة .

(٤) سورة النساء آية رقم ٩٢

(٥) يعني تفصيل الكلام يأتي بعد هذه الآية من مختصر المزني باعتبار  
أن الماوردي في الحاوي يلتزم شرح المختصر والمراد به أكمل  
الفصل . والتكملة قوله تعالى ( ولا تقتلوا النفس التي حرم الله  
الا بالحق ) سورة الاسراء آية رقم ٣٣

وقال عليه السلام " لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث :  
كفر بعد ايمان أو زنا بعد احسان أو قتل نفس بغير نفس " البخاري

مع الفتح ٢٠١/١٢

(٦) سورة المائدة آية رقم ٢٧

١/ب يعني بالصدق ويريد بابني آدم قابيل القاتل وهابيل . (١)

المقتول ان قربا قربانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر

وسبب قربانهما أن آدم أمر أن يزوج كل واحد من ولده بتوأمة

أخيه فلما هم هابيل أن يتزوج بتوأمة قابيل منعه منها وقال أنا

أحق بها منك . وفي سبب هذا القول منه قولان :-

أحدهما لأن قابيل وتوأمة كانا من ولادة الجنة وهابيل وتوأمة

كانا من ولادة الأرض ،

والثاني لأن توأمة قابيل كانت أحسن من توأمة هابيل فاختصما

الى آدم فأمرهما أن يقربا قربانا . (٢)

---

(١) هل هما أولاده لصلبه أم لا ؟ قولان أصحهما للجمهور بأنهما

لصلبه . أنظر تفسير الشوكاني ٣٠/٢

(٢) القربان هو ما يتقرب به الى الله تعالى من أعمال صالحة . ولم

تكن القرايين الا في بني اسرائيل . أنظر تفسير الشوكاني

فتح القدير ٣٠/٢

١/٢

وكان هابيل راعيا فقرب سخلة <sup>(١)</sup> وكان قابيل حراثا فقرب  
حزمة زرع فنزلت نار من السماء رفعت قربان هابيل وتركت  
قربان قابيل وكان ذلك علامة القبول فازداد حسد قابيل  
لهابيل فقال : لأقتلك قال انما يتقبل الله من المتقين .  
لئن بسطت اليّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي اليك  
لأقتلك اني أخاف الله رب العالمين . فلم يمنع عن نفسه  
لأنه لم يؤذن له في المنع منها وهو مأذون فيه الآن .  
وفي وجوبه للفقهاء قولان . <sup>(٢)</sup>

---

(١) السخلة صفار الغنم وقيل حديث الولاد . أنظر مختار

٢٩٠/١

(٢) القول الأول للجمهور على ترك المقاتلة في الفتن ومن الجمهور  
من قال بوجوب ( الترك حتى ولو أرادوا قتله بحجة قصة  
استشهاد عثمان حيث أنه منع من المدافعة عنه وحديث :  
ستكون فتن القائم فيها خير من القاعد .

القول الثاني : أنه يدافع عن نفسه على أية حال ولا يمتنع  
من الطلق بنفسه الى التهلكة والله يقول : ( ولا تلقوا بأيديكم  
الى التهلكة ) آية رقم : ١٩٥ البقرة .  
=

.....

وهناك قول بالتفصيل وهو أن كانت المدافعة عن النفس = ( ٣ )

والمال والعرض فهذا واجب ويؤيده حديث :

" من قتل دون ماله ونفسه وعرضه فهو شهيد " ،

وحديث :

" لو أراد أحد أن يأخذ مالي فقال له لا تعطه قال فان

قاتلني قال أنت شهيد وان قتلته فهو في النار . " وهو

الراجح . أنظر سبل السلام ٥١ / ٤

وخلاصة المذاهب المختلفة أن الخلاف في وجوب المدافعة

اما الجواز فمتفق عليه ان قتل فهو شهيد وان قتل

فلا ضمان عليه .

أ/٢ فطومت له نفسه قتل أخيه فيه تأويلان :  
أحدهما : فشجعت (١) قاله مجاهد (٢)  
والثاني : فزينت قاله قتاده (٣) . فقتله قيل بحجر  
شدخ به رأسه فأصبح من الخاسرين لأنه خسر أخاه  
ودينيه .

- 
- (١) أنظر تفسيرها في فتح القدير للشوكاني ٣١/٢ ومختصر  
ابن كثير ٥٠٨/١ .
- (٢) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي مولى بنى مخزوم  
تابعى مشهور ومفسر كبير روى عن ابن عباس وغيره وروى  
عنه خلق كثير منهم عكرمه وعطاء ، ولد سنة ٢١ وتوفى  
سنة ١٠٤ هـ الأعلام ١٦١/٦ والخلاصة ٣٦٩ .
- (٣) هو قتاده بن دعامة بن عزيز بن سدوس البصرى أبو الخطاب  
تابعى وعالم كبير كان أجمع الناس فى الحفظ وكما يقال أنه  
ولد أكمه ثقه ثبت روى عن أنس وابن المسيب وغيرهم وعنه  
أيوب والأوزاعي وسلمه خلق توفى سنة ١١٧ هـ اهـ  
خلاصة ٣١٤

(١١)  
أ/٢ ( فبحث الله غراباً يبحث في الأرض ليريه كيف يسوّار  
سوّاة أخيه ) لأنه ترك أخاه على وجه الأرض ولم يدفنه  
لأنه لم ير قبله مقتولا ولا ميتا .

وفي بحث الغراب قولان :  
أحدهما : بحث الأرض على ما يدفنه فيها لقوته فتتبسه  
بذلك على دفن أخيه ،

والثاني : أنه بحث على غراب ميت حتى دفنه .

ب/٢ قال يا ويلتا أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فسوّار  
سوّاة أخى ) فدفنه حينئذ وواراه فأصبح من النادمين  
فيه وجهان :

أحدها من النادمين على قتل أخيه ،

والثاني من النادمين على أن ترك مواراة سوائه .

---

(١) البحث في الأرض معناه يفتش ويحفر والمواراه معناه  
أى ستره وغطاه . أنظر مختار ص ٤١ ومختصر ابن كثير  
ففيه توسيع للمعنى . المختصر ٥٠٨/١ وفتح القدير ٣٢/٢

٢/ب ثم قال تعالى بعد ما أنهاه من حال ابني آدم :

( من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا  
(١)  
بغير نفس أو فساد في الأرض . فكأنما قتل الناس جميعا ) ومن  
أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا .  
ان خلصها من قتل أو هلكه وسماه احيا لما فيه من بقاء

الحياة وان كان الله تعالى هو المحيى وفى تشبيهه بقتل

الناس جميعا واحياء الناس جميعا تأويلان :

أحدهما : فكأنما قتل جميع الناس عند المقتول وكأنما  
(٢)  
أحيا جميع الناس عند المحيا وهذا قول ابن مسعود .

---

(١) أى من أجل قتل ابن آدم لأخيه ظلما وعدوانا . أنظر

ابن كثير ٥٠٩/١

(٢) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلى  
حليف بنى زهرة أحد العباد له السابقين الى الاسلام صحابى  
جليل هاجر الهجرتين وشهد المشاهد كلها ولازم الرسول  
صلى الله عليه وسلم وصاحب نعليه وحدث عن رسول الله كثيرا  
وروى عن عمر وسعد بن معاذ وخلق كثير وعنه ابن مسعود  
عبد الرحمن وأبو عبيد وأبو موسى الأشعرى وغيرهم توفى  
سنة ٣٢ هـ وله من العمر ما يقارب بضع وستون سنة . الاصابه

٢/ب والثانى : أن على جميع الناس دم القاتل كما لو قتلهم جميعا وعليهم شكر المصطفى كما لو أحياهم جميعا . وهذا أصل فى تحريم القتل وقد روى معمر <sup>(١)</sup> عن الحسن <sup>(٢)</sup> عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال " ان ابنى آدم ضربا مثلا لهداه الأمة فخذوا من خيرهما ودعوا شرهما " <sup>(٣)</sup>

وقال تعالى ( ومن يقتل مؤمنا متعمدا ) <sup>(٤)</sup> وهذا أغلظ وعيد يجب فى أغلظ تحريم حتى قال ابن عباس <sup>(٥)</sup> رضى الله عنهما لأجل ما تضمنته هذه الآية من الوعيد أن توبة القاتل غير مقبولة . <sup>(٦)</sup>

- 
- (١) هو معمر بن راشد بن أبى عمر والأزدى الحمدانى بالولاء أبو عروه فقيه حافظ متقن ثقة من أهل البصرة ولد بها واشتهر وهو أول من صنف باليمن ولد سنة ٩٥ هـ روى عن الزهرى وهمام ابن منبه وقتاده وروى عنه أيوب والثورى وابن المبارك وغيرهم توفى سنة ١٥٣ هـ الخلاصة ص ٣٨ / ٤
- (٢) هو الحسن البصرى ابن أبى الحسن بن يسار أبو سعيد من سادات التابعين وكبرائهم وجمع كل فن من علم وزهد وأبوه مولى زيد روى عن جندب بن عبد الله وأنس وعبد الرحمن بن سمره =

.....  
= وعنه أيوب وحديد ويونس وقتادة ولد لسنتين بقيت من خلافة

عمر وتوفي سنة ١١٠ هـ الخلاصة ص ٧٧ والوفيات ٦٩/٢

(٣) رواه ابن كثير عن ابن جرير الطبري مرفوعا عن الحسن .

أنظر مختصر ابن كثير ٥٠٨/١

(٤) النساء آية ٩٣

(٥) هذا الأثر مروي عن ابن عباس ذكرتها كتب التفسير . أنظر

مختصر ابن كثير ٤٢٣/١ وأنظر ترجمة ابن عباس ص ١٤ .

(٦) قولان للعلماء في قبول توبة القاتل :

الأول للجمهور ومنهم الأئمة الأربعة أن توبته مقبولة وقد

استدلوا بعدة أدلة منها قوله تعالى ( قل يا عبادي الذين

أسرفوا على أنفسهم لا تقطعوا من رحمة الله ان الله يغفر

الذنوب جميعا ) سورة الزمر ٥٣ وحديث الذي قتل مائة

نفس ثم تاب الله عليه رواه البخاري

القول الثاني ذهب اليه جمع من الصحابة منهم ابن عباس

وأبو هريرة وبعض التابعين كالحسن وقتادة وغيرهم الى عدم

( ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم غالدا فيها )

قبول توبته واستدلوا بهذه الآية / ولكن الراجح هو قول الجمهور

وذلك للأدلة السابقة وكذلك قوله تعالى ( ان الله لا يغفر أن

يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) سورة النساء آية ١١٦ -

أنظر فتح القدير ٤٩٩/١ . ابن كثير ٤٢٣/١ . نيل الأوطار

٥٩/٧ - محمد بن حنفية

٢/ب (١) وتعلقاً بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
 " ما نزلت ربي من شيء كذا نزلته في توبة قاتل العميد  
 فأبى عليّ " (٢).

٣/أ وذهب من سواه الى قبول توبته لقول الله تعالى (والذين  
 لا يدعون مع الله الهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم  
 الله الا بالحق - الى قوله تعالى) الا من تاب (٣) فاستثناءه  
 من الوعيد فدل على قبول توبته - فان قيل هذه الآية نزلت  
 قبل الآية الأولى بستة أشهر فلم يجز أن تنسخ ما بعدها -  
 قيل ليس فيها نسخ وانما فيها اثبات شرط والشرط معمول  
 عليه تقدم أو تأخر .

- 
- (١) أى احتج وتشبث واستدل - ولعل المصواب بدون ألف  
 لأن الضمير عائد الى شخص واحد هو ابن عباس . صوابه نصلاً
- (٢) المؤلف روى هذا الحديث بالمعنى والحديث كما فى البيهقي  
 عن عقبة ابن مالك الليثي قال : قال : رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان الله عز وجل أبى عليّ لمن قتل مؤمناً قالها  
 ثلاثاً " البيهقي ٢٢/٨ - والمنازله معناها المراجع  
 والمجادله للتخفيف فى الحكم .
- (٣) النورآية رقم ٦٨ - ٧٠

١/٣ فأما الخبر فمحمول على المبالغة في الزجر لئلا يتسارع الناس  
الى القتل تحويلا على التوبة منه وفي قول النبي صلى الله عليه  
وسلم " باب التوبة مفتوح " (١) ما يقتضى حمله على هذا مع  
قول الله تعالى ( وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو  
عن السيئات ) الآية (٢) ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم ؛  
" ان الله لم ينزع التوبة عن أمتى الا عند الحشجة " (٣)  
يعنى وقت المعايه .

(١) المصنف اختصر هذا الحديث والحديث كما بين ابن ماجه  
عن صفوان ابن عبال قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
" ان من قبل مغرب الشمس بابا مفتوحا عرضه سبعون سنه  
فلا يزال ذلك الباب مفتوحا للتوبة حتى تطلع الشمس من نحوه  
فاذا طلعت من نحوه لم ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل  
أو كسبت فى ايمانها خيرا " ابن ماجه ١٣٥٣/٢

(٢) الشورى آية رقم ٢٥

(٣) المصنف روى هذا الحديث بالمعنى والحديث كما فى ابن  
ماجه عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال أن الله عز وجل ليقبل توبة العبد ما لم يفرغر " ابن  
ماجه ١٤٢٠/٢ والفرغ منه معناها وصول نفسه الى حلقومه بمعنى  
أن الموت محقق عنده لا تقبل التوبة .

١/٣ وأما تحريم القتل بالسنة فروى أبوأمامة بن سهل (١) عن  
 عثمان وروى مسروق (٢) عن ابن مسعود (٣) وروى عكرمة عن (٤)  
 ابن عباس وروى عبيد بن عمير عن عائشة كلهم متفقون مع (٥)  
 (٦) (٧) (٨)  
 اختلاف الألفاظ على معنى واحد :

" أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا يحل دم امرئ  
 مسلم الا باحدى ثلاث : كفر بعد ايمان أو زنا بعد  
 احسان أو قتل نفس بغير نفس " . (٩)

- 
- (١) هو أبوأمامة بن سهل بن حنيف بن وهب الأنصارى من  
 بنى عمرو بن الأوس صحابى جليل سماه رسول الله باسم  
 جده أبي أمامة أسعد ابن زراره ودعى له وبرك عليه . توفي  
 سنة نيف وتسعين اهـ الاستيعاب ٤ / ٥٠ .
- (٢) عثمان بن عفان أحد الخلفاء الأربعة وأحد العشرة  
 المبشرين بالجنة ذوالنورين بن أبى العاص القرشى الأموى  
 يكنى أبا عبد الله وأبا عمرو أمه أروى بنت كرز صحابى  
 مشهور استشهد سنة ٣٥ هـ الاصابه ٢ / ٦٣
- (٣) مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الواعى أبو عائشة  
 تابعى مشهور من أهل اليمن قدم أيام أبى بكر الى المدينة  
 وشهد غزوة بدر على كان لما بالفتيا روى عن أبى بكر وعمر =

.....

= وعلى وغيرهم وعنه زوجته قمير والشعبي توفي سنة ٦٣ هـ ،

الخلاصة ص ٣٧٥

(٤) تقدمت ترجمته ص ٦٥

(٥) هو عكرمة بن أبي جهل واسم أبيه عمرو بن هشام من بني مخزوم

القرشي صحابي جليل أبلى بلاء حسنا واستشهد في خلافة

عمر سنة ١٥ هـ الاصابه ٤٩٦/٢

(٦) هو حبر الأمة وفقهها عبد الله بن العباس عم النبي صلى الله

عليه وسلم الهاشمي القرشي دعى له رسول الله ولد قبل

الهجرة بثلاث سنين وفضايله كثيرة أخرجه ابن الزبير الى

الطائف ومات بها سنة ٦٨ هـ الاصابه ٤٣٠/٢ والاستيعاب

٠ ٩٣٣/٣

(٧) عبيد بن عمير بن قتاده الليثي أبو عاصم المكي القاضي مخضرم

روى عن أبي وعمر وعلى وغيرهم وعنه ابنه عبيد الله ومجاهد

توفي سنة ٦٤ هـ الخلاصة ص ٢٥٥ ، تقريب ص ٢٢٩ .

(٨) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق القرشية أفضل نساء

المسلمين وأعلمهم بالدين وسيدة نساء الجنة صحابه جليسة

لها خطب ومواقف مكثره في الحديث وفقهه توفيت بالمدينة

سنة ٥٨ هـ وولدت قبل الهجرة بتسع سنوات . الاصابه ٣٥٩/٤

(٩) البخاري مع الفتح ٢٠١/١٢ وغيره .

أ/٣ وروى أبو سعيد الخدري <sup>(١)</sup> وأبو هريرة رضى الله عنهم <sup>(٢)</sup>

ب/٣ أن النبي صلى الله عليه وسلم صرّ بقتيل فقال من لهذا <sup>(٣)</sup>

فلم يذكر له أحد فغضب ثم قال " والذي نفسى بيده لو

تعالى عليه <sup>أهل</sup> السماء والأرض لأكبهم الله فى النار " <sup>(٤)</sup>

<sup>(٥)</sup> وروى عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

<sup>(٦)</sup> " زوال الدنيا أهون عند الله من قتل مؤمن " <sup>(٦)</sup>

<sup>(٧)</sup> وروى ابن مسعود رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى

الله عليه وسلم أى الكبائر أعظم : قال أن تجعل لله ندا

وهو خلقك قلت ثم أى قال : أن تقتل ولدك مخافة أن

يأكل معك ثم أى قال أن تزنى بحليلة جارك " <sup>(٨)</sup>

(١) هو سعد بن مالك بن سنان بن ثعلبة <sup>بن</sup> الأبحر وهو خدرة

الأنصارى الخزرجى وأمه آمنة بنت أبى حارثه صحابى جليل

من الحفاظ المكثرين الفضلاء العقلاء توفى سنة ٧٤ هـ -

الاصابه ٣٥/٢

(٢) أبو هريرة اختلف فى اسمه كثيرا فقليل عبد الرحمن وقيل عبد الله

وقيل غير ذلك اشتهر بكنيته لقطة كان يحملها الدوسى صاحب

رسول الله ومن المكثرين لحد يث توفى سنة ٥٧ ، ٥٨ ، ٧٨ هـ

الاصابه ٢٠٢/٤

.....

- (٣) = من لهذا أى من غريم هذا ومن الذى قتله .
- (٤) الترمذى مع التحفه ٦٥٤/٤ بلفظ " لوأن أهل السماء  
وأهل الأرض اشتركوا فى دم مؤمن لأكبهم الله فى النار "  
قال وهذا حديث غريب .
- (٥) هو عبد الله بن عمرو بن الحاص بن وايل القرشى السهمى  
أبو محمد وقيل أبو نضر وأفسه ربطه بنت منبه صحابى جليل  
روى عدة أحاديث توفى عام ٦٥ هـ وهو ابن ٧٢ سنة .  
الاصابه ٣٥١/٢ .
- (٦) الترمذى مع التحفه : بلفظ " لزوال الدنيا أهون على  
الله من قتل رجل مسلم " .
- (٧) تقدمت ترجمته ص ٨
- (٨) البخارى مع الفتح ١٨٧/١٢ .

ب/٣

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

" من أعان على قتل امرئ مسلم ولو بشطر كلمة لقي الله

(١)

مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله " .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في حجة الوداع :

" ألا ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا

(٢)

في شهركم هذا في بلدكم هذا اللهم أشهد " .

(١)

سنن ابن ماجة بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٨٧٤ / ٢

عن أبي هريرة قال في الزوائد في اسناده يزيد بن أبي

زياد بالخوا في تضعيفه حتى قيل كأنه حديث موضوع وذكر

عنه ابن حجر في التقريب بأنه ضعيف ص ٣٨٢ . لكن

ضعيف من حيث الاسناد أما من حيث المعنى فتؤيده الأدلة

الأخرى فالآيات والأحاديث الصحيحة فيها تغليظ قتل

المؤمن اه محقق .

(٢)

البخارى مع الفتح ١٩١ / ١٢ عن عبد الله بن عمرو ومسلم

١٣٠٥ / ٣ عن أبي بكره .

أ / ١ ( فصل )

ب / ٣ فإذا ثبت تحريم القتل بالكتاب والسنة مع انعقاد الاجماع وشواهد الحقول فالقصاص فيه واجب لقول الله تعالى ؛  
( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ) (١) يعني أن الحقو  
ع / ١ عن القود يوجب استحقاق الدية يطالب بها الولي بمعروف ويؤد بها القاتل إليه بإحسان ( ذلك تخفيف من ربكم ورحمة )  
يعني التخفيف بين القصاص والدية تخفيف من الله تعالى على هذه الأمة لأن قوم موسى عليه السلام أوجب عليهم القصاص دون الدية وقوم عيسى عليه السلام أوجب عليهم الدية دون القصاص (٢) وخيرت هذه الأمة بين الأمرين فكان تخفيفاً من الله تعالى ورحمة .

---

(١) البقرة آية رقم ١٧٧

(٢) أنظر حول هذا الموضوع في رسالتي الماجستير ( دية النفس )

ص ٥٦ والمسئولية الجائية للخضراوي ص ١٤

١/٤ وقال تعالى ( ولكم في القصص حياة )<sup>(١)</sup> لأن القصص  
وان لم يكن في استيفائه حياة فوجوبه سبب للحياة لأن القاتل  
إذا علم بوجوب القصص عليه كف عن القتل ولم يقتص منه  
فصار حياة لهما وهذا<sup>(٢)</sup> من أوجه كلام وأصح معنى<sup>(٣)</sup> وقيل  
أنه في التوراة يا بني إسرائيل : لا تقتلوا فتقتلوا وبين  
المعنيين فرق إذا سبرا<sup>(٤)</sup> ، وتعاطت العرب مثل ذلك  
فقالوا : القتل أنفى للقتل<sup>(٤)</sup> وكان لفظ القرآن أفصح ومعناه  
أوضح وكلامه أوجز ،

- 
- (١) البقرة آية رقم ١٢٩  
(٢) لعلمها وأصح معنى والاشارة الى ما ذكره من تفسير الآية .  
(٣) اذا سبر يعنى بحث عن المعنى ومعنى السبر الاختبار .  
(٤) هذا المثل مشهور من أمثال العرب وحكمهم وقد نقلها

١/٤ وقال عز وجل ( ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ) (١)

يعنى الا بما يستحق به القتل ، وقال تعالى ( ومن قتل

مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ) (٢) فيه تأويلان أحدهما

أنه القصاص وهو قول قتادة (٣) والثانى انه الخيار بين

القصاص والدية أو العفو عنهما وهو قول ابن عباس (٤) فلا

يسرف فى القتل ( فيه تأويلان : أحدهما أن يقتل غير قاتله

وهو قول طلق بن حبيب (٥)

٢/٤ والثانى : يحثل به وهو قول ابن عباس وتأوله سعيد بن جبیر (٦)

(٧) وداود تأويلا ثالثا أن يقتل الجماعة بالواحد .

( أنه كان منصورا ) فيه تأويلان أحدهما : أن الولي كان

منصورا بتمكنه من القصاص وهو قول قتادة والثانى : أن المقتول (٨)

(٩) كان منصورا بقتل قاتله وهو قول مجاهد .

(١) الاسراء آية رقم ٣٣

(٢) الاسراء آية رقم ٣٣

(٣) تقدم ص ٥٨

(٤) تقدم ص ٦٦

.....

(٥) = طلق بن حبيب العنزي بصرى صدوق عابد روى بالارجاء

روى عن ابن عباس وجابر وعنه عمرو بن دينار وجماعه مات

بعد التسعين أنظر ميزان الاعتدال ٣٤٥/٢ والتقريب

ص ١٥٨ .

(٦) سعيد بن جبير الأسدي مولا هم الكوفي ثقة ثبت فقيه

روى عن عائشة وأبي موسى وابن عباس وعنه الحكم وسلمة

وسليمان الأعشى قتله الحجاج سنة ٩٥ هـ الخلاصة

ص ١٣٦ والتقريب ص ١٢٠ .

(٧) داود بن علي الظاهري الأصبهاني أبو سليمان الفقيه ولد

سنة ٢٠٠ روى عن سليمان بن حرب ومسدد وعنه ابنه

محمد الفقيه وزكريا الساجي أاما ورعا توفي سنة ٢٧٠ هـ .

أنظر ميزان الاعتدال ١٥/٢

(٨) تقدم ص ٥٨

(٩) تقدم ص ٥٨

٤/ب وقال تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والمؤمن

(١)

بالمين الى قوله - فهو كفارة له ) فيه تأويلان :

(٢)

أحدهما فهو كفارة له للمجرم وهو قول الشعبي ، والثاني

فهو كفارة للجراح لأنه يقوم مقام أخذ الحق منه وهو قول

(٣)

ابن عباس . فان قيل فهذا اخبار عن شريعة من قبلنا

وهي غير لازمة لنا قيل في لزومها لنا وجهان :

أحدهما تلزمنا ، ما لم يرد نسخ ، والثاني لا تلزمنا الا أن

يقوم دليل وقد قام الدليل بوجوب ذلك علينا من وجهين :

(٤)

أحدهما أنه قرأ أبو عمرو والجروح قصاص بالرفع وهذا

(٥)

خارج عن الخبر الى الأمر . *خبراً يرد به الأمر*

(١) سورة المائدة آية رقم ٤٥

(٢) هو عامر بن شرحبيل الحميري الشعبي أبو عمرو الكوفي الامام

الحلم ولد لست من خلافة عمر روى عن عمر وعلى وابن مسعود

وعنه ابن سيرين والأعمش . توفي سنة ١٠٣ هـ . الخلاصة

ص ١٨٤ والتقريب ص ٣٨٢ .

(٣) هذه التأويلات موجودة في كتب التفسير . أنظر مختصر ابن

كثير ٥٢٢/١ / صفوة التفسير ٣٤٦/١

.....

---

(٤) = هو القارىء أبو عمرو واختلف فى اسمه ف قيل زيان أو المريان

أو يحيى والأول أشهر والثانى أصح وهو من علماء المريبية

توفى سنة ١٥٤ هـ وعمره ٨٦ أنظر التقريب ص ٤١٩

(٥) أنظر تفاصيل هذه المسئلة فى كتب الأصول :

١ - المستصفى للفرالى ١٨٣/٢

٢ - شرح البدخشى ٢٣٢/٢

٣ - روضة الناظر ص ٨٢

٤/ب والثاني : ما روى حميد<sup>(١)</sup> عن أنس<sup>(٢)</sup> قال : كسرت الربيع<sup>(٣)</sup>

بنت مسعود<sup>(٤)</sup> وهي عمة أنس ثنية جارية من الأنصار فطلب

القوم القصاص فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بالقصاص

فقال أنس بن النضر<sup>(٥)</sup> عم أنس بن مالك<sup>(٦)</sup> - لا والله لا تكسر

ثنيتهما يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب

الله القصاص .

٥/أ فرضى القوم وقبلوا الارثن فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم " ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره قسمه "

(٧)

ذكره البخاري في الصحيح .

---

(١) حميد بن أبي حميد مولى طلحة الطلحان أبو عبيد الطويل

مختلف في اسم أبيه البصري روى عن أنس وعكرمة وعنه شعبه

ومالك قال القطان مات وهو قائم صلى مات سنة ١٤٢ هـ

الخلاصة ص ٩٤

(٢) أنس بن مالك بن النضر بن ضمض بن زيد بن حرام الأنصاري

الخزرجي خادم رسول الله وأحد المكثرين من الرواية وأمه أم

سليم تراه رسول الله أبا حمزة شهد الفتوح ثم قطن البصرة

ومات بها عام ٩٠ وقيل ٩٢ الاصابة ٢١/١

.....  
(٣) = الربيع بنت النضر بن ضمضم عمة أنس بن مالك من بنى عدي  
ابن النجار والدة حارث بن سراقه صحابيہ جلیلة سألت رسول  
الله عن ابنها حين توفي في سبيل الله قائله ان كان في  
الجنة احتسبت وان كان لا بكيت فقال لها أصاب الفردوس  
رضي الله عنها ، ولم يذكر لها ابن حجر سنة لوفايتها  
الاصابة ٣٠١/٤

(٤) الماوردى ذكر أنها الربيع بنت مسعود هكذا في الأصل  
والصواب بنت النضر كما أثبتناه ويؤيده قول الماوردى وهي  
عمة أنس . اهـ محقق .

(٥) أنس بن النضر عم أنس بن مالك صحابي جليل تخلف عن بدر  
فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم غبت عن أول قتال  
قاتلت فيه المشركين والله لئن أشهدني الله قتال المشركين  
ليرين الله ما أصنع فلما كان يوم أحد انكشف المسلمون فقال  
اللهم اني اعتذر اليك مما صنع هؤلاء ثم تقدم فقاتل حتى  
استشهد في أحد رضي الله عنه . الاصابة ٧٤/١

(٦) أنس تقدمت ترجمته ص

(٧) البخاري مع الفتح ٢٢٣/١٢ ومسلم ١٣٠٤/٣

١/٥

فموضع الدليل منه أنه أخبر بأن كتاب الله موجب للقصاص  
من السن ولم يذكره إلا في هذه الآية فدل على لزومها لنا  
ويدل على وجوب القصاص من السنة ما روى عن النبي صلى  
الله عليه وسلم أنه قال " ثم أنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا  
القتيل من هذيل وأنا والله عاقله فمن قتل قتيلا فأهله بين  
(١)  
خيرتين إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا المقل "

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من قتل قتيلا  
فهو به بواء " يعني سواء (٢) .

فإذا ثبت وجوب القصاص وهو معتبر بالتكافؤ على ما سنذكره  
تعلق بالقتل حقان : أحدهما لله والباقي للمقتول ، فأما  
حق الله فشيطان الكفارة ، والمأثم ، فأما الكفارة فلا تسقط  
بالتوبة ، وأما المأثم فيسقط بالتوبة على ما قدمناه . والتوبة  
معتبرة بثلاثة شروط : أحدها الندم على قتله ، وثانيها :  
ترك العزم على مثله ، وثالثها : تسليم نفسه إلى ولي المقتول  
ليقتص منه أو يعفو عنه .

---

(١) البخاري مع الفتح ٢٠٥/١٢ وأبو داود ١٧٢/٤ عن أبي شريح

الكمبي .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ .

أ/٥ وأما حق المقتول فأحد أمرين يرجع فيهما الى خيار وليه

في القصاص أو الدية ولا يجوز أن يجمع بين الأمرين . روى

(١) أن مقيس بن صبابه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم

ب/٥ يطالبه بدم أخيه وقد قتله بعض الأنصار فحكم له بالدية

فأخذها واغتال القاتل فقتله وعاد الى مكة مرتدا وأنشأ

يقول :

شفي النفس أن قد بات بالقاع

(٢) مسندا تخرج ثوبه دم الأخادع

ثارت به قهرا وحملت عقله

سراة بنى النجار أرباب فارع

حللت به وترى وأدركت ثورتى

وكنت عن الاسلام أول راجع

(٣) فقتله رسول الله بمكة عام الفتح صبرا وهو أحد الستة الذين

(٤) أمر بقتلهم وأن تعلقوا بأستار الكعبة .

(١) مقيس بن صبابه كان صحابيا فارتد وذهب الى مكة وكان مينا

قصته ما ذكر فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم صبرا عام الفتح

أنظر كز العمال ٥٣٣/١٠ وسيرة ابن هشام ٣٦/٤

(٢) تخرج أى لطح ثوبه بالدم من باب ضج والوتر القوس أى سكن

بطنه قوسه (٣) ومعنى صبرا أى الحبس قتل وهو

مصبورا أى محسوك أنظر المختار ص ٣٥٤ / ٣٧٨ / ٧٠٦

(٤) كز العمال ٥٣٥/١٠

٢ - ( مسئلة )

قال الشافعي رحمه الله : فاذا تكافأ الدمان من الأحرار أو المسلمين أو العبيد المسلمين أو الأحرار من المعاهدين أو العبيد منهم فيلزم كل صنف تكافأ دمه منهم الذكر اذا قتل بالذكر وبالأُنثى ، والأُنثى اذا قتلت بالأُنثى والذكر ، والمكافأة معتبرة في وجوب القصاص على تفصيل أقسامها وهي منقسمة ثلاثة أقسام : مكافأة في الأجناس ، ومكافأة في الأنساب ، ومكافأة في الأحكام . فأما مكافأة الأجناس فهو الذكور بالذكور والانات بالانات فهو غير معتبر عند الفقهاء بأسرهم وهو قول جمهور الصحابة والتابعين فيجوز أن يقتل الذكر بالذكر والأُنثى والأُنثى وتقتل الأُنثى بالأُنثى وبالذكر (١) وحكى الحسن البصري (٢)

عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال : لا يقتل الذكر (٣) (٤) بالأُنثى الا أن يؤخذ منها نصف الدية ثم يقتل بها وبه قال (٥)

(٦)  
عطاء .

---

(١) ما قاله المؤلف موجود في الكتب الأخرى . أنظر مفضي المحتاج

.....

(٢) = تقدمت ترجمته ص ٦١

(٣) هو علي بن أبي طالب بن عم رسول الله أحد الخلفاء الأربعة

وأحد المبشرين بالجنة صاحب الراية أبو الحسنين رضي الله

عنه صحابي مشهور زوج فاطمة الزهراء . استشهد سنة ٤٠ هـ

الاستيعاب ١٠٨٩/٣ والاصابة ٥٠٧/٢

(٤) هذا اللفظ لا ينبغي أن يطلق الا على الأنبياء أما غيرهم

فالترضى كما قال الله عنهم ( لقد رضي الله عن المؤمنين

ان يبايعونك تحت الشجرة ) وانما قالها أو أشتيتها لأن

الماوردي يتشيع في بعض الأحيان فالأولى اتباع طريقة السلف

الصالح رضي الله عنهم جميعا .

(٥) فتح الباري ١٩٨/١٢ ونيل الأوطار ١٩/٧ ولكن في فتح

الباري نفى ابن حجر أن يكون علي قاله بل هو قول عثمان البتي

أحد فقهاء البصرة . اهـ .

(٦) هو عطاء بن أبي رباح واسم أبيه سالم القرشي مولا هم المكى

الزيات ثقة فقيه فاضل كثير الارسال عن عثمان وعتاب ابن أصيد

وأسامة بن زيد وعنه أيوب وابن جريج وجوير بن حازم . توفي

سنة ١١٤ هـ . الخلاصة ص ٢٦٦

١/٦

استدل لا بقول الله تعالى ( كتب عليكم القصاص في القتلى  
الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى ) فلما لم يتكافأ  
الأحرار والعبيد لم يتكافأ الذكور والإناث ولأن تفاضل الديات  
يمنع من التماثل في القصاص كما يمنع تفاضل القيم في المتلفات  
من التساوي في الخرم ،

ودليلنا قول الله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس )

فعم من غير تخصيص ، وروى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن

حزم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم ( كتب

كتاباً إلى أهل اليمن فيه الفرائض والسنن ، وأنفذ مع عمرو

بن حزم <sup>(٢)</sup> وكان فيه يقتل الذكر بالأنثى <sup>(٣)</sup> وروى قتادة <sup>(٤)</sup>

عن أنس بن مالك أن يهودياً مروجية عليها حلّ لها <sup>(٥)</sup>

فأخذ حلّيتها وألقاها في بئر فأخرجت وبها رمل فقيل من

قتلك قالت فلان اليهودي فانطلق به إلى رسول الله

<sup>(٦)</sup>

صلى الله عليه وسلم فاعترف فأمر به فقتل ،

---

(١) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري البخاري المدني  
القاضي اسمه وكنيته سوى ثقة عابد توفي سنة ١٢٠ هـ تقريب  
ص ٣٩٦ والخلاصة ص ٤٤٥ روى عن حالته عمرة والسائب بن  
يزيد وعنه ابنه عبد الله ومحمد والزهرى .

.....

(٢) = عمرو بن هزيم بن زيد بن لوزان الأنصاري صحابي مشهور

عامل رسول الله على نجران شهد الخندق وما بعدها مات

بعد الخمسين وقيل في خلافة عمر وهو وهم روى عن الرسول

صلى الله عليه وسلم كتاب الفرائض والزكاة والديات وروى عنه

ابنه محمد وجماعه . اه الاصابة ٥٣٢/٢

(٣) النسائي ٥٧/٨ ومجمع الزوائد ٢٩٨/٦

(٤) تقدمت ترجمته ص ٥٨

(٥) تقدمت ترجمته ص ٧٦

(٦) البخاري مع الفتح ٢٠٤/١٢

١/٦ ولأن الأحكام ضربان ضرب تعلق بالحرمة كالحود فيستوى فيه الرجل والمرأة ، وضرب تعلق بالمال كالميراث فتكون المرأة فيه على النصف من الرجل ، والقود متعلق بالحرمة فاستوت فيه المرأة والرجل ، والدية متعلقه بالمال فكانت المرأة فيه على النصف من الرجل .

٦/ب ولأن القصاص ان وجب فبذل المال معه لا يجب وان لم يجب القصاص فبذل المال لا يجب .  
فأما قوله تعالى ( والأنثى بالأنثى ) فليس يمنع قتل الأنثى بالأنثى من قتل الذكر بالأنثى لأن الحكم المعلق ببعض لا يقتضى نفيه عما عداها ، وأما اختلاف الديات فلا يمنع من التماثل في القصاص كتفاضل الديات بين أهل الكتاب والمجوس وهم يتساوون في القصاص .

---

٦/ب

١/٢ ( فصل )

وأما التكافؤ بالأنساب فغير معتبر بالاجماع فيقتل الشريف  
بالدني\* والدني\* بالشريف والعربي بالمجمل والمجمل بالعربي  
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " المسلمون  
تتكافؤ بماؤهم <sup>(١)</sup> وقال صلى الله عليه وسلم " ايتوني بأعمالكم  
<sup>(٢)</sup>  
ولا تأتونني بأنسابكم " وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال في حجة الوداع :

" من له على مظلمة أو له قبلى حق فليقم ليأخذ حقه فقام  
<sup>(٣)</sup>  
اليه رجل يقال له عكاشة فقال له عليك مظلمة ضربتني بالسوط  
يوم كذا فكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بطنه وقال :  
<sup>(٤)</sup>  
قم فاقتضى فبكى الرجل وقال عفا الله عنك يا رسول الله "

وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال " انما أهلك من كان  
<sup>(٥)</sup>  
قبلكم بأن الشريف كان اذا أتى الحد لم يحد وحد الأدنى "

١/٢ وأما تكافؤ الأحكام فكلاً حرار مع العبيد والمسلمين مع المعاهدتين  
<sup>(٦)</sup>

فهو عندنا معتبر وان خولفنا فيه وسندكره فيما يليه وأصل

التكافؤ في الحرية على ما سيأتى بيانه .

---

(١) الحديث عند ابن ماجه من طريق ابن عباس رضى الله عنهما عن =

.....  
عن النبي صلى الله عليه وسلم " المسلمون تتكافأ دماؤهم =

وهم يد على من سواهم يسمى بدمتهم أدناهم ويرد على

أقصادهم " ٨٩٥/٢

(٢) ابن ماجه ٨٢/١ وأنا بحثت عن هذا الحديث بهذا

اللفظ فلم أجده ووجدت حديثاً طويلاً فيه حكم كثيرة وآخره

ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه . اهـ محقق .

(٣) عكاشة بن محصن بن حريثان بن قيس الأسدي حليف بني

عبد شمس من السابقين الأولين شهد بدرا ومن السبعين  
(لها)

الأكف الذين يدخلون الجنة من غير حساب ولا عقاب . استشهد

في قتال الردة . الإصابة ٤٩٤/٢ .

والمصنف ذكر عكاشة في هذا الحديث حديث حجة الوداع

بينما أنا بحثت فلم أجده لعكاشة ذكرها فيها ، والرجل الذي

طلب الاقتصاص شخص آخر . الحديث أنظر المصنف ٩٦٥/٩ ،

والنسائي ١٩/٨ وأبوداود ١٨٣/٢ وإنما قصة عكاشة سؤاله

لرسول بأن يكون من السبعين <sup>الأكف</sup> الذين يدخلون الجنة من

غير حساب . اهـ محقق والله أعلم . =

.....

.....

= والرجل الذى طلب الاقتصاص هو سواد بن عمرو وفى رواية

أخرى هو أسيد بن حضير . أنظر سنن البيهقى ٤٩/٤٨/٨

(٤) أنظر البيهقى ٤٩/٤٨/٨ .

(٥) البخارى مع الفتح ٨٦/١٢ ومسلم ١٣١٥/٣ عن عائشة

فى حديث طويل فى الحدود .

(٦) خالف فيه الحنفية القائلين بالمساواة على ما سيأتى . ص ٨٨ - ٨٩

٣- ( مسئلة )

- ١/٧ قال الشافعي : ولا يقتل مؤمن بكافر - الفصل .
- أما تكافأ الأحكام بالحرية والا سلام فمعتبر عندنا فيقتص من الأدنى بالأعلى ولا يقتص من الأعلى بالأدنى وهو أن يقتل الكافر بالمسلم ولا يقتل المسلم بالكافر وسواء كان الكافر ذميا أو معاهدا أو حربيا وبه قال : مالك (١) وأحمد (٢) وإسحاق (٣) وقال أبو حنيفة يقتل المسلم بالذمي ولا يقتل بالمعاهد (٤) والحري (٥) وقال الشعبي (٦) يقتل المسلم بالكتابي ولا يقتل بالمجوسي (٧) واستدلوا بعموم قول الله تعالى :
- ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) ويقوله :
- ( ولكم في القصاص حياة ) ولرواية ابن الجلعاني (٨) :
- " أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بكافر وقال : أنا أحق من نفسي بدمته " وبما روى أن عمرو بن أمية الضمري (٩) قتل مشركا فقتله به رسول الله صلى الله عليه وسلم " وروى أن أبا موسى الأشعري (١٢) كتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يسأله عن مسلم قتل نصرانيا فكتب إليه عمر أن يقيده منه (١٤)

---

(١) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو عبد الله =

.....  
المدني امام دار الهجرة أحد أعلام الاسلام وأحد الأئمة

الأربعة روى عن نافع والمقبري وعنه الزهري ويحيى الأنصاري

ولد سنة ٩٣ هـ وتوفي عام ١٧٩ هـ ودفن بالقيح . أنظر

الخلاصة ص ٣٦٦ ومذهبه في الخرشى على خليل ٢/٨

(٢) هو الامام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن

شيبان الشيباني صاحب المذهب المشهور وأحد الأئمة

الأربعة وأحد أعلام الاسلام صاحب المؤلفات كالمسند وغيره

أبو عبد الله . ولد سنة ١٦٤ ببغداد وتوفي سنة ٢٤١ هـ

روى عن هشيم وابراهيم ابن سعد وعنه البخاري ومسلم

وأبو داود وغيرهم اهـ الخلاصة ص ١٢ والطبقات ١٩٩/١

وأنظر مذهبه في المغنى ٢٧٣/٨

(٣) اسحاق بن ابراهيم بن مخلد الحافظ أبو يعقوب بن راهويه بن

الحنظلي أحد الأئمة الأعلام ثقة حجة روى عن معتمر بن سليمان

وابن عيينه وبقية وعنه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم ولسد

سنة ١٦١ وتوفي سنة ٢٣٨ هـ . الخلاصة ص ٢٧ والميزان

=

١٨٣/١

- .....
- (٤) أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي أصله من فارس مولى بني  
تميم أحد أئمة المذاهب روى عن عطاء ونافع وعنه ابن حماد  
وزفر عالم مشهور وفاضل توفي سنة ١٥٠ وعمره سبعون سنة  
١ هـ الخلاصة ص ٤٠٢ والتقريب ص ٣٥٨ وغيرها .
- (٥) أنظر مذهبه في تبين الحقائق ١٠٣/٦ وغيره من كتب  
الحنفية .
- (٦) تقدمت ترجمته ص : ٧٤
- (٧) وأنظر مذهبه في المغنى لابن قدامة ص ٢٧٣ ومعه أصحاب  
الرأى ورواية عن أحمد . ونيل الأوطار ١٢/٧ .
- (٨) اسمه عبد الرحمن بن أبي زيد البيلمانى شاعر أصله من أبناء  
اليمن وأبوه كان مولى لعمر وله رواية عن ابن عباس اختلف  
فى توثيقه وعنه ابنه محمد وزيد بن اسلم توفي بعد المائة  
أنظر التقريب ص ١٩٩ والخلاصة ص ٢٢٥
- (٩) أخرجه الدارقطنى فى الحدود ٣٤٥/٢ والبيهقى ٣٠/٨  
وهو ضعيف ولا يصح لأن ابن البيلمانى لا يصح حديثه ولو  
وصله فكيف اذا أرسله وهذا الحديث مرسل لفظا وسندا ولا  
يعارض الأحاديث الصحيحة مثل قوله صلى الله عليه وسلم :  
" لا يقتل مسلم بكافر " عند أبي داود ١٨٠/٤ وابن ماجه  
= ٨٨٧/٢ وأنظر نيل الأوطار ١٢/٧

.....

- (١٠) عمرو بن أمية بن خويلد بن عبد الله بن ضمرة الضمرى أبو أمية صحابى جليل مشهور له أحاديث روى عنه أولاده جعفر وعبد الله مات قبل التسعين فى خلافة معاوية . الاصابة ٢/٢٤٤
- (١١) رواه البيهقى ٣٥/٨ وهذا الحديث روى خطأ لأن عمرو ابن أمية عاش بعد النبى صلى الله عليه وسلم دهرًا ، وانما حديثه أنه قتل رجلين فأدى رسول الله ديتهما وقال له قتلت رجلين لهما فى عهد لأديتهما وهذا الخطأ سببه أن عبد الرحمن البيلمانى ضعيف الرواية ولا يحتج به . أنظر البيهقى ففيسه تفاصيل أكثر ونصب الراية ٤/٣٣٤ .
- (١٢) أبو موسى الأشعرى هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار بن الأشعر مشهور باسمه وكنيته وأمه طيبة بنت وهب أسلمت وماتت بالمدينة كان أحد الحكمين فى صفين وله أحاديث وعنه أولاده موسى وإبراهيم وأبو بردة توفى سنة ٤٢/٤٤ وهو ابن نيسف وستين . الاصابة ٢/٣٥٩
- (١٣) عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن عدى القرشى العدوى أبو حفص أمير المؤمنين أحد الخلفاء الأربعة وأحد العشرة ولد بعد الفيل بثلاث عشرة . مناقبه كثيرة . توفى شهيداً عام ٢٣هـ الاصابة ٢/٥١٨
- (١٤) البيهقى ٣٣/١ وهذا الأثر ضعيف لا يعارض الأحاديث الصحيحة وأنا بحثت عن أبى موسى فلم أجده ووجدت بدله أبو عبيدة بن الجراح فانه كان أميراً على الشام .

١/٧ ومن القياس أن كل من قتل به الكافر جاز أن يقتل بالكافر  
كالكافر ولأن كل من قتل بأهل ملته جاز أن يقتل بغير أهل  
ملته كقتل

٢/ب اليهودي بالنصراني ولأن المسلم قد ساوى الذي في حقن  
دمهما على التأييد فوجب أن يجرى القصاص بينهما كالمسلمين  
ولأن حرمة نفس الذي أغلظ من حرمة ماله وقد ثبت أن يد  
المسلم تقطع بسرقة ماله فكان أولى أن يقتص من يده بيده  
ولأن كافرا لو قتل كافرا ثم أسلم القاتل لم يمنع إسلامه من  
الاستيفاء للقود كذلك لا يمنع من وجوب القود ، ولأنه لما  
(١)  
جاز للكافر قتل المسلم دفعا عن نفسه كان قتله قودا لنفسه  
لأنهما في الحالين قتل مسلم بكافر .

---

(١) في العبارة نقص ومن الضرورة إضافة كلمة ( له ) بعد كان  
حتى يستقيم المعنى لتصبح العبارة كالتالي ( ولأنه لما جاز  
للكافر قتل المسلم دفعا عن نفسه كان له قتله قودا لنفسه ).. الخ  
أهـ محقق .

(١)

ودليلنا قوله تعالى ( لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة )

فكان نفى التساوى بينهما يمنع من تساوى نفوسهما وثكافئتهما

دمهما فان قيل ليس يجوز أن يقطع على هذا المسلم بالجنة

لجواز كفره ولا على الكافر بالنار لجواز اسلامه ، قيل الحكم

وارد في عموم الجنين دون أعيان الأشخاص وقد قطع لأهل

الايان بالجنة وأهل الكفر بالنار . وقال تعالى ( ولن يجعل

الله للكافرين على المؤمنين سبيلا )<sup>(٢)</sup> وهذا وان كان بلفظ

الخبر فالمراد به النهى لأن الخبر لا يجوز أن يكون بخلاف

مخبره وقد نرى للكافر سبيلا على المسلم بالتسليط واليد ،

ونفس .

السبيل عنه يمنع من وجوب القصاص عليه ،

أ/٨

فان قيل هو محمول على أن لا سبيل له عليه في الحجة والبرهان

فحتمه جوابان : أحدهما : أنه محمول على العموم اعتبارا

بعموم اللفظ ، والثاني : أننا نعلم أنه لا سبيل له عليه

بالحجة الدالة عليه لا بهذه الآية فلم يجز حملها على ما هو

معلوم بخيرها .

---

(١) سورة الحشر آية رقم ٢٠

(٢) سورة النساء آية رقم ١٤١

(١) ويدل عليه من السنة وهو المعتمد في المسئلة ما رواه أبوهريرة

(٢) وعمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا

(٣) يقتل مؤمن بكافر" وروى معقل بن يسار أن النبي صلى (٤)

الله عليه وسلم قال: لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في

عهده" وروى قتادة (٥) عن الحسن (٦) عن قيس (٧) قال: (٨)

انطلقت أنا ومالك الأشتر (٩) إلى علي بن أبي طالب رضوان (١٠)

الله عليه فقلنا له هل عهد اليك رسول الله صلى الله عليه

وسلم شيئاً لم يعهده إلى الناس فقال: لا إلا ما في هذا

(١١) الكتاب وأخرج كتاباً من قرآن سيفه فإذا فيه "المسلمون

تت كافاً ماؤهم وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم

ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده" وروى حماد (١٢) (١٣)

(١٤) عن جابر (١٥) عن الشعبي عن علي بن الحسين قال "أخرج (١٦)

إلى سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم" فإذا فيه العقل

(١٧) على المؤمنين عامة ولا يتجر مفرج في الإسلام ولا يقتل مسلم

(١٨) بكافر"

٨/ب والمفرج الذي لا يكون له قبيلة ينضم اليها فأمر أن ينضم الى  
قبيلة يضاف اليها حتى لا يكون مفردا . فدلّت هذه النصوص  
كلها على أن لا يقتل مسلم بكافر .

- 
- (٢) = عمران بن حصين بن عبيد بن كعب الخزاعي ويكنى أبا نجيد  
روى عدة أحاديث وعنه ابنه نجيد وأبو الأسود صحابي مشهور  
توفي سنة ٥٢ وقيل ٥٣ - الإصابة ٢٦/٣
- (٣) المؤلف رواه مختصرا والحد يث طويل أنظر مجمع الزوائد  
٣٩٢/٦
- (٤) هو معقل بن يسار بن عبد الله بن معبر بن حراق المزني  
ومزينة هي والدة عثمان بن عمر ونسبوا اليها يكنى أبا علي  
صحابي جليل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة  
أحاديث وروى عنه الحسن البصري . توفي في زمن معاوية  
رضي الله عنه . الإصابة ٤٤٧/٣
- (٥) ابن ماجه ٨٩٥/٢
- (٦) تقدم ص ٥٨
- (٧) تقدم ص ٦١
- (٨) قيس بن عباد القيسي الضبي نزيل البصرة له ادراك ذكره  
ابن قانع في الصحابة وأورد له حديثا مرسلا والصحيح أنه  
تابعي كبير قدم في خلافة عمر وروى عنه وعن أبي ذر وروى عنه  
ابنه عبد الله والحسن ثق من كبار الصالحين قتله الحجاج ضمن  
الذين خرجوا مع ابن الأشعث . أنظر الإصابة ٢٧٣/٣ =

(٩) هو مالك بن الحارث بن عبد يفتوت بن سلمة النخعي الملقب

بالأشتر مخضرم نزل الكوفة بعد أن شهد اليرموك وغيرها

وولاه على مصرفات قبل أن يدخلها سنة ٣٧ وروى عن

عمر وخالد بن الوليد وأبي ذر وروى عنه ابنه إبراهيم وأبو

حسان الأعرج . الاصابه ٤٨٢/٣

(١٠) تقدم ص ٨١

(١١) قران سيفه : أي غمده

(١٢) رواه النسائي : ٢٤/٨ وأبو داود ١٨١/٤

(١٣) هو حماد بن سلمة بن دينار أحد الأعلام أبو سلمة البصري

روى عن ثابت وعبد الله بن كثير وعنه مالك وشعبه كان صالحا

زاهدا . توفي سنة ١٦٧ أنظر الميزان ٥٩٠/١

(١٤) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي أحد علماء

الشيعة روى عن أبي الطفيل والشعبي وعنه شعبه وأبو

عوانه وحماد بن سلمة كان ورعا في الحديث توفي سنة ١٦٧ هـ

أنظر الميزان ٣٧٩/١

(١٥) تقدم ص ٧٤

(١٦) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو الحسين زين

العابد بن المدني روى عن جده مرسلًا وعن أبيه وعنه أولاده

محمد وعمر وعبد الله فاضل فقيه توفي سنة ٩٢ هـ أنظر الخلاصة ص ٢٧٢

(١٧) معني يترج أي لا يحزن ومن معانيه الفقر والمفدح فسر المصنف ومعه

لا يحزن واحد لا قبيلة له . أنظر المنجد ص ٦٠ ، ص ٥٧٤

(١٨) أخرجه أبو داود والنسائي . أنظر النسائي ٢٤/٨ وأبو داود ١٨١/٤

تابع  
٨/ب

فإن قالوا المراد بقوله " لا يقتل مؤمن بكافر " أى بكافر حربى  
لأنه قال : ولا " ذو عهد فى عهد وذو العهد يقتل  
بالمعاهد ولا يقتل بالحربى ليكون حكم المصطوف موافقا  
لحكم المصطوف عليه فعنه جوابان : أحدهما أن قوله لا يقتل  
مؤمن بكافر يقتضى عموم الكفار من المعاهد بين وأهل الحرب  
فوجب حمله على عمومهم ولم يجر تخصيصه باضرار وتأويل ،  
وقوله : ولا ذو عهد فى عهد كلام مبتدأ أى لا يقتل ذو  
العهد لأجل عهده وأن العهد من قبله حقا لدماء  
ذوى العهد .

والجواب الثانى : أن قوله لا يقتل مؤمن بكافر محمول على  
العموم فى كل كافر من معاهد وحربى ولا ذو عهد فى عهد  
محمول على الخصوص فى أنه لا يقتل بالحربى وان قتل بالمعاهد  
لأنه ليس تخصيص أحد المذكورين موجبا لتخصيص الآخر .

---

( ١ ) فى الأصل : العطف وأثبتناه ليناسب المعنى

( ٢ ) أن من قبل المعاهد ولعل هنا نقص فى العبارة وينبغى اضافة  
كلمة : ( كان أو جاء ) ليستقيم بها المعنى .

ويدل على ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

" لو كنت قاتلا مسلما بكافرا لقتلت خذاشا <sup>(١)</sup> بالهذلي <sup>(٢)</sup> (٣)

ولو جاز له قتله ببعض الكفار دون بعض لميزه ولم يطلب

ويدل عليه من طريق الاعتبار : أن المسلم لما لم يقتل بالمستأمن

لم يقتل بالذمي وللجمع بينهما ثلاث علل :

أحدها <sup>(٤)</sup> أنه منقوص بالكفر فوجب إذا قتله مسلم أن

لا يقاد به كالمستأمن ، والعلة الثانية : أن من لم ينسج

دينه من استرقاقه لم يقتل به من منع دينه من استرقاقه

كالمستأمن ، فان قيل هذا متيقض بالكافر إذا قتل كافرا

ثم أسلم القاتل فانه يقتل به وان كان مسلما فعنه جوابان :

أحدهما : أن في شرط العلة إذا قتله مسلم وهذا قتله

وهو كافر فلم تنقض به العلة . والثاني أن التعليل للجنس

فلا تنقض الا بمثله .

(١) هكذا في المخطوطة بالرجال والصحيح بالراء كما في كتب

الحديث وترجمته كالتالي : غراش بن أمية بن ربيعة بن

الفضل الخزاعي ثم الكلبي يكنى أبا نضله حليف بني مخزوم خلفه

الرسول صلى الله عليه وسلم يذكر ابن حجر سنة لوفاة . أنظر

الاصابة ٤٢/١

فإن قيل المستأمن ناقص الحرمة لأن دمه محقون الى مدة بخلاف  
الذي فانه تام الحرمة محقون الدم على التأييد فأشبهه المسلم ففيه جوابان :  
أحدهما أن اختلاف الحرمتين في المدة لا تمنع من تساويهما في الحكم مع  
بقاء المدة ألا ترى أن تحريم الأجنبية مؤقت وتحريم ذات المحرم مؤبد وقسيد  
استويا في وجوب الحد في الزنى كذلك هاهنا .

والثاني : أن للنفس بدلين القود والدية فلما لم يمنع اختلافهما في الحرمة  
من تساويهما في الدية لم يمنع من تساويهما في القود ، ولأن حد القذف  
يجب بهتك حرمة العرض والقود يجب بهتك حرمة النفس فلما سقط عين  
المسلم حد قذفه كان أولى أن يسقط عنه القود في نفسه لأن أخذ النفس  
أغلظ من استيفاء الحد .

( ٢٢ ) = الهذلي رجل من كفار مکه اسمه ( أحمر ) وكان من قصته أنه رجل  
شجاع وكان اذا نام غط فاذا طرقهم شيء صاحوا به فيثور كالأسيد  
فغزاهم قوم من هذيل في الجاهلية ) . ابن الأثير الهذلي قتله  
غراش في رجل قد قتل من قومه خزاعه من قبل .

( ٣ ) البيهقي ٢٩ / ٨ ، ورواه الحازمي في كتابه الناسخ والمنسوخ هذه  
رواية الشافعي ويسنده عن الواقدي . أنظر نصب الراية ٣٣٦ / ٤ ،  
الأم ٢٣ / ٨

( ٤ ) في المخطوطه بدون ألف ولا بد من اضافتها . اهـ محقق .

( ٥ ) لم يذكر الحله الثالثه وأنا بحثت في الكتب التي أمكنني الاطلاع عليها  
فلم أجد لها تكملة للثالثة ونظرا لعدم وجود نسخ أخرى كاملة تعذر  
على معرفتها والله أعلم .

فأما الجواب عن قوله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس )  
فمن وجهين : أحدهما : أنه عائد الى بنى اسرائيل وكانوا أكفأ فليس  
يجز حكمهم على غير الأكفأ ، والثاني أن عموم رخصى بدليل .  
٩/ ب فأما قوله تعالى ( ولكم فى القصص حياة ) فهو قصاص لهم فلم يجز  
أن يجعل قصاصا عليهم .

وأما حديث عبد الرحمن بن البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قتل مسلما بكافر فهو حديث ضعيف لا يثبت أصحاب الحديث ثم مرسل  
لأن ابن البيهقي ليس صاحبيا والمراسيل عندنا ليست بحجة ولو سلم الاحتجاج  
بها لما كان فيه دليل لأنها قضية عين لا يجرى على المموم وقد يجوز أن  
يكون القاتل أسلم بعد قتله فقتله به . وإذا احتمل هذا وجب للتوقف عن  
الاحتجاج .

وأما حديث عمرو بن أمية الضمري فقد أجاب الشافعى عنه بثلاثة أجوبة :

أحدهما : أن طريقه ضعيف ورواته مجهولون .

والثاني : أن عمرو بن أمية الضمري عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم  
ومات فى زمن معاوية فاستحال ما أضيف اليه ولهذا قال الشافعى : " وأنت  
تأخذ العلم من بعد ليست لك به معرفة أصحابنا يعنى أهل الحرمين لأن -  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بينهم فكانوا بأقواله وأصحابه أعرف .

والثالث : أن في روايتهم أنه قتله برسول مستأمن وعندهم أن المسلم

لا يقتل بالمستأمن فلم يكن لهم فيه دليل .

وأما حديث عمر فقد روى أن معاذ بن جبل<sup>(١)</sup> أنكر عليه وروى له حسن

(٢)

١/أ له عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقتل مؤمن بكافر .

وأن زيد بن ثابت<sup>(٣)</sup> قال له لا تقتل أخاك معبدك فرجع عنه وكتب إلى أبي

(٤)

موسى<sup>(٥)</sup> أن لا يقتله به فصار ذلك إجماعاً .

وأما قياسهم على المسلم فالمعنى فيه أنه حقن دمه بدينه وأن دينه

يمنع من استرقاقه فخالف الكافر .

وأما قياسهم على قتل اليهودي بالنصراني فلا يصح لأن الكفر كله عندنا

ملة واحدة واحدة وإن تنوع فلذلك جرى القود بينهما وملة الاسلام مخالفة

لهما ومفضله عليهما ، وقولهم : أن حرمة النفس أغلظ من حرمة المال ،

والمسلم يقطع في مال الكافر فكان أولى أن يقتل بنفس الكافر فالجواب عنه

(١) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي

صحابي جليل عالم بالحلال والحرام روى عدة أحاديث وعنه ابن عدي

وعبد الرحمن بن سمره توفي بالطاعون سنة ١٧ أو التي بعدها رضي الله

عنه . الإصابة ٤٢٦/٣

(٢) تقدم تخريجه ص ٩١

(٣) زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن النجار الأنصاري الخزرجي أبو سعيد

الفقيه الفرضي صحابي جليل ومشهور روى عدة أحاديث وعنه جمع من الصحابة

والتابعين كسعيد ابن المسيب وأولاده توفي سنة ٤٥ هـ على الأصح . أنظر

الإصابة ٥٦١/١

(٤) بحثت عنه فلم أجده

(٥) تقدمت ترجمته ص ٩١

من وجهين : أحدهما : أن القطع في السرقة حق لله لا يجوز المفو عنه  
فجاز أن يستحق في مال الكافر كما يستحق في مال المسلم ، والقود مسن  
حقوق الآدميين لجواز المفو عنه فلم يستحقه كافر على مسلم .

والثاني أنه لما جاز قطع المسلم بسرقة مال المستأمن ولم يقتل به جاز أن يقطع  
من مال الدامي وإن لم يقتل به .

١/أ . وقياسهم على الكافر فالمعنى فيه تساويهما في الدين ، وقولهم إنسه

أنه يقتل به لو أسلم بعد قتله فكذلك إذا كان مسلماً قبل قتله لا وجه لسه

لأن القود حد والحدود تعتبر بحال الوجوب ولا تعتبر بما بعده لأن مجنوناً

لو قتل ثم عقل لم يجب عليه القود ولو كان عاقلاً وقت القتل ثم جن وجب عليه

القود .

١/ب . وقد ذهب الأوزاعي <sup>(١)</sup> إلى أنه لا يقتل به الكافر <sup>(٢)</sup> إذا أسلم تسكناً

بظاهر قوله ( لا يقتل مؤمن بكافر ) وإن خالفناه فيه بالمعنى الذي قد مناه ،

وقولهم : لما جاز أن يقتله دفماً جاز أن يقتله قوداً فيفسر من وجهين :

---

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو أبو عمرو الشامي الأوزاعي الإمام العالم روى

عن عطاء وابن سيرين وعنه يحيى بن أبي كثير وبقيّة . توفي سنة ١٥٧ هـ .

أنظر الخلاصة ص ٢٣٢ والتقريب ص ٢٠٧

(٢) أنظر المعنى لابن قدامة ٢٧٤/٨

أحدهما : أن المستأمن يجوز له قتل المسلم دفعا ولا يجوز أن يقتل

به قودا .

والثاني : بالمال يجوز أن يقتل المسلم بدفعه عنه ولا يقتل ما يدفعه

عليه ، وفيما تتجافاه النفوس من قتل المسلم بالكافر ما يمنع من القبول

به والحمل عليه .

١٠/ب هـ بن يحيى بن زكريا الساجي<sup>(١)</sup> عن موسى بن اسحاق الأنصاري<sup>(٢)</sup> عن

علي بن عمرو الأنصاري<sup>(٣)</sup> أنه رفع إلى يوسف القاضي مسلم<sup>(٤)</sup>

(١) في المخطوطة : ذكر العاردي أنه يحيى بن زكريا وأنا بحثت عنه فلم أجده الا باسم أبيه زكريا وهو الموجود في كتب التراجم : وهو زكريا بن يحيى بن داود الساجي البصري ثقة فقيه من علماء الشافعية الكبار أبو يحيى أحد المصنفين من كتبه كتاب : علل الحديث واختلاف الفقهاء وغيرها روى عنه ابن عدي والاسماعيلي توفي سنة ٣٠٧ هـ . أنظر طبقات الشافعية ٢/٢٢٦ والغلاصة ص ١٢٢ والميزان

٢/٧٩ .

(٢) موسى بن اسحاق بن موسى الأنصاري القاضي أبو بكر الخطمي كسان قاضيا مهيبا فصيحاً لم يرمبتمسا حتى قالت له امرأة لا تصلح قاضيا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا يحكم وهو غضبان فتبسم . سمع أباه . أنظر طبقات الشافعية ٢/٢٨

(٣) في الأصل علي بن عمرو آخره (س) والصحيح بدون س حيث أنه بحثت عنه في كتب التراجم التي أمكنني الاطلاع عليها فلم أجده شخصا بهذا الاسم والموجود هو : علي بن عمرو بدون س ولعلها زيادة من الناسخ : وهو علي بن عمر وأبو هبيرة بن الحارث الأنصاري روى عن =

(١)  
قتل كافرا فحكم عليه بالقتل فأتاه رجل برقعة ألقاها اليه من شاعر

(٢)  
بغدادى يكتفى بالمرج فيها مكتوب :

يا قاتل المسلم بالكافر

جرت وما العادل كالجائر

يا من ببغداد واطرافها

من فقهاء الناس أو شاعير

جار على الدين أبو يوسف

بقتله المسلم بالكافر

فاسترجعوا وابكوا على دينكم

(٣)  
ثم اصبروا فالأجر للمصابر

= ابن عيينه وابن عليه وعنه ابن ماجه القزوينى . توفى سنة ٢٦٠ .  
أنظر الخلاصة ص ٢٢٦

(٤) أبو يوسف القاضى واسمه يعقوب بن ابراهيم الكوفى قاضى القضاة  
تفقه على الامام أبى حنيفة وروى عن عطاء وعنه محمد بن الحسن  
وأحمد بن حنبل له مؤلفات منها كتاب : الخراج . توفى سنة ١٨٢  
رحمه الله . أنظر شذرات الذهب ٢٩٨ / ١ .

(١) أنا بحثت فى الكتب الذى أمكننى الاطلاع عليها فلم أعر على معرفته .  
أه محقق .

(٢) لم أقف على ترجمة له .

(٣) هذه الأبيات موجودة فى كتاب أخبار أبى حنيفة وأصحابه ص ٩٩

فأخذ أبو يوسف الرقعة ودخل بها على الرشيد<sup>(١)</sup> فأخبره بالحوال  
وقرأ عليه الرقعة فقال له الرشيد تدارك هذا الأمر بحيله لئلا يكفون  
منه فتنة فخرج أبو يوسف وطالب أولياء المقتول

١/١١ بالبينة على صحة الذمة وأداء الجزية فلم يأتوا بها فأسقط القود  
وحكم بالدية وهذا إذا كان مضى إلى استتكار النفوس وانتشار الفتن  
كان العدل عنه أحق وأصوب.

----

---

(١) الرشيد هو الخليفة العباسي هارون بن محمد بن عبد الله بن محمد  
ابن علي بن عبد الله بن عباس ولد سنة ١٤٥ هـ أحد الخلفاء العباسيين  
المشهورين وعصره يعتبر العصر الذهبي . تولى الخلافة عام ١٧٠ هـ  
وتوفي سنة ١٩٣ هـ أمه الخيزران وزوجته زبيدة وأولاده منهم الأمين  
والمأمون .

## ١/٣ - فصل -

١/١١ فإذا ثبت أن المسلم لا يقتل بالكافر فحاليهما تنقسم أربعة أقسام :

أحدها ما لا يقتل به وتجب عليه دية كافر وهو أن يهدى المسلم

(١)

بقتل الكافر توصية فلا يجب القود لا سلام القاتل وتجب فيه دية كافر

للكفر المقتول .

والقسم الثاني : ما لا يجب فيه القود وتجب فيه دية مسلم وهو أن

يجرح المسلم كافرا ثم يسلم المجرع ويموت مسلما فلا قود على المسلم

لأن المقتول وقت الجرح كان كافرا وفيه دية مسلم لأنه مات من الجرح

مسلما لأن الاعتبار في القود بحال الابتداء وفي الدية بحال الانتهاء .

والقسم الثالث : ما يقتل به المسلم ولا تجب فيه الا دية كافر وذلك في

حالتين أحدهما : أن يقتل كافر كافرا ثم يسلم القاتل فيقتل به وان

كان مسلما اعتبارا بحال القتل ولا تجب عليه الا دية كافر لأن المقتول

(٢)

مات كافرا .

(١) التوجيه : الاسراع في الشيء ومعناه هنا أسرع في قتله ولم يبق وقتا

بعد الجنايه عليه . أنظر المنجد ص ٨٩٢ والمختار ص ٧١٣ ،

وترتيب القاموس ٥٨٥/٤

(٢) المصنف اكتفى بذكر رواية هي الأصح في مذهب الشافعية وهنالك

رواية بعدم القصاص اعتبارا بعدم المكافأة قال في متن المنهاج

( وان جرح ذي ذميا وأسلم الجرح ثم مات المجرع فكذا في (الأصح) )

أي القصاص . قال في الشرح : للتكافؤ حال الجناية ، والثاني :

يسقط القصاص نظرا في القصاص الى المكافأة . أنظر المعنى ١٦/٤

والحال الثانية : أن يطلب المسلم نفس الكافر فيجوز للكافر أن يقتل

طالب نفسه وإن كان مسلماً فلو قتل المسلم الطالب لم تجب عليه الأدية  
كافر .

١١/ب ولو قتل المسلم لم تجب له أدية لأن نفس المطلوب مضمونه ونفس الطالب  
هدر .

١١/ب والقسم الرابع :

ة

القول فيه وهو أن يقتل مسلم كافراً

(١)  
في الحراية ففي قتله به قولان للشافعي : أحدهما : وهو المشهور  
(٢)  
عنه لا يقتل به لعموم النهي ،

والقول الثاني : ذكره الشافعي في موضع وقال هذا مما استخير

الله فيه أن يقتل به لأن في قتل الحراية حقاً لله تعالى يجب أن يستوفي  
(٤)

ولا يجوز العفو عنه فاستوى فيه قتل المسلم والكافر وهو في غير الحراية

حق لآدمي يجوز العفو عنه فسقط في حق الكافر .

- 
- (١) معنى هذا الكلام أن المسلم من قطاع الطريق فيجب قتله حقاً لله .  
(٢) لأن فيه معنى القصاص لأن حق آدمي يجوز العفو عنه .  
(٣) لأن فيه معنى الحد والحد لا يجوز العفو عنه لأنه حق لله .  
(٤) الضمير عائد إلى القتل في غير حراية .

ولو قتل مرتد كافرا لم يجب عليه القود وان اتفقا على الكفر  
لما ثبت له من حرمة الاسلام وما أجرى عليه من أحكامه . ( ١ )

----

---

( ١ ) الماوردى اقتصر على الرواية الضعيفة التى هى غير الراجح  
وخالف فيها المشهور من المذهب ولم يبين له رواية أخرى وسكت عنها  
وقد صرحوا كتبهم بذلك قال فى متن المنهاج ( والأظهر قتل مرتد  
بذم ) وقال فى المذهب ( فصل وان قتل مرتد ذميا ففيه قولان :  
أحدهما أنه يجب القصاص وهو اختيار الزنى لأنهما كافران ، والثانى  
لا لأن حرمة الاسلام باقية : ١٧٣ / ٢ )

( ٤ ) / مسألة

١١/ب قال الشافعي رحمه الله : ولا يقتل حر بعبد : وهذا كما قال :

( ١ )

لا يقتل الحر بعبده وبعبد غيره وقال أبو حنيفة يقتل الحر بعبد

( ٢ )

غيره ولا يقتل بعبد نفسه استدلالاً بعموم قول الله تعالى :

( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) ورواية علي بن أبي طالب

( ٣ )

عليه السلام أنه قال : " المسلمون تتكافأ دماؤهم يحد علي من سواهم

( ٤ )

ويسمى بذمتهم أدناهم " فاعتبر المكافأة بالسلام وهذا يستوى الحر

والعبد فيه فوجب أن يتكافأ دماؤهما ويجرى القود بينهما ومن الاعتبار

أن كل من قتل بالحر قتل به الحر كالحـ

لا

١٢/أ ولأن الرق مؤثر في ثبوت الحجر وما ثبت به الحجر يمنع من استعقاق

القود على من ارتفع عنه الحجر كالجنون والصغر ، ولأنه لما جاز أن

يقتل به الحر د فما جاز أن يقتل به قودا .

( ١ ) المقام يقتضي زيادة ( ولا بعبد غيره ) ووافق مذهب الشافعية

الحنابلة والمالكية أنظر المغني لابن قدامة ٢٧٨/٨ والخرشي على

خليل ١٢ - ٧/٨

( ٢ ) أنظر مذهب الأحناف في الكتب الآتية : فتح القدير ٢٥٤/٨ وتبيين

الحقائق ١٠٥/٦ وغيرها وبمطالعتي لهذه الكتب لم أجد تفرقة بين

عبد نفسه أو عبد غيره كما فرق بينهم الماوردي بنسبته إليهم .

( ٣ ) تقدمت ترجمته ص ٨١ ولو وضع ( رضى الله عنه ) بدل عليه السلام لكان

أولى وقد قرره الزبيدي لفظ عليه السلام كما هو مدون في كتبهم .

( ٤ ) تقدم تخريج نفسه ص ٩١

ودليلنا قوله تعالى ( كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر

والعبد بالعبد ) فاقضى هذا الظاهر أن لا يقتل حر بعبد .

(١) (٢) (٣)  
وروى سليمان بن مسلم عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن النبي صلى

الله عليه وسلم قال : " لا يقتل حر بعبد " ورواه عمرو بن شعيب عن أبيه

(٤) (٥) (٦) (٧) (٨)  
عن جده وهذا نص لا يسوغ خلافه وروى إسرائيل عن جابر عن عامر

(٩)  
عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال : " من السنة أن لا يقتل

(١٠)  
مسلم بكافر ومن السنة أن لا يقتل حر بعبد " يعني سنة رسول الله

(١) في المخطوطة : سليمان بن مسلم والصواب : اسماعيل بن مسلم حيث

أنه هو الموجود في سند الحديث كما في ميزان الاعتدال وهو :

اسماعيل بن مسلم المكي أبو اسحاق عن الحسن ورجاء بن حيوة وعمرو  
ابن دينار وعنه علي بن مسهر والمصاري تكلم فيه بعضهم قال أنه متروك

وبعضهم قال ضعيف . أنظر الميزان ٢٤٨ / ١ والخلاصة ص ٣٦

(٢) عمرو بن دينار الجعفي مولا هم أبو محمد المكي الأشعث أحد الأعلام

روى عن الحباد له وعنه قتادة وأيوب وغيرهم فاضل مشهور توفي سنة ١٦٥

أنظر الخلاصة ص ٢٨٨

(٣) تقدمت ترجمته ص ٦٦

(٤) أبو داود ١٢٦ / ٤ والبيهقي ٣٥ / ٨

(٥) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي أبو

ابراهيم المدني نزيل الطائف روى عن أبيه وطاوس وعنه عمرو ابن دينار

والزهري توفي سنة ١١٨ . أنظر الخلاصة ص ٢٩٠ وحديثه في البيهقي

٣٥ / ٨

(٦) إسرائيل بن يونس بن أبي اسحاق السبيعي أبو موسى الكوفي عن الحسن

وأبي حازم الأشجعي وعنه السفينان ثقة ثبت . توفي سنة ١٦٢ . أنظر =

صلى الله عليه وسلم وهذا يقوم مقام الرواية عنه وليس له فى الصحابة

مخالف فصار مع السنة اجماعا .

ومن الاعتبار أن حرمة النفس أغلظ من حرمة الأطراف فلما لم يجب القود

بينهما فى الأطراف فأولى أن لا يجرى بينهما فى النفس ، وتحريمه

قياسا أن كل شخصين امتنع القود بينهما فى الأطراف امتنع فى النفوس

كالوالد مع ولده طردا وكالعربي عكسا ولأن كل قود سقط بين المسلم

والكافر المستأمن سقط بين الحر والعبد كالأطراف ، فان قيل الأطراف

(١)

١٢/ب تعتبر فيهما المماثلة لأنه لا تؤخذ السليمه بالشلاء والمريضة ولا تؤخذ

الأيدى بيد واحدة والمماثلة غير معتبره فى النفوس كقتل الصحيح

بالمريض والجماعه بالواحد فكذلك جرى القود بين الحر والعبد فى

النفس وسقط فى الأطراف ، قيل هما عندنا سواء والمماثلة المعتبره

(٢)

فيهما واحدة لأننا نقطع الأيدى بيد واحدة وان خالفتمونا فيه كما

نقطع الصحيحه بالعليله ولا نقطعها بالشلاء كما لا يقتل الحي بالميت

لأن الشلاء ميتة .

= الميزان ٢٠٨/١ والخلاصة ص ٣١

(٧) تقدم ص ٩٦

(٨) عامر بن وائله الكنانى الليثى أبو الطفيل أثبت مسلم صحبته كان من

شيعة على ثم سكن مكة الى أن توفى سنة ١٠٠ عن أبى بكر وعمر وعنه

قتاده والقاسم ، أنظر الخلاصة ص ١٨٥

(٩) تقدمت ترجمته ص ٨١

(١٠) البيهقى ٣٤/٨

(١) فى الأصل بدون واو والمقام يقتضى زيادة الواو

(٢) انظر مذهب الاحناف فى تبين الحقائق ١١٢/٦

١٢/ب فان قيل فقد فرقت بين قطع الشلاء في وجوب الأرض فيها وبين استهلاك

الميت في سقوط الأرض فيه ، قيل لأن الشلاء متصل به في وجوبها . جان

فجاز أن يجب الأرض لقطعها مع موتها كما يجب في الشعر مع كونها

عندكم ميتا ولأن الرق حادث عن الكفر فلما سقط به القود عن المسلم

وجب أن يكون ما حدث فيه من الرق بمثابة في سقوط القود عن الحبر

ولأن النقص بالرق يمنع من استحقاق القود على الحر كالسيد مع عبده

ولأنه لما سقط عنه الحد لقتله فالأولى أن يسقط عنه القود لقتله لأن

(١) حرمة النفس أغلظ .

(٢)

فأما الجواب عن الآية فهو أنها تضمنت نفسا وأطرافها فلما خرج

العبيد من حكم الأطراف خرجوا من حكم النفوس .

١٣/أ وأما الخبر فقد قال فيه ويسعى بذمتهم أدناهم يريد به السيد

ومن كان أدنى لم يجز أن يؤخذ بالأعلى .

وأما قياسهم على الحر فالمعنى فيه جريان القود في الأطراف

فجبري في النفوس ولا يجري في الأطراف بين الحر والعبد فلم يجبر

في النفوس ، وكذلك الجواب عن تحليلهم بتأثير الحجر كالجنون والصفر ،

وقد مضى الجواب عن جمعهم بين قتل الدفع وقتل القود وليس لما تناكرته

---

(١) أي أغلظ من العرض .

(٢) لأن العام اذا دخله تخصيص ضعف به الدليل .

العامة ونفرت منه الخاصة مساغا في اختلاف الفقهاء .

حكى أن بعض فقهاء خراسان سئل في مجلس أميرها عن قتل الحر  
بالعبد فمنع منه وطولب بالدليل عليه فقال : أقدم قبل الدليل حكاية  
ان احتجت بعدها الى دليل فعلت ثم قال : كنت أيام تفقهى ببغداد  
نائما ذات ليلة على شاطئ \* دجلة فسمعت ملاحا يترنم وهو يقول :  
خذوا بدمى هذا الغلام فانه \* رمانى بسهمى مقلتيه على عميد  
ولا تقتلوه اننى أنا عبده \* ولم أر حرا قط يقتل بالعبد (١)  
وما انتشر في العامة تتناكره حتى نظموه شعرا وجعلوه في الأمثال شاهدا  
كان من اختلاف الفقهاء غارجا فقال الأمير حسبك فقد أغنيت عن دليل .

----

---

(١) هذه الحكاية هي من أبيات نظمها أبو الفتح البستي ،

كما ذكرها صاحب حاشية رد المحتار حاشية ابن عابدين ٣٤٣/٥

(٢) وفي مخني المحتاج ١٧/٤

أ/٤ ( فصل )

- أ/١٣ (١) واستدل النخعي وداود (٢) على قتل السيد بحبده بما رواه قتاده (٣)  
عن الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم (٤)  
(٥)

- ب/١٣ قال : " من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه " وفي رواية  
ومن خصا عبده خصيناه " والدليل عليهما رواية الأوزاعي (٦) عن عمرو (٧)  
ابن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا قتل عبده فجعله النبي صلى (٨)  
الله عليه وسلم ولم يقده به " وأمره أن يحرق رقبة وهذا نص وما (٩)  
أمر به من جلده ونفيه تعزير .

- (١) هو إبراهيم بن يزيد النخعي أحد الأعلام أبو عمران الكوفي الفقيه عن  
علقة وهمام بن الحارث وعنه الأعمش والحكم ولد سنة ٥٠ هـ وتوفي سنة ٩٦ هـ -  
أنظر الخلاصة ص ٢٣ والميزان ١/٢٤

- (٢) تقدم ص ٧٣  
(٣) تقدم ص ٥٨  
(٤) تقدم ص ٦١  
(٥) سمرة بن جندب بن هلال بن جريح الفزاري يكنى أبا سليمان كان من  
حلفاء الأنصار صحابي جليل روى أحاديث وعنه أبو رجاء والشعبي  
توفي سنة ٦٠ هـ أنظر الإصابة ٢/٧٨  
(٦) الترمذي مع التحفة ٦٧٣/٤ والنسائي ٢١/٨ وهو ضعيف .  
(٧) تقدمت ترجمته ص ١٠٢  
(٨) تقدمت ترجمته ص ١١٠  
(٩) رواه ابن ماجه بلفظ ( قتل رجل عبده عمدا متعمدا فجعله رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مائة جلد هـ ونفاه سنة ومحا سهمه من المسلمين . أنظر =

فأما الخبر المستدل به فضعيف لأن الحسن لم يرو عن سمرة إلا

(١)

ثلاثة أحاديث ليس هذا منها .

وقد روى قتادة عن الحسن بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(٢)

" لا يقتل حر بعبده ، ولو صح لحمل على أحد وجهين :

أما عن طريق التغليظ والزجر لئلا يتسرع الناس الى قتل عبيدهم ،

وأما على من كان عبده فاعتقه فانه يقاد به وان كان قبل عتقه لا يقاد به .

والله أعلم .

----

---

أنظر ابن ماجه ٨٨٨ / ٢ قال وفيه ضعف لأن فيه اسماعيل بن عياش

واسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهما ضعيفان لأن اسماعيل بن عياش

صدوق في روايته عن بلدته مغلط في غيرهم واسحاق متروك أنظر التقريب

ص ٢٨ وص ٣٤ لمكن العمل عليه وبعضهم حكى الاجماع على أنه لا يقتل

بها .

(١) اختلف العلماء في سماع الحسن من سمرة الى ثلاثة أقوال :

١ - عدم سماعه مطلقا . ٢ - سماعه مطلقا ٣ - التفصيل .

(٢) يعني صح الحديث القائل : من قتل عبده قتلناه الخ .

٤/ب ( فصل )

فإذا ثبت أن الحر لا يقتل بالعبد فكذلك لا يقتل بكل من جرى عليه حكم الرق من المدبر والمكاتب وأم المولد ومن رق بعضه وإن قتل فلو قتل حر كافر عبدا مسلما لم يقتل به لحرية ولو قتله العبد المسلم لم يقتل به لسلامته فيسقط القود عن كل واحد منهما بصاحبه (١) وإذا قتل عبد نصفه حر عبدا نصفه حر قتل به لاستوائهما في الحرية والرق ولو كان نصف القاتل حرا وثلاث المقتول حرا لم يقتل به لفضل حرية القاتل .

١٤/أ وان كان ثلاث القاتل حرا ونصف المقتول حرا قتل به لفضل حرية المقتول على القاتل لأنه يجوز أن يقتل الناقص بالكامل ولا يجوز أن يقتل الكامل بالناقص كما يجوز أن يقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد ، ولو قتل حر عبدا في الحراية كان في وجوب قتله به قولان على ما مضى في قتل الدمي في الحراية ، ولو جرح حر عبدا فاعتق المجروح ومات حرا فلا قود على القاتل وعليه دية حر ، ولو جرح عبدا فاعتق الجراح ومات المجروح قتل به .

---

(١) أنظر مذهب الشافعية بالتفصيل في المذهب ١٢٣/٢

ومعنى المحتاج ١٢/٤

(٢) تقدم ص ٩٠ وما بعدها .

٥ / ( مسألة )

تابع ١٤/أ قال الشافعي ، ( وفيه قيمته وان بلغت ديات ) وهذا كما قال .

- (١) اذا قتل العبد بجناية أو مات في يد ضامنه ففيه قيمته ما بلغت وان زادت على دية الحر أضعافا وهو قول جمهور أهل العجزاز  
وبه قال من الحراقيين سفيان الثوري . (٢) وأبو يوسف (٣) وأحمد (٤)  
واسحاق (٥) وقال أبو حنيفة (٦) ومحمد (٧) يضمن في اليد جميع قيمته

- (١) احتراز من وفاته بيد سيده فلا يضمن ويحزر  
(٢) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه من ثور همدان روى عن زياد بن علاقة وزيد بن أسلم وعنه الأعشى وشعبه ولد سنة ٧٧ وتوفي سنة ١٦١ .  
أنظر الخلاصة ص ١٤٥ والتقريب ص ١٢٨  
(٣) تقدم ص ١٠٤  
(٤) تقدم ص ٨٩ وأنظر مذهب الحنابلة في المغني ٢٧٨/٨  
(٥) تقدم ص ٨٩  
(٦) تقدم ص ٩٠  
(٧) هو صاحب أبي حنيفة محمد بن الحسن بن عمران المدني قاضي واسط روى عن أبي سعيد البقال وعوف الأعرابي وعنه الامام أحمد ومحمد بن سلام له مؤلفات منها : الجامع الكبير والجامع الصغير أثني عليه الشافعي توفي رحمه الله سنة ١٨٧ -  
أنظر الشذرات ٣٢١/١

ما بلغت ويضمن في الجناية قيمته الا أن تبلغ دية حر أو تزيد عليها

فينقص عن دية الحر عشرة دراهم حتى لا يساويه في ديته ، وان

كانت أمة قد زادت قيمتها على نصف الدية نقصت منها عشرة

دراهم وقيل خمسة دراهم (١) لثلاث تساوى دية الحر (٢) استدلالاً

بأنه أدى مضمون بالجناية فلم يضمن بأكثر من دية حر كالحـ

ب/١٤ ولأنه يضمن بالجناية ضمان النفوس لوجوب الكفارة فيه فوجب أن

يضمن بمقدر كالأطراف ، ولأن نقصه بالرق يمنع من كمال بدلته

كالناقص القيمة وهو معنى قول أبو حنيفة :

( لا أوجب في المملوك أكثر مما أوجب في المالك .

ودليلنا قول الله تعالى ( ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل

(٣)

ما اعتدى عليكم ) والمثل في الشرع مثلاً من مثل في الصورة ومثل

(٤)

في القيمة فإذا لم يعتبر المثل في الصورة اعتبر في القيمة ما بلغت

ولأن حرمة الآدمي أغلظ من حرمة البهيمة ثم كانت البهيمة مضمونة

بجميع قيمتها فكان أولى أن يضمن العبد بجميع قيمته . وتحريسته

(١) في الأصل اللام مفصوله هكذا ( لأن لا )

(٢) أنظر مذعب الأحناف في : ١ - تبين الحقائق ١٦١/٦ - ٢ - بدائع

الصنائع ٤٦٧٠/١٠ وكذلك المالكية مع الجمهور بأن المعتبر القيمة

وان زادت لأنه كالسلعة أنظر مذهبهم في الخرشى على خليل ٣٢/٨

(٣) سورة البقرة آية ١٩٤

(٤) لعدم التكافؤ .

قياسا بأحد معنيين :

أن نقول في أحدهما أنه مملوك مضمون فوجب أن لا تقدر قيمته  
كالبهيمة ، والثاني : أن ما لم تقدر أقل قيمته لم تقدر أكثرها  
كالبهيمة ولأن ضمان العبد بالجناية أغلظ من ضمانه باليد ثم كان  
في اليد مضمونا بجميع قيمته فكان أولى أن يضمن في الجناية بجميع  
قيمته ويتحرر منه قياسا :

أحد علما : أنه أحد نوعي الضمان فوجب أن يستوفي به قيمة المضمون  
كالضمان باليد ، والثاني : أن ما ضمنت قيمته باليد ضمنت قيمته  
بالجناية كالناقص القيمة ولأن العبد متردد الحال بين أصليين :  
أحدهما الحر لأنه آدمي مكلف يجب في قتله القود والكفارة .  
والثاني : البهيمة لأنه مملوك يباع ويوهب ويورث وهو في القيمة ملحق  
بأحد الأصلين .

١٥/أ فلما ألحق بالبهيمة في ثلاثة أحوال : أحدهما إذا قلت قيمته  
والثانية إذا ضمن باليد والثالثة إذا ضمنه أحد الشريكين بالعتق  
وجب أن يلحق بالبهيمة في الحال الرابعة وهو إذا زادت قيمته  
في ضمانه بالجناية لأنه لا يجوز أن يلحق بالبهيمة في أقلها ويلحق  
بالحر في أكثرها ولأنهم لا يلحقونه بالحر في أكثرها حتى ينقصوا من  
قيمته عشرة فلم يسلم لهم أحد الأصلين . فأما الجواب عن قياسهم  
على الحر فمهم لا يساونه بالحر لما يعتبرونه من نقصان قيمته عن دية

الحر فهذا جواب ، وجواب ثان أنه لما لم يلحق بالحر في ضمانه باليد لم يلحق به في ضمانه بالجناية ولما امتنع أن يلحق به اذا نقصت قيمته امتنع أن يلحق به اذا زادت ، وقياسهم على ضمان أطرافه فأطرافه محتصة بقيمته وقيمه غير مقدرة فلم تتقدر بها أطرافه ، وقولهم أنه ناقص بالرق فلم يساو الحر في دية فاسد من وجهين : أحدهما أنهم جعلوه كاملا في القصاص وناقص في الدية وهذا تناقض .

والثاني : انه لما لم يمنع نقصه في ضمانه باليد من الزيادة على دية الحر لم يمنع من ذلك في ضمانه بالجناية .

.....

٥/أ (فصيل)

فإذا ثبت أن العبد مضمون بالقيمة وإن زادت على القيمة

ب/١٥ لم يخل الضمان أن يكون أتلّف نفسه . أو لما دونها فإن ضمنت

نفسه استوى ضمانها باليد إذا غضب والجناية إذا قتل فيجب

فيه جميع قيمته ما بلغت لكن يعتبر في الجناية قيمته وقت القتل

ويعتبر في اليد قيمته أكثر ما كانت من وقت الغصب إلى وقت التلف ،

فأما ما دون ذلك نفسه فعلى ضربين :

أحدهما : أن يكون جرحا لا يتقدر فيه من الحر دية فيجب فيه

ما نقص من قيمته في ضمانه باليد والجناية جميعا .

والضرب الثاني : أن يكون طرفا يتقدر فيه من الحر دية كاليد التي

يجب فيها من الحر نصف الدية فلا يخلو ضمانها في العبد من ثلاثة

أقسام : أحدها : أن تضمن بالجناية فتضمن بنصف قيمته كالحصر

في ضمانها بنصف دية . والقسم الثاني : أن تضمن باليد فتضمن

ما نقص من قيمته سواء زاد على نصف القيمة أو نقص كالبهيمة .

والقسم الثالث : أن تضمن باليد والجناية فيضمنها بأكثر الأمرين

من نصف قيمته أو ما نقص منها لأنه لما جمع بين الأمرين وجب أن يلزمه

أغلظهما لوجود موجب (١)

(١) أنظر تفاصيل هذه المسألة في كتب الشافعية :

١ - الشامل ٢/٦ ٢ - البيان ٢/٨ ٣ - مخني المحتاج ٢٤/٤

٦ / ( مسئلة )

قال الشافعى : ولا يقتل والد بولد لأنه اجماع ولا جد من قبيل  
 أم<sup>(١)</sup> ولا أب بولد ولد وان بعد لأنه والده قال المزنى<sup>(٢)</sup> وهذا  
 عندى يؤكّد ميراث الجد . . الفصل<sup>(٣)</sup> لا يقتل والد ولا والده ولا جد  
 ولا جده بولد ولا بولد ولد وان سفل سواء قتله ذبحاً أو خفياً .  
 وقال مالك<sup>(٤)</sup> ان ذبحه غيلة<sup>(٥)</sup> قتل به وان حذفه بالسيف لم يقتل  
 به استدلالاً بعموم الكتاب والسنة<sup>(٦)</sup> ولأن تساويهما فى الاسلام  
 والحرية يوجب تساويهما فى القود كالأجانب ، ولأنه لما قتل الولد  
 بالوالد جاز قتل الوالد بالولد<sup>(٧)</sup> .

- (١) فى الأصل ولا جد من قبل أب والصواب ما أثبتناه . وهو موجود فى المختصر .
- (٢) هو اسماعيل بن يعقوب بن اسماعيل بن عمر المزنى الامام الجليل أبو ابراهيم ناصر مذهب الشافعى روى عن الشافعى ونعيم بن حسان وجماعة وعنه ابن خزيمة والطحاوى له مؤلفات من أهمها المختصر المختصر فيه علم الشافعى ولد سنة ١٧٥ وتوفى سنة ٢٦٤ - أنظر الطبقات ٢٣٨ / ١ - كتبت له ترجمه واسعه أنظر المقدمة .
- (٣) معناه أكمل الفصل ولا داعى لأكمال الفصل من المختصر ومن أراد أن يرجع للفصل فهو فى المختصر ٢٣٨ / ٨
- (٤) تقدمت ترجمته ص ٨٩
- (٥) معنى قتل الغيلة هى أن يختال الرجل فيخذه بالشىء حتى يصير الى موضع كمن فيه رجال له فيقتل . أنظر كتاب الزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى ص ٣٥٨ ومعنى هذا اذا عمل بولده هكذا فهو تعمد .
- (٦) استدلالاً بعموم الكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى : =

- (١) (٢) (٣) (٤)  
 ودليلنا ما روى قتادة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تقام الحدود فسي  
 المساجد ولا يقاد بالولد الوالد " (٥) وروى محمد بن عجلان (٦)  
 (٧) عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رجلا من بني مدلج أولد

- = ( ) وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) الآية .  
 وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم " لا يحل دم امرئ مسلم إلا  
 باحدى ثلاث : ومنها النفس بالنفس .  
 (٧) أنظر مذهب المالكية في الخرشى ١٧/٨ -  
 والكافي ١٠٩٧/٢  
 (١) تقدمت ترجمته ص ٥٨  
 (٢) تقدمت ترجمته ص ١١٠  
 (٣) طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري مولا هم الفارسي  
 يقال اسمه ذكوان ثقة فقيه روى عن أبي هريرة وعائشة وعنه مجاهد  
 وعمرو بن شعيب وغيرها توفي سنة ١٠٦ -  
 أنظر الخلاصة ص ١٨١  
 (٤) تقدمت ترجمته ص ٦٦  
 (٥) أخرجه ابن ماجة ٨٨٨/٢ وفيه اسماعيل بن مسلم المكي ضعيف ومنكر  
 الحديث .  
 أنظر ميزان الاعتدال ٢٤٩/١ ولكن الحمل عليه عند أهل العلم .  
 (٦) محمد بن عجلان القرشي أبو عبد الله المدني أحد العلماء العاملين روى  
 عن أنس والأعرج وعنه عبد الوهاب وشعبه وثقه أحمد وابن معين  
 توفي سنة ١٤٨ هـ أنظر الخلاصة ص ٣٥١  
 (٧) تقدمت ترجمته ص ٦٨

جارية له ابنا وكان يستخدمها فلما شب الغلام قال : الى مستى  
تستأى أمى أى تستخدمها خدمة الاماء فغضب فحذفه بسيف أصاب  
رجله فقطعها ومات فانطلق فى رهط الى عمر رضى الله عنه فقال يا عدو  
نفسه أنت الذى قتلت ابنك لولا انى سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول : " لا يقاد الأب من ابنه لقتلتك " هلم ديتسه (١)  
فأتاه بعشرين ومائة بعير فتخير منها مائة فدفعها الى ورثته وترك  
أياه " (٢) فان قيل انما سقط عنه القود للحذف ودخول الشبهه  
فيه بما جعل له من تأديبه وهذا المعنى مفقود فى ذبحه غيلسه ،  
قيل هذا فاسد من وجهين : أنه ليس فى عرف التأديب حذفه  
بالسيف فلم يجز حمله عليه .

---

(١) تقدمت ترجمته ص ٩١

(٢) فى الأصل غير واضح وما أثبتاه هو الصواب وأنا ضبطته من سنن

البيهقى ٣٨ / ٨

(٣) البيهقى ٣٨ / ٨ -

تتوير الحوالك ٧٠ / ٣

والموطأ مع الزرقانى ١٩٥ / ٤ والرجل المجهول سمي فى سنن البيهقى

قال ان اسمه قتاده .

(١)

١٦/ب والثاني أنه لو جاز لما استحقه من تأديبه ( أن لا يقال لحذفه )

لسقط به القود عن كل مستحق للتأديب من وال وحاكم وهم يقادون

به مع استحقاقهم للتأديب فكذاك الأب ، ولأنه لا يخلو سسقوط

القود عن الأب في الحذف أن يكون لشبهة في الفعل أو في الفاعل

فلم يجز أن يكون لشبهة في الفعل لأنه لا يكون شبهة فيه مع غسیر

الوالد فثبت أنه لشبهة في الفاعل وهو الأبوة فوجب أن يسقط عنه

القود مع اختلاف أحواله ، ولأن الولد بعض أبيه ولا قود على

الانسان فيما جناه على نفسه كذلك لا قود عليه في ولده لأنه بعض

نفسه ،

واستدل له بالظواهر مخصوص بقياسه على الأجانب ممنوع بما ذكرناه

من البعضيه واعتباره بقتل الولد بالوالد فاسد لتسويته في الولد بين

الذبح والحذف وفرقه في الأب بين الذبح والحذف وأنه يحد الولد

(٢) (٣)

بقذف الوالد ولا يحد الوالد بقذف الولد وهذا انفصال ودليل

---

(١) في الأصل ( أن لا يقال بحذفه ) باللام بدل الدال وبالباء

بدل اللام وما أثبتاه هو الصحيح .

(٢) عن القياس .

(٣) أي دليل لنا على عدم قتله .

فان قيل فكيف قال الشافعى فيما خالف فيه مالك ( لأنه اجماع وكيف

( ١ )

ينعقد الاجماع مع خلاف ( مالك فى المسئلة )

فعنه جوابان : أحدهما : أنه أراد به الصحابة لأنه قول عمر رضى

الله عنه ولم يخالفه أحد منهم ، والثانى أن قتله حذف اجماع

لا يعرف فيه خلاف فكان الذبح بحثابته .

فأما المزنى فانه لما رأى الشافعى يقول : الجد كالأب

فى أنه لا يقتل بولد ولده قال : يجب أن يكون الجد كالأب فى ١/١٢

حجب الاخوة عن الميراث قيل انما قال : ان الجد كالأب لأجل

الولادة ولا يقتضى أن يحجب به الاخوة كما تجعل الأم وأباها

كالأب فى سقوط القود ولا يجعلها كالأب فى حجب الاخوة .

.....

---

( ١ ) فى الأصل ( مع خلاف مسئلة ) والمقام يقتضى اضافة ما أثبتناه

والله أعلم .

أ/٦ ( فصل )

أ/١٧ فإذا ثبت أن لا قود على الأبوين ومن علا من الأجساد  
والجدات من ورث منهم ( ومن لم يرث ) فسواء كان الوالد القاتل  
حرًا أو عبدًا أو مسلمًا أو كافرًا ويعزر لا قدامه على محصية وعليه  
الدية والكفارة من ماله ولا ميراث له منه لأن القاتل لا يرث . (٢)

.....

---

(١) في الأصل أولم يرث .

(٢) إشارة إلى حديث رواه ابن ماجه . بلفظ " لا يرث القاتل شيئاً "

٦/ب ( فصل )

أ/١٧ وإذا تنازع رجلان في أبوة ولد ثم قتلاه أو أحدهما فلا يخلو من أحد  
أمرين : إما أن يكون لقيطا قد ادعاه كل واحد منهما ولدا ، وإما  
أن يكون لاشتراكهما في افتراض أمة لشبهة ، فإن كان لقيطا وادعاه  
( ١ )  
كل واحد منهما ولدا فعند أبي حنيفة أنه يلحق بهما وعلى  
مذهب الشافعي ( ٢ ) أنه يمرض على القافة ويلحق بمن ألحقه به  
( ٣ )  
منهما فإن عدت القافة أو أشكل عليهم وقف إلى زمان الانتساب  
( ٤ )  
لينتسب إلى أحدهما بطبعه وللکلام معه موضع غير هذا .

وإذا كان كذلك فلمتدعي أبوته ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكونه مقيمين

ب/١٧ على ادعائه والتنازع فيه فإن قتلاه فلا قود عليهما لجريان حكم  
الأبوة عليهما وإن لم يتعين في أحدهما لأن كل واحد منهما يجوز  
أن يكون أباه وإن قتله أحدهما قبل البيان فلا قود عليه سواء لحق  
بالمقاتل أو بالآخر لثبوت الشبهة فيه عند قتله .

( ١ ) أنظر مذهبه في : فتح القدير ٤١٨ / ٤

( ٢ ) أنظر مذهبه في : مخني المحتاج ٤٢٨ / ٢

( ٣ ) في الأصل بدون ألف قيل الواو وما أثبتناه هو الصحيح .

( ٤ ) في باب اللقيط في موضعه .

والحال الثانية : أن يسلمه أحد هما إلى الآخر قبل القتل فيلحق

بمن سلم إليه ويصير ابنا له دون الآخر فان قتله من الحق به فلا

قود عليه لأنه أب له وان قتله من نفس عنه أقيد به لأنه أجنبي منه

وان قتلاه معا فلا قود على الأب ويقاد من الآخر .

والحال الثالثة : أن يرجعا جميعا عن ادعائه فلا يقبل رجوعهما

وان قبل رجوع أحدهما لأنه قد صار بدعوائهما مستحقا لأبوة

أحدهما ، فإذا سلمه أحدهما صارا متفقين على اثبات أبوته فقبل

منهما وإذا رجعا عنها صارا متفقين على إسقاط أبوته فلم يقبل منهما

فان قتلاه أو أحدهما لم يقتل به لبقاء حكم الأبوة بينهما ، وان

تنازعا لا شتراكهما في الفراش أو تناكراه مع اشتراكهما في الفراش فالحكم

فيهما سواء ، وكذلك لو سلمه أحدهما إلى الآخر لم يقبل منه بخلافهما

في دعوى اللقيط لأن حكم الأبوة في اللقيط يثبت بالدعوى فجاز

تسليمه لأحدهما ، وفي ولد الموطوءة ثبت حكم الأبوة بالاشتراك

في الفراش فلم يؤثر فيه التسليم والانكار ،

أ/١٨

وإذا كان كذلك فلبيان نسبه في حقوقه بأحدهما حالتان :

أحدهما : بالولادة وهو أن تده لأقل من ستة أشهر من وطىء

أحدهما ولسته أشهر فصاعداً من وطىء الآخر فيكون لاحقاً بمن

ولدت له لسته أشهر فصاعداً من وطئه . وهذا بيان لا يجوز أن يتأخر

عن زمان الولادة فلا يكون القتل إلا بعد استقرار نسبه فان قتله

من لحق به فلا قود عليه وان قتله من انتفى عنه أقيد به وان اشتركا

في قتله أقيد به غير أبيه وسقط القود عن أبيه .

والحال الثانية : أن لا يتبين نسبه بالولادة لولادته بعد ستة

أشهر من وطئها معاً فيوقف نسبه على البيان بالقافة أو الانتساب

فان قتل بعد البيان أقيد به غير أبيه ، وان قتل قبل البيان فلا

قود على واحد منهما سواء بان من بعد أنه أب أو غير أب لثبوت

(١)

الشبهة .

.....

---

(١) هذه التفاصيل موجودة ومطابقة لمذهب الشافعية :

١ - أنظر المذهب ١٧٤/٢

٢ - معنى المحتاج ١٠/٤

٣ - شامل لابن الصباغ مخطوط ٣/٦

٤ - القليوبي ١٠٧/٤

ج/٦ ( فصل )

وانذا قُتل الرجل زوجته وترك ولداً فله حالتان :

احدهما : أن يكون من القاتل والثانية أن يكون من غيره ،

، فان كان من القاتل سقط

القود عنه لأن وارثها ابن قاتلها وانذا لم يثبت للابن على أبيه قسود

في حق نفسه لم يثبت عليه بارثه عن غيره ، ولو كان الزوج قد قذفها

قبل القتل سقط عنه حد القذف انذا ورثها ابنه لأن الابن لما لسم

يستحق عليه الحد في قذف نفسه فكذلك لا يستحقه بارثه عن غيره .

( ١ )

ب/١٨ الحالة الثانية : وان كان ولد المقتوله من غير القاتل ثبت له على

القاتل القود وحد القذف لأنه لا نسب بينهما ولا بعضيه ، ولو

تركت المقتوله ولد بين أحدهما من القاتل والآخر من غيره ورثها الولدان

معا وسقط عن الزوج القود ولم يسقط عنه حد القذف لأن القود في

حق ابنه قد سقط فسقط في حق الآخر منهما كما لو عفى أحد الولدين

عن القاتل سقط القود في حق الآخر ولا يجوز لأحد الولدين <sup>أن</sup> يستوفيه

وحد القذف بخلافه لأن عفو أحد الورثين عنه لا يوجب سقوط الآخر

منه ويجوز لأحدهما أن يستوفيه فافتراقا فيه ، ويتصل بهذا الموضوع

فروع قد منها في كتاب الفاعض .

( ١ ) في الأصل لم يذكر الحالة الثانية والمقام يقتضي اضافتها .

٧ / ( مسألة )

قال الشافعي ويقتل العبد والكافر بالحر والمسلم والولد بالوالد .  
وان قد مضى الكلام في ( أن ) لا يقاد من الأكل بالأنقص فلا يمنع  
أن يقاد من الأنقص بالأكل فيجوز أن يقتل الكافر بالمسلم وان لم  
يجز أن يقتل المسلم بالكافر ويجوز أن يقتل العبد بالحر وان لم  
يجز أن يقتل الحر بالعبد ويجوز أن يقتل الولد بالوالد وان لم  
يجز أن يقتل الوالد بالولد لأن أخذ الأنقص بالأكل اقتصار على بعض  
الحق وأخذ الأكل بالأنقص استفضال على الحق فيجوز الاقتصار  
فيه ومنع من الاستفضال عليه ، ولو بذل الأكل نفسه بالأنقص فبذل  
الحر نفسه :

١٩/أ يقتل العبد وبذل المسلم نفسه بقتل الكافر وبذل الوالد نفسه  
بقتل الولد لم يجز أن يقاد من واحد منهم لأن القود اذا لم يجز  
لم يستبح بالبذل كما لو بذل نفسه أن يقتل بغير قود لقول الله تعالى  
( ٣ )  
( ولا تقتلوا أنفسكم ) .

( ١ ) مضى ص ٢٦١ ٩٢ وما بعدها .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمقام يقتضى اضافتها .

( ٣ ) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية :

قليوبي ١٠٦/٤

ومعنى المحتاج ١٦/٤

والشامل ٣/٦

٨ / ( مسئلة )

قال الشافعى : ومن جرى عليه القصاص فى النفس جرى عليه القصاص

( ١ )

فى الجراح . وهذا صحيح . كل شخصين جرى بينهما القصاص فى

النفس جرى القصاص بينهما فى الأطراف والجراح سواء اتفقا فسى

الدية كالحرة بين المسلمين أو اختلفا فى الدية كالرجل والمرأة

والعبيد اذا تفاضلت قيمتهم . وان لم يجز القصاص بينهما فى

( ٢ )

النفس لم يجز فى الأطراف كالمسلم مع الكافر والعبد مع الحر .

وقال أبو حنيفة : ان اختلفت دياتهما جرى القصاص بينهما فى

النفس دون الأطراف كالرجل مع المرأة يقتله بها ولا يقطع يده

بيدها والعبيد اذا تفاضلت قيمتهم . وقل أن تكون متفقه فيوجب

القود بينهم فى النفوس ويسقطه فى الأطراف ، استدلالا بأن التساوى

معتبر فى الأطراف دون النفوس لأنه لا يجوز أن تؤخذ اليد السليمة

بالشلا وتؤخذ النفس السليمة بالنفس السقيمة فلم يمنع تفاضل

الديات من القود فى النفوس ومنع من القود فى

---

( ١ ) فى الأصل ( فى الجرح ) بدون ألف وما أثبتناه هو الصواب .

( ٢ ) أنظر تفصيلا لمذهب الشافعية فى الكتب الآتية :

١ - معنى المحتاج ٢٥ / ٤ - ٢ - الشامل مخطوط ٤ / ٦ وغيرهما .

وكذلك وافقت الحنابلة والمالكية والشافعية فى المذهب فى مساواة

الأطراف مع القود فى النفس . أنظر معنى ابن قدامة ٣١٦ / ٨ وكشاف

القناع ٥٤٧ / ٥ . وأنظر مذهب المالكية فى كتبهم : الدسوقي ٢٥١ / ٤

والشرح الصغير ٣٤٧ / ٤ .

١٩/ب الأطراف ، ولأن أطراف الرجل أعم نفعا من أطراف المرأة لا اختصاصها بالتصرف في الأعمال والاكتساب ، فلم تكافئها أطراف المرأة فسقط القود فيها . (١)

ودليلنا قول الله تعالى : ( وكتبتنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والمين بالمين ) الآية الى قوله تعالى ( والجروح قصاص ) فكان على عمومه ، ولأن كل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس جرى في الأطراف كالرجلين ، ولأن كل قصاص جرى بين الرجلين والمرأتين جاز أن يجرى بين الرجل والمرأة كالنفوس وكل قصاص جرى بين الحرين جرى بين العبدين كالنفوس وقد مضى الجواب عن استدلاله باعتبار التكافؤ في الأطراف دون النفس بأنه معتبر في الأمرين وفي الشلل حكم نذكره في موضعه وما ذكره من اختصاص أطراف الرجل بالمنافع فيفسد من ثلاثة أوجه : أحدها : ما اتفقوا عليه من أخذ يد الكاتب والصانع والمحارب بيد من ليس بكاتب ولا صانع ولا محارب . والثاني : أن في يد المرأة منافع ليست في يد الرجل فتقابلا . والثالث : أن أطراف العبد تتماثل في المنافع ولا يجرى فيها قود فبطل هذا الاعتبار . وبالله التوفيق .

---

(١) أنظر مذهب الحنفية في فتح القدير ٢٧١/٨ وتبيين الحقائق ١١٢/٦

(٢) مضى في ص وما بعدها .

٩ / ( مسئلة )

قال الشافعى : ويقتل المحدث بالواحد . وهو كما قال : اذا

اشترك الجماعة فى قتل واحد قتلوا به جميعا اذا كانوا له أكفاء وبه

قال من الصحابة عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب ،<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

وعبد الله بن عباس والمغيرة بن شعبه رضى الله عنهم ، ومن التابعين<sup>(٣)</sup>  
<sup>(٤)</sup> ٢٠/أ

سعيد بن المسيب والحسن البصرى وعطاء ، ومن الفقهاء : مالك<sup>(٥)</sup>  
<sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup>

والأوزاعى والثورى وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق .<sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup> <sup>(١٣)</sup>

(١) تقدمت ترجمته ص ٩١

(٢) تقدمت ص ٨١

(٣) تقدمت ترجمته ص ٦٦

(٤) هو المغيرة بن شعبه بن أبى عامر بن مسمود الثقفى أبو عيسى أو أبو محمد صحابى جليل روى عدة أحاديث وروى عنه أولاده عروه وعفار وحمزة ومن الصحابة جماعة منهم السور بن مخرمة توفى سنة ٥٠ هـ . الاصابة

٤٥٢/٣

(٥) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبى وهب بن مخزوم السخزوى أبو محمد

المدنى الأعور رأس علماء التابعين وفاضلهم وفقيرهم روى عن عمرو بن نذر

وعلى وغيرهم وعنه الزهرى وعمرو بن دينار وغيرهم ولد سنة ١٥ هـ وتوفى

سنة ٩٣ هـ . الخلاصة ص ١٤٣ والمسيب بفتح الياء لغة أهل المدينة .

(٦) تقدمت ترجمته ص ٦١

(٧) تقدمت ترجمته ص ٨١

(٨) تقدمت ترجمته ص ٨٨ وأنظر مذهبه فى السوقى ٢٤٥/٤

(٩) تقدمت ترجمته ص ١٠٢

(١٠) تقدمت ترجمته ص ١١٧

وقالت طائفة : للولى أن يقتل به من الجماعة واحدا يرجع فيه الى

خياره ويأخذ من الباقيين قسطهم من الدية وهو من الصحابة قول م  
(١) (٢)

معاذ بن جبل وعبد الله بن الزبير رضى الله عنهما .

(٣) (٤)

وفى التابعين قول ابن سيرين والزهرى ،

وقال آخرون : لا قود على واحد من الجماعة ~~قال~~ وتأخذ منهم

الدية بالسوية وبه قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن وداود بن علي وأهل  
(٥) (٦)

الظاهر .

= (١١) تقدمت ترجمته ص ٩ وأنظر مذهبه في تبين الحقائق ١١٤/٦ وفتح  
القدير ٢٧٨/٨

(١٢) تقدمت ترجمته ص ٨٩ وأنظر مذهبه في المغنى ٢٨٩/٨

(١٣) تقدمت ترجمته ص ٨٩ وأنظر مذهبه في المصنف لعبد الرزاق ٤٧٩/٩

(١) تقدمت ترجمته ص ١٠١

(٢) هو عبد الله بن الزبير بن الصوام بن خويلد بن اسد القرشى الأسدى

أمه أسماء بنت أبي بكر ولد عام الهجرة وحفظ عن النبی صلى الله عليه

وسلم وهو صغير وروى عن أبيه وأبي بكر وروى عنه أخوه عروة وأبناءه عامر

وعباد أحد العبادة . قتل عام ٧٣ على يد الحجاج . الاصابة ٣٠٩/٢

(٣) هو محمد بن سيرين الأنصارى أبو بكر بن ابى عمرة البصرى ثقة ثبت روى

عن مولا ه أنس وزيد بن ثابت وعنه الشعبي وقتاده . توفي سنة ١١٠ هـ

رحمه الله . الخلاصة ص ٣٤

(٤) الزهرى هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن زهرة

القرشى الزهرى أبو بكر المدنى أحد الأئمة الأعلام وعالم الشام والحجاز

روى عن ابن عمر وأنس وعنه أبان بن صالح وأيوب . توفي سنة ١٢٤ هـ

= الخلاصة ص ٣٥٩ .

( ١ )

استدل لا بقول الله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس )

( ٢ )

ولقوله تعالى ( كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد

بالعبد ) فافتح هذا الظاهر أن لا يقتل بالنفس أكثر من نفس

ولا بالحر أكثر من حر ، ويقول تعالى ( ومن قتل مظلوما فقد جعلنا

( ٣ )

لولييه سلطانا فلا يسرف في القتل ) ومن السرف قتل الجماعة

( ٥ )

( ٤ )

بالواحد ، وروى جوير عن الضحاك أن النبي صلى الله عليه وسلم

( ٥ ) ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروق التيمي أبو عثمان المدني الفقيه

المعروف بربيعة الرأي عن أنس والسائب بن يزيد وعنه سليمان

التيمي ويعني القطان وثقة أحمد . توفي سنة ١٣٦ هـ الخلاصة

ص ١١٦

( ٦ ) تقدم ترجمته ص ٧٣ . وأنظر مذاهبيهم وأقوالهم في : المصنف

٤٧٩/٩ وفتح الباري ٢٢٧/١٢

( ١ ) تقدم تنقيحها ص ٤٥

( ٢ ) " " ص ١٨

( ٣ ) " " ص ٢٠

( ٤ ) جوير بن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي قيل اسمه جابر عن أنس

وأبي صبيح وعنه الثوري المفسر صاحب الضحاك ضعيف الحديث

قال فيه النسائي والدارقطني متروك الحديث . مات بعد الأربعين

ومائة . الخلاصة ص ٦٦ والميزان ٤٢٧/١

( ٥ ) الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني أبو عاصم النبيل

البصري ثقة ثبت مؤلف له ( كتاب الديات ) عن يزيد بن أبي عبيد

وبهز بن حكيم وعنه الإمام أحمد وابن المديني ولد سنة ١٢٢ وتوفي

سنة ٢١٤ هـ . الخلاصة ص ١٧٧

قال : " لا يقتل اثنان بواحد " (١) وهذا نص ولأن الواحد لا يكفى الجماعة لا يقتل بالجماعة اذا قتلهم ويقتل بأحد هم ويؤخذ من ماله ديات الباقيين كذلك اذا قتله جماعة لم يقتلوا به ولأن زيادة الوصف اذا منعت من القود حتى لم يقتل

٢٠/ب حر بعبد ولا مسلم بكافر كان زيادة العدد أولى أن يمنع من القود فلا يقتل جماعه بواحد ولأن للنفس بدلين قود ودية فلما لم تجب على الاثنين بقتل الواحد ديتان لم يجسب عليهما قودان .

---

(١) أنا بحثت عن هذا الحديث بهذا اللفظ فلم أجده فى حدود معرفتى والكتب التى أمكننى الاطلاع عليها وبعكسه وجدت تماما حديث . ففى مصنف عبد الرزاق " يقتل الرجلان بالواحد " فى ٤٧٥/٩ وأيضا أن الضحاك هذا الراوى للحديث روى عكسه تماما فى كتابه ( كتاب الديات ) فلو كان صحيحا لرواه فى كتابه بل روى حديث فيه قتل الجماعه بالواحد حيث قال ( حدثنا الحسن بن على الحلوانى حدثنا يحيى بن اسحاق حدثنا محمد بن جابر عن زياد بن علفة عن ابن مرداس الثقفى قال : طردت ابل لأخى فتبعهم فرموه بالحجارة حتى قتلوه فأنبت النبى صلى الله عليه وسلم فأقادهم به " كتاب الديات ص ٢٩ مطبوع قديم . وأيضا المعروف عن جوبير أنه لا يحتج به فى الحديث ولا يحارض الأحاديث الصحيحة . ويخالف مشروعية الحكمة فى القصاص .

ودليلنا قول الله تعالى ( ولكم في القصاص حياة ) وسبب الحياة  
أنه إذا علم القاتل بوجوب القصاص عليه إذا قتل كف عن القتل فحسب  
القاتل والمقتول ، فلو لم يقتص من الجماعة بالواحد لما كان فسخ  
القصاص حياة وكان القاتل إذا هم بالقتل شارك غيره فسقط القصاص  
عنهما وصار رافعا لحكم النص . (١) وروى أبو شريح الكعبي أن النبي (٢)  
صلى الله عليه وسلم قال : " ثم أنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القتييل  
من هذيل وأنا والله عاقله فمن قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين  
ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا العقل . وهذا الخير (٣)  
في قتل الجماعة بواحد . لأنه قال : ثم أنتم يا خزاعة قد قتلتم  
هذا القتييل من هذيل ثم قال : فمن قتل بعده قتيلا ومن تطلق  
على الجماعة كان إطلاقه على الواحد (٤) ثم قال : فأهله بين خيرتين  
ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا العقل فدل على قتل الجماعة بالواحد  
لأن الحكم إذا ورد على سبب لم يجز أن يكون السبب خارجا من ذلك  
الحكم .

- 
- (١) لأن الفرض استئصال الفساد وابقاء المصلحة .  
(٢) أبو شريح : قيل اسمه خويلد بن عمرو وقيل بالمكس وقيل هاني واشتهر  
بكنيته والاسم الأول أشهر الكعبي الخزاعي صحابي جليل له أعاديث  
وعنه نافع بن جبير وأبو سعيد المقبري . توفي سنة ٦٨ هـ أنظر الإصابة  
١٠١/٤  
(٣) تقدم تخريجه ص ٢٦  
(٤) الأولى أن تكون بغير التأنيث إذا لم تكن للمقاتل

وروى ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل خمسة أو  
 سبعة برجل قتلوه غيلة وقال لو تمالاه عليه أهل صنعاء لقتلتهم  
 جميعا به .

٢١/أ والقتل على أنواع : غيلة ، وفتك ، وغدر ، وصبر ، فالغيلة الحيلة  
 وهو أن يحتالوا له بالتمكن من الاستغفاء حتى يقتلوه .

والفتك : أن يكون آمنا فيراقب حتى يقتل ، والغدر : أن يقتل  
 بعد أمانه ، والصبر قتل الأسير مجاهرة . وروى عن علي عليه السلام  
 أنه قتل ثلاثة قتلوا واحدا وكتب إلى أهل النهروان حين قتلوا عامله

- 
- (١) تقدمت ترجمته ص ١٣٥
- (٢) تقدمت ترجمته ص ٩١
- (٣) تقدم معناها طوره ١٦/أ
- (٤) البخاري مع الفتح ٢٢٧/١٢ والموطأ ٢٠١/٤ والبيهقي ٤١/٨
- (٥) أنظر لمعاني هذه الكلمات اللغوية في مختار الصحاح ص ٤٨٧  
 وص ٤٦٩ و ص ٤٩٠ و ص ٣٥٥
- (٦) تقدمت ترجمته ص ٨١
- (٧) تقدم ص ٨١ أن هذا اللفظ مخالف لما نهج عليه السلف الصالح  
 حيث يبالغون كلمة الترضى عليهم .
- ((٨)) البيهقي ٤١/٨
- (٩) بلاد في العراق بين بغداد وواسط حدثت فيها معركة شهيرة بين علي  
 ابن أبي طالب والخوارج سنة ٦٥٨ م أنظر المنجد ص ٧١٥ وترتيب  
 القاموس ٤٥٠/٤

- (١) غباب بن الأرت سلموا إلى قاتله قالوا كلنا قتله قال :
- (٢) فاستسلموا إذن أقدم منكم وسار إليهم فقتل أكثرهم
- (٣) (٤) (٥) وقتل المغيرة بن شعبه سبعة بواحد وقال ابن عباس إذا قتل جماعة
- (٦) واحدا قتلوا به ولو كانوا مائة وهذا قول أربعة من الصحابة منهم
- (٧) (٨) إمامان عملا بما قالوا به فلم يقابلهم قول معاذ وابن الزبير وصار
- (٩) (١٠) ربيعة وداود خارجين من قول الفريقين باحداث قول ثالث خالفا فيه

- 
- (١) هو غباب بن الأرت بن جندله بن سعد بن خزيمه بن كعب بن سعد ابن زيد مناة بن تميم التميمي ويقال الخزاعي أبو عبد الله سبي في الجاهلية فبيع بمكة فكان مولى لهم ثم حالف بني زهرة وكان من السابقين وهو أول من أظهر إسلامه وعذب عذابا شديدا روى عنه ابنه عبد الله ومسروق . توفي سنة ٣٧ هـ . أنظر الإصابة ٤١٦/١
- (٢) البيهقي ٤١/٨ والمراد من كونه قتل أكثرهم بأنه اعتبرهم خارجين على الإمام فله الخيار .
- (٣) تقدمت ترجمته ص ١٣٥
- (٤) هذا الأثر .
- (٥) تقدمت ترجمته ص ٦٦
- (٦) هذا الأثر عن ابن عباس خرج به عبد الرزاق في مصنفه ٤٧٩/٩
- (٧) تقدمت ترجمته ص ١٠١
- (٨) تقدمت ترجمته ص ١٣٦
- (٩) تقدمت ترجمته ص ١٣٧
- (١٠) تقدمت ترجمته ص ٧٣

الفريقين فصارا مخالفيين للاجماع لأن من أحدث قولاً ثالثاً بعد قولين  
(١)

كمن أحدث قولاً ثانياً بعد أول .

(٢)  
ولأن قتل النفس أغلظ من هتك العرض بالقذف فلما عد الجماعة

بqذف الواحد كان أولى أن يقتلوا بقتل الواحد ، ولأن كل واحد من

الجماعة ينطلق اسم القتل عليه فوجب أن يجري عليه حكمه كالواحد

ولأن ما وجب في قتل الواحد لم يسقط في قتل الجماعة كالدية ،

فأما قوله تعالى ( النفس بالنفس ) وقوله ( الحر بالحر ) فمستعمل

٢١/ب في الجنس لأن النفس تنطلق على النفوس والحر ينطلق على الأحرار،

وقوله ( فلا يسرف في القتل ) يريد أن لا يقتل غير قاتله على أن قوله

تعالى ( فقد جعلنا لوليه سلطاناً ) يقتضى أن يكون سلطانه في

الجماعة كسلطانه في الواحد . فصارت الآية دليلاً .

(٣)

وأما حديث الضحاك فمرسل منكور ، وإن صح كان محمولاً على الممسك

والقاتل فيقتل به القاتل دون الممسك .

(١) لأن فرق الاجماع حرام وكانهم أجمعوا على هذين القولين فالحدود

عنهما خروج أحد محقق . الأدل للمول يأثم لها لقوله عز وجل

(٢) مذهب الشافعية في هذا قولان :

١ - الأظهر أنهم يحدون . قال في معنى المحتاج : ( ولو شهد دون

الأربعة بزنا حدوا في الأظهر ) قال في الشرح لأن عمر رضى الله عنه

حد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبه ولم يخالفه أحد ولثلاث

يتخذ صورة الشهادة ذريعة الى الوقيعه في اعراض الناس ، والقول الثاني

المنع لأنهم جاءوا شاهدين لا هاتكين . أنظر المصنف ١٥٦/٤ .

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٣٧

وقولهم ان دم الواحد لا يكافئ دم الجماعة غير صحيح لأن حرمة

الواحد كحرمة الجماعة لقول الله تعالى ( من أجل ذلك كتبنا على

بنى اسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما

( ١ )

قتل الناس جميعا )

فوجب أن يكون القود فيهما واحدا وليس يوجب قتل الجماعة

( ٢ )

بالواحد أن يقتل الواحد بالجماعة وأن قال به أبو حنيفة .

لأن المقصود بالقود حقن الدماء وإن لا تهدر فقتل الجماعة

( ٣ )

بالواحد لئلا تهدر دماؤهم .

وقولهم : لما منع زيادة الوصف من القود كان أولى أن يمنع من

زيادة العدد فالفرق بينهما أن زيادة الوصف منعت من وجود المماثلة

فى الواحد فلم تمنع فى الجماعة ألا ترى أن زيادة الوصف فى القاذف

تمنع من وجوب الحد عليه وزيادة العدد لا يمنع من وجوب الحد

عليهم ، وقولهم : لما لم يستحق لقتله ديتان لم يستحق به قودان

فعنه جوابان :

---

( ١ ) تقدم تخريجها ص

( ٢ ) قال به فى مسألة : قتل الفرد بالجماعة أنه يقتل بهم ولا يؤخذ منه شىء

أما الشافعية فقالوا يقتل بهم يؤخذ من ورثته ديات

الباقي . أنظر تبين الحقائق ١١٥/٦

( ٣ )

أ/٢٢ أحدهما : أن الدية تتبعض فلم تجب أكثر منها والقود لا يتبعض

فعم حكمه كسرقة الجماعة لما أوجب غرما يتبعض وقطعا لا يتبعض  
اشتركوا في غرم واحد وقطع كل واحد منهم .

والثاني : أن القود موضوع للزجر والردع فلزم في الجماعة كلزومه

في الواحد والديه بدل من النفس فلم يلزم فيها الا بدل واحد .

فإذا ثبت قتل الجماعة بالواحد كان الولي فيه بالخيار بين ثلاثة

أحوال : اما أن يقتل من جميعهم أو يعفو عن جميعهم

الدية فتوسط الدية الواحدة بينهم على أعدادهم ، أو يعفو عن

بعضهم ويقتل من بعضهم ويأخذ من عفا عنه من الدية

بقسطة .

.....

( ١٠ / مسئلة )

قال الشافعى : ولو جرحه أحد هما مائة جرح وجرحه الآخر جرحاً  
واحداً كانوا فى القود سواء . اعلم أن اشتراك الجماعة فى قتل  
الواحد ينقسم ثلاثة أقسام :

( ١ ) ( ٢ )  
أحدهما : أن يكون كل واحد منهم موحياً مثل أن يذبحه أحد هـم  
ويفقر الآخر بطنه ويقطع ( ٣ ) آخر ( ٤ ) حشوته فهذا على ضربين :  
أحدهما أن يفعل ذلك معاً فى حالة واحدة فيكونا جميعاً قاتلين  
ويجب القود عليهما وتتخذ الدية منهما .

والضرب الثانى : أن يتقدم أحد هما على الآخر فيوحيه ثم يتلوه

الآخر مع بقاء النفس ووجود الحركة فيوحيه حتى يطفأ ويبرد

٢٢ / ب فالأول منهما هو القاتل وعليه القود وجميع الدية دون الثانى لأن

فوات الحياة منسوب الى فعل الأول ولا يجرى على ما بقى من النفس

---

( ١ ) موحياً من وحاه توحية أى عجله بالموت بمعنى أن جراحه قاتله لحالها .

أنظر ترتيب القاموس ٥٨٥ / ٤

( ٢ ) فى الأصل أحدهما بالمتى وما أثبتناه هو الصحيح لأن الكلام على ثلاثة  
أقسام .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمقام يقتضى اثباتها .

( ٤ ) الحشوة بالكسر والضم واحدة الحشاء وهى أمعائه . أنظر مختار ص

والحركة حكم الحياة ، ولو مات له في هذه الحالة ميت لم يرثه  
ولو أوصى له بمال لم يملكه ولو انقلب على طفل فقتله لم يضمنه ويحزر  
الثاني أدبا وزجرا . (١)

.....

---

(١) هذه الأقسام والتفاصيل موجودة في كتبهم: المهدب ١٢٨ / ٢

والمغنى ١٢ / ٤

والشامل ٤ / ٦

١٠/أ - ( فصل )

والقسم الثانى : أن يكون كل واحد منهم جارها أو قاطعا غير صوح  
فيكون جميعهم قتله سواء اجتمعوا فى وقت واحد أو تفرقوا وسواء  
اتفقوا فى عدد الجراح أو اختلفوا حتى لو جرحه أحد هم جراحه  
واحدة وجرحه الآخر مائة جراحة كانوا فى قتله سواء وعليهم القسود  
والدية بينهم بالسوية لا على عدد الجراح لأنه يجوز أن يموت من  
الجرح الواحد ويحيا من مائة جرح ، اما لا اختلاف المواضع القاتلة  
واما لا اختلاف مور الحديد فى دخوله فى جسد ه وذلك غير مشاهد  
(١)  
(٢) فلمهذين لم تقسط اليه على عدد الجراح وتقسط على عدد  
الجنة .

(٣) (٤)  
فان قيل أفليس الجلاذ لو حدد القاذف أحذا وثمانين سوطا فمات

---

(١) المور من صار أى أسرع بمعنى سرعة دخول الحديد فى الجسد  
أنظر المنجد ص ٧٧٩

(٢) أى لمهذين التحليلين الذين هما :

١ - اما لا اختلاف المواضع القاتلة ،

٢ - واما لا اختلاف مور الحديد .

(٣) الجلاذ هو الذى يضرب بالمجلده الذى هو السيف أى المعذب عموما .

أنظر المنجد ص ٩٦ جلد .

(٤) القاذف هو الذى يرمى آخر بالريبه ويتهمه . أنظر المنجد ص ٦١٥

(١)

كان عليه من الدية جزء من احد وثمانين جزءا . فهلا كان الجناة

فى اعداد الجراح كذلك قيل فى الجلاذ قولان :

أحدهما : أن عليه نصف الدية لفوات النفس من وجهين : مباح

ومحظور .

أ/٢٣ ولا اعتبار بعدد الجلد وتساوى حكم الجناة ، والقول الثانى :

أنه تقسط الدية على عدد الجلد ولا تقسط على اعداد الجراح ،

والفرق بينهما أن محل الجلد مشاهد يعلم به التساوى فتقسطت

الدية على عدد هـ ومور الجراح غير مشاهد لا يعلم به التساوى فلم تقسط

الدية فيه على عدد هـ .

.....

---

(١) فى الأصل احدى بتاء التأنيث ونحن حذفناها لأن المقام مقام

تذكير لأن المميز مذكر وهو الجزء .

١٠/ب (فصل )

والقسم الثالث : أن يكون أحدهما جارحا والآخر موحيا فهذا  
على ضربين أحدهما : أن يتقدم الجارح على الموحى فيؤخذ كل  
واحد منهما بحكم جنايته فيكون الأول جارحا فيقتص منه في الجراح  
إن كان في مثله قصاص أو يؤخذ منه دية إن لم يكن فيه قصاص ،  
ويكون الثاني قاتلا يقتص منه في النفس أو تؤخذ منه جميع الدية  
وكذلك لو اجتمعا معاً لم يسقط حكم الجرح لأن التوجهية لهم  
تتقدمه .

والضرب الثاني : أن يتقدم الموحى على الجارح فيسقط حكم الجرح  
بعد التوجهية ويؤخذ الموحى بالقود أو جميع الدية .

.....

١٠/ج ( فصل )

ولو جرحه أحد هما موضعه وجرحه الآخر جائفة ثم مات قبل اندمالهما

كانا قاتلين والدية بينهما نصفين لأنه قد يجوز أن يبرأ من الجائفة

ويموت من الموضعه والولى فى صاحب الموضعه

٢٣/ب بين خيارين بين أن يبدأ بقتله أو يوضعه ثم يقتله وفى صاحب

الجائفة على قولين :

أحدهما : أنه بالخيار فيه بين قتله ابتداءً وبين أن يقتله من

الجائفة ثم يقتله .

والقول الثانى : أنه ليس له اجافته لأن الجائفة لا قصاص فيها

ويبتدئ بالقتل ، فلو اندملت الموضعه ثم مات قبل اندمال الجائفة

صار الذى أوضعه جارحاً ويجوز أن يقتص منه فى الموضعه أو تؤخذ

ديتها وصار الذى أجافه قاتلاً عليه القود أو الدية وهل له اجافته

قبل قتله أم لا على قولين :

( ١ )

ولو اندملت الجائفة ومات قبل اندمال الموضعه كان فى الجائفة

ديتها دون القود وكان الموضح قاتلاً والولى معه بين خيارين :

أما أن يبدأ بقتله أو يقتص من الموضعه ثم يقتله .

---

( ١ ) فى الأصل يوجد ما بين القوسين ( فى اندمال الموضعه ) ولا يستقيم المعنى الا بالفائها .

فلو ادعى صاحب الجائفة أن جراحته انحط ملت ومات من الموضحة  
فصدقه الولي وكذب به صاحب الموضحة نظر في حال الولي فان أراد  
القود قبل قول الولي في تصديقه لصاحب الجائفة وكان له أن يقتضي  
من صاحب الموضحة وحده ويأخذ من صاحب الجائفة أرش  
جائفته لأن له لو لم تتدخل الجائفة أن يقتضي من صاحب الموضحة  
وحده . وان كان الولي قد عفا عن القود وأراد الدية لم يقبل  
تصديقه لصاحب الجائفة لأمرين : -

أحدهما : أنه يجربها الى نفسه نفعا في أخذ أرش الجائفة

يحد اندمالا مع دية النفس .

والثاني : أنه يدخل على صاحب الموضحة ضررا لأنه قد كان ملتزما

ما لو لم تتدخل الجائفة نصف الدية فالزمه جميعها واذا كان كذلك

حلف صاحب الموضحة بالله لقد مات المجروح قبل اندمال الجائفة

ولم يلزمه الا نصف الدية فان نكل عن اليمين ردت على الولي لأن

الحق له دون صاحب الجائفة وتضي له بجميع الدية . (١)

---

(١) هذه التفاصيل موجودة في كتب الشافعية .

أنظر الشامل ٧/٦ .

( ١١ / مسألة )

قال الشافعي : ويجرحون بالجرح الواحد اذا كان جرحهم ايما  
معا لا يتجزأ . وهذا كما قال :

اذا اشترك الجماعة في جرح أو قطع طرف اقتص من جميعهم .  
وقال أبو حنيفة : <sup>(١)</sup> والثوري <sup>(٢)</sup> لا قصاص عليهم اذا اشتركوا في الأطراف  
وان وجب عليهم القصاص اذا اشتركوا في النفس استدلالا بما قدم  
ذكره من أن التساوي معتبر في الأطراف دون النفوس لأن اليد <sup>(٣)</sup>  
السليمة لا تؤخذ بالشلل وتقتل النفس السليمة بالنفس السقيمة .  
ودليلنا ما روى أن رجلين شهدا عند علي بن أبي طالب رضوان <sup>(٤)</sup>  
الله عليه على رجل بالسرقة فقطع يده ثم عادا ومعهما آخر فقالا :  
أخطأنا في الشهادة على الأول وها هو السارق فرد شهادتهما  
ولم يقطع الثاني وقال : لو علمت أنكما تعمدتا لقطعتهما <sup>(٥)</sup>  
فدل على جواز قطع اليدين باليد الواحدة .

- 
- ( ١ ) تقدمت ترجمته ص ٩ وأنظر مذهبه في تبين الحقائق ١١٥/٦  
( ٢ ) تقدمت ترجمته ص ١١٧  
( ٣ ) تقدم ص  
( ٤ ) تقدمت ترجمته ص ٨١  
( ٥ ) البخاري مع الفتح ٢٢٦/٢ وهل قول علي حجة هو حجة عند الشافعية  
في القديم وعند الائمة الثلاثة ويكون اجماعا اذا سكنت عنه الباكون .

٢٤/ب ولأن كل جناية لو انفردها الواحد أقيد وجب اذا اشترك  
فيها الجماعة أن يقاد واك الجناية على النفوس . ولأنه قود يستحق  
في النفس فوجب أن يستحق في الطرف كالواحد ، ولأن حرمة  
النفس أغلظ من حرمة الطرف فلما أقيدت النفوس بنفس فأولس  
أن تقاد الأطراف ، وقد أجبنا عن استدلالهم بأن التساوى معتبر  
في الأطراف دون النفوس بأنهما سواء عندنا في اعتبار التساوى  
(١)  
فيهما على ما بيناه .

.....

---

(١) تقدم ص

وبالنسبة لذهب مالك والحنابلة : فهو موافق للشافعية :

أنظر المعنى لابن قدامة ٣١٦/٨

وكتاب الكافي ١٠٩٨/٢

١١/أ ( فصل )

فإذا ثبت قطع الأطراف بطرف فاعتبار الاشتراك فيه أن يجتمعوا  
على أخذ السيف بأيديهم كلهم ويعتمدوا جميعا في حال واحدة  
على قطع فحينئذ يصيروا شركاء في قطعها فتقطع أيديهم بها ،  
فأما إذا انفرد كل واحد منهم بقطع موضع منها حتى بانت أما فسي  
موضع منها أو في مواضع أو بقطع أحدهما من باطن اليد والآخر  
من ظاهرها حتى يلتقي القطعان فتبين اليد وتسقط فليس هذا  
اشتراكا في الفعل الواحد فلم يجب على واحد منهم قود وأخذ بأرش  
جنايته ، فأما اشتراكهم في جرح الموضحة فإن اجتمعوا على سسيف  
واحد أوضحوه به في حالة واحدة وجب على كل واحد منهم القصاص  
في مثل تلك الموضحة وان

١٢٥/أ عفى عن القصاص كان على جماعتهم دية موضحة واحدة ، وان تفرد  
كل واحد منهم بأن أوضح منها موضعا حتى اتسع اقتص من كل واحد  
منهم مثلاً أوضح لأن القصاص يجب في صغير الموضحة كما يجب في كبيرها  
فان عفى عن القصاص كان على كل واحد منهم دية موضحة لأن دية  
(١)  
الموضحة إذا صغرت كديتها إذا كبرت .

(١) هذه التفاصيل موجودة في الشامل ٦/٦

١٢ / (مسئلة )

قال الشافعي ولا يقتض الا من بالغ وهو من احتلم من الذكور أو  
حاضت من النساء أو بلغ أيهما كان خمس عشرة ، وهذا صحيح وجوب  
القصاص بالبلوغ والعقل المعتبرين في التكليف فان كان الجانسي  
صغيرا أو مجنونا لم يجب عليه القصاص في نفس ولا طرف لرواية  
علي بن أبي طالب رضوان الله عليه . (١)  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال : " رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون  
حتى يفيق وعن النائم حتى ينتبه " (٢)  
فان قيل فقد روى عن علي عليه  
السلام (٤) أنه قطع أنملة صبي قيل ليس بثابت ولو صح لأحتسل  
وجهين : أحدهما : أن يكون قطعها لأكلة وقمت فيها لتسلم من  
سرايتها ولم يقطعها قودا ، والثاني : أن يكون غلاما صغيرا فس  
المنظر وان بلغ ، ولأن عدم التكليف يمنع من الوعيد والزجر فلم يجب  
عليه قود كما لم يجب عليه حد ، ولأن حقوق الأبدان تسقط بالجنون

---

(١) تقدمت ترجمته ص ٨١

(٢) في الأصل : ثلاث بالتأنيث والأولى تذكيره لأن المذكور مذكر كما في

الحديث .

(٣) ابن ماجه ٦٥٨ / ١ ، عن عائشة بلفظ " رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم

حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر . وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق " .

(٤) تقدم أن الأولى اتباع مذهب السلف ص ٨١

(١)

والصغير كالعبادات .

.....

-----

= (٥) لم أقف على تخرجه .

(١) هذا مذهب الشافعية وكذلك وافقت عليه جميع المذاهب أنظرني :

١ - الخرشى ٣/٨

٢ - تبين الحقائق ٩٨/٦

٣ - المغنى لابن قدامة ٢٨٤/٨

١٢/أ ( فصل )

فإذا تقرر أن لا قود عليهما إذا جنيا لم يؤخذ به بعد البلوغ والعقل  
ووجب القود على البالغ العاقل إذا قتلها لأن التكليف معتبر فسى  
القاتل دون المقتول ، فلو ادعى القاتل أنه قتل وهو صغير وادعى  
الولى انه قتل وكان بالغاً فالقول قول القاتل مع يمينه لأمرين :

أحدهما : أن الأصل الصغير حتى يعلم البلوغ ،

والثانى : أن الأصل سقوط القود حتى يعلم استحقاقه ، ولو ادعى  
القاتل أنه قتل وهو مجنون وادعى الولى انه قتل وكان عاقلاً فان علم  
بجنونه <sup>(١)</sup> فالقول قوله مع يمينه للأمرين <sup>(٢)</sup> :

وان لم يعلم جنونه فالقول قول الولى مع يمينه لأن الأصل السلامة  
فإذا سقط القود عنهما فى العمد لزمتهما الدية لأنها من حقوق  
الأموال التى يجب على غير المكلف كوجوبها على المكلف ، وان اختلفا  
فى حقوق الأبدان ، وفى الدية اللازمة لهما قولان :

أحدهما : أنها تكون فى أموالهما ، والثانى : على عواقلها بناءً  
على اختلاف قولى الشافعى فى عمدهما هل يكون خطأ أو عمداً ، والله  
أعلم .

---

(١) أى اشتهر وظهر أو علم القاضى بأنه كان مجنوناً قبل الجناية وان كانت  
بدون بنىيه .

(٢) ١ - لأن الأصل استمرار الجناية - ٢ - لا لأن الأصل براءة الذمة .

(١) ( باب صفة قتل العمد وجراح العمد الذين فيهما القصاص )

١ / وفيه ٢٣ مسألة و ٤٠ فصيلا

١/٢٦ ( قال الشافعي رحمه الله : وإذا عمد رجل بسيف أو خنجر أو بسنان (٢) (٣)

رمح أو ما يشق بحدّه إذا ضرب أو أدمى (٤) به الجلد واللحم دون (٥)

القتل فجرحه جرحا كبيرا أو صغيرا فمات منه فعليه القود )

اعلم ان آلة القتل على ضربين : أحدهما المشقل ويأتى ، والثانى :

المحدد وهو على ضربين : أحدهما ما شق بحدّه فقطع الجلد ومار (٦)

فى اللحم كالسيف والخنجر والسكين والسنان والحربة وهذا يجمع (٧)

نفوذا وقطعا فالقود فيه واجب باتفاق سواء كان بحدّه أو ما يقوم مقام

(٨)

الحديد من محدد والخشب والزجاج والقصب .

(١) فى المختصر ( صفة القتل العمد وجراح العمد التى فيها قصاص

وغير ذلك ) ٢٣٨ / ٨

(٢) هى السكين العظيمة . أنظر المنجد ص ١٩٦ والمختار ص ١٩١

(٣) هى نصل الرمح . أنظر المنجد ص ٣٥٣

(٤) فى المختصر أو رمى بالبراءة ويدون ألف من الرمي تقتل الانسان ٢٣٨ / ٨

(٥)

(٦) مار المور له عدة معانى منها أمار السنان فى المظعون اذا تردد

وتحرك كثيرا بسره من جهة الى أخرى وأمار الدم أساله . أنظر المنجد

ص ٧٧٩ مادة ( مور )

(٧) الحربة هى جمع كراب آلة للحرب من الحديد قصيرة محدودة وهى دون

الرمح . أنظر المنجد ص ١٢٤

(٨) له عدة معانى ومنها انه نبات غليظ تصنع منه المزامر وتسقف منه البيوت ،

فاذا حدد وأصبح آلة قتل . أنظر المنجد ص ٦٣٢

(١)

وأما ما نفذ بدقته فعلى ضربين : أحدهما : ما كبر وبعد غور

(٢) (٣)

نفوذ كالسهم والمسله اذا وصلا الى الجسد فنفا فيه وجب فيهما

القود بعد نفوذهما سواء خرج منهما دم أو لم يخرج لأن خروج الدم

غير معتبر في وجوب القود كما لم يعتبر في استحقاق الدية .

(٤)

والضرب الثاني : ما صفر منه كالأبرة فان كانت في مقتل كالنحر والصدر

والخاصرة والعين ففيها القود وان كانت في غير مقتل كالالية والفخذ

(٥)

نظر حالها فان اشتد ألمها ولم يزل المجرع بها زمنا منها حتى مات

ففيها القود ، وان لم تؤلم نظر في الموت فان تأخر زمانه بعد

الجرح بها فلا قود منها ولا دية لعدم تأثيرها في الحال .

(١) أى دخل فيه يعنى بعد دخوله في الجسم . أنظر المنجد ص ٥٦١

(٢) السهم هو : جميع سهام واحد النبل . أنظر المنجد ص ٣٦٠

(٣) المسله : لم يشرحوها الشرح التوضيحي ، في حدود معرفتي ،

ولكن المعروف أن المسله نوع من الآلات التي يخيطنون بها دقيقه وحادة .

(٤) الأبرة : هى أداة محدودة الرأس مثقوبة الذنب يخاط بها .

أنظر المنجد ص ١

(٥) زمنا : أى ابتلاه الله بالزمانه : أى العاهه وعدم بعض الأعضاء

وتعطلت قواه .

أنظر المنجد ص ٣٠٦

وان مات معها في الحال ففي وجوب القود وجهان :

(١)

أحدهما : وهو قول أبي اسحاق المروزي أن القود فيها واجب لأن

لها سراية ومورا ، ولأن في البدن مقاتل خافية في عروق ضاربة

قال : وهو معنى قول الشافعي : جرحا كبيرا ،

(٢)

والوجه الثاني : وهو قول أبي العباس بن سريج وأبي سعيد

الاصطخري (٣) أنه لا قود فيها لأن مثلها لا يقتل غالبا ولأنه لما فرق في

المثقل بين صغيره وكبيره وجب الفرق في المحدد بين صغيره وكبيره ،

فعلى هذا في وجوب الدية عند سقوط القود وجهان :

(٤)

أحدهما : تجب الدية مغلظة لتردده بين احتمالين قتل وملازمة .

والوجه الثاني : أنه لا دية فيه لأن أقل ما ينفذ من المحدد كأقل

ما يضرب به من المثقل فلما لم تجب الدية في أقل المثقل لم تجب

---

(١) هو ابراهيم بن احمد بن محمد المروزي تفقه على الحسن النبهى وابي

المظفر السمعاني صار اليه الرحلة في طلب العلم بمرو وقتل شهيدا

في الوقعه الخوازمية

(٢) ابن سريج هو القاضي أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البخداوى

من مشايخ الشافعية الكبار روى عن الأنماطى والحسن بن محمد

الزعفرانى وروى عنه ابو القاسم الطبرانى وأبو الوليد حسان وغيرهم له

مؤلفات منها كتاب في الرد على ابن داود في القياس توفي سنة ٣٠٦ هـ

طبقات ٨٧/٢

(٣) أبو سعيد الاصطخري : هو الحسن بن أحمد بن يزيد الاصطخري من =

(١)

في أقل المحدث .

.....

= فقهاء الشافعية روى عن سعد بن نصر وأحمد بن منصور الرمادي

وعنه ابن المظفر وابن شاهين له مؤلفات منها كتاب :

أدب القاضي أستحسنه الأشم - ولد سنة ٢٤٤ وتوفي سنة

٣٢٨ هـ .

أنظر الطبقات ١٩٣/٢ .

(٤) لعل المراد بها انه بارتكابه هذا حصل في فعل يلام عنه فحتى يدفع

عنه هذه العلامة يدفع الديه ، والله أعلم .

(١) هذه التفاصيل موجودة . أنظر كتاب الشامل ٦/٦ والماوردي نسقل

هذه التفاصيل وسكت عليها كأنه مقتر لها بينما ابن الصباغ رد عليها

وعارضها . أنظر التفاصيل .

٢ / ( مسئلة )

( ١ )

قال الشافعى : ولو شذخه **ببجر** أو تابع عليه الخنق أو والى عليه

بالسوط حتى يموت أو طين عليه **بيتا** بغير طعام ولا شراب مدة

الأغلب أنه يموت من مثلها أو ضربه بسوط فى شدة برد أو حر أو نحو

ذلك مما الأغلب أنه يموت منه فحليه القود .

أما القتل بالمثل وما يقتل مثله فى الأغلب من الخنق والحرق والتفريق

وما أشبهه ففيه القود على ما سنصفه وبه

٢٧ / أ قال مالك وابن أبى ليلى (٢) وأبو يوسف ومحمد (٥) وقال أبو حنيفة لا قود فى (٦)

غير المثل إلا أن يكون بالنار .

- 
- ( ١ ) فى الأصل والا بلام ألف وما أثبتناه هو الصواب .
- ( ٢ ) تقدمت ترجمته ص ٨٩ وأنظر مذهبه فى الدسوقى ٢٤٢ / ٤
- ( ٣ ) هو عبد الرحمن بن أبى ليلى الأنصارى الأوسى أبو عيسى روى عن عمر ومعاذ وعنه ابنه عيسى ومجاهد . توفى سنة ٨٣ / ٨ هـ .
- أنظر الخلاصة ص ٢٣٤ والتقريب ٢٠٩
- ( ٤ ) تقدمت ترجمته ص ١٠٤
- ( ٥ ) تقدمت ترجمته ص ١١٢
- ( ٦ ) تقدمت ترجمته ص ٩٠ ،
- وأنظر مذهبه فى فتح القدير ٢٥٠ / ٨
- وتبيين الحقائق ١٠٠ / ٦
- وكذلك الحنابلة رأيهم مطابق للشافعية . أنظر المفنى ٢٦١ / ٨

استدلالا بظاهر ما رواه الزهري (١) عن ابن المسيب عن أبي هريرة (٢) (٣)

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(٤)

" لا قود الا بالسيف "

(٦)

(٥)

وروى عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال :

(١٠)

(٩)

(٨)

(٧)

" لا قود الا بحديدة " وروى جابر عن أبي عازب عن النعمان بن

بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : على درج الكعبة يوم الفتح :

(١) تقدمت ترجمته ص ١٣٦

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٣٥

(٣) تقدمت ترجمته ص ٦٧

(٤) رواه ابن ماجه ٨٨٩/٢ وهو ضعيف لأن فيه جابر الجعفي وهو كذاب

ويعارض حديث الصحيحين .

(٥) عاصم بن ضمرة السلولى الكوفى عن على وعنه حبيب بن أبى ثابت

والحكم بن عتبة وثقه ابن المدينى وابن معين . توفي سنة ١٧٤ هـ

خلاصه ص ١٨٢

(٦) تقدمت ترجمته ص ٢٩

(٧) المصنف ٢٧٣/٩ والدارقطنى ٣٣٤/٢ ونصب الراية ٣٤٣/٤

وهو ضعيف لأن فيه معلى بن هلال متروك وهو يعارض حديث

الصحيحين ( انه رأس جارية بين حجرين ) تقدم تخريجه

ص

(٨) تقدمت ترجمته ص ٩٦

(٩) أبو عازب الكوفى واسمه مسلم بن عمرو روى عن النعمان بن بشير وعنه

الحارث بن زياد وهو مشهور توفي بعد المائة . أنظر الخلاصة ص

٤٥٣ والتقريب ص ٤١٣

(١٠) النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن خلاص الأنصارى الخزرجى =

" الحمد لله الذى صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده "

ألا أن فى قتيل الحمد الخطأ بالسوط أو العصا مائة من الابل

(١)

مخلطه منها أربعون خلفه فى بطونها أولادها .

(٢) (٣) (٤)

وروى ابراهيم عن عبيد عز المفيرة بن شعبه قال : ضربت امرأة

(٥)

ضرة لها بعمود فسطاط فقتلتها فقتل رسول الله صلى الله عليه

(٦)

وسلم بديتها على عصبيتها "

وهذه كلها نصوص فى سقوط القود بالمثل ، ومن طريق المعنى

أنه لما لم يقع الفرق فى المحدد بين صغيرة وكبيرة فى وجوب القود

اقتضى أن لا يقع الفرق فى المثل بين صغيرة وكبيرة فى سقوط القود .

= صحابى جليل يكنى أبا عبد الله روى عدة أحاديث وعنه ابنه محمد

ومولاه سالم . توفى سنة ٦٥ هـ . أنظر الاصابه ٥٥٩/٣

(١) ابن ماجه ٨٧٨/٢ وأبو داود ١٨٥/٤ . وفيه زيادة فى الحديث

طويل لم يشر اليها المصنف .

(٢) المراد به النخعي وتقدمت ترجمته ص

(٣) المراد به عبيد بن عمير تقدمت ترجمته ص ١٤

(٤) تقدمت ترجمته ص ١٣٥

(٥) المراد بالفسطاط هو : بيت من شعر كالخيمة .

أنظر المنجد ص ٥٨٣

(٦) البخارى مع الفتح ٢٤٧/١٢

- (١)  
 ٢٧/ب ودليلنا قول الله تعالى ( ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا )  
 (٢) (٣)  
 وهذا قتل مظلوما فوجب أن يكون لوليه القود ، وروى شعبة عن هشام  
 ابن زيد عن جده أنس بن مالك أن جارية كان عليها أوضاع فرضخ  
 (٤) (٥)  
 برأسها يهودى بحجر فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 (٦)  
 وبها رمق فقال لها من قتلك وذكر لها جماعه وهى تشير برأسها لا  
 الى أن ذكر اليهودى فأشارت برأسها نعم فأمر به رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقتل بين حجرين .  
 (٧)

- 
- (١) سورة الاسراء رقم ٣٣  
 (٢) شعبة بن الحجاج بن الورد الصنعى مولا هم أبوهم الحافظ  
 أحد أئمة الاسلام نزيل البصرة عن معاوية بن ميسرة وثابت البناني وعنه  
 أيوب والثوري ولد سنة ٨٠ هـ وتوفى سنة ١٦٠ هـ .  
 الخلاصة ص ١١٦ والتقريب ص ١٤٥  
 (٣) هشام بن زيد بن أنس بن مالك الأنصارى روى عن جده وعنه شعبة  
 ثقة . توفى بعد المائة . أنظر الخلاصة ص ٤٠٩ والتقريب ص ٣٦٤  
 (٤) تقدمت ترجمته ص ٧٦  
 (٥) الأوضح : جمع وضع حلى من الفضة والخلخال .  
 أنظر المنجد ص ٩٠٤  
 (٦) أم رأسه الجلد التى تجمع الدماغ .  
 أنظر المنجد ص ١٧  
 (٧) تقدم تخريجه ص ل / ٦ / أ

فان قيل انما قتله لنقض عهده لا لقتله فعنه جوابان :

أحدهما : أنه حكم وارد على سبب فوجب أن يكون محمولا عليه ،

والثاني : أنه لما قتله بمثل ما قتل من الحجر دل على أنه مماثله قود

لا لنقض عهده ، وحكى الساجي : عن مبشر بن المفضل قال قلت

(٣)

لأبي حنيفة يجب القود على من قتل بالمثل قال : لو رماه بأبي قبيس

(٤) (٥)

لم يجب عليه قود ، قلت قد روى شعبه عن هشام بن زيد عن جده

أنس بن مالك أن يهوديا رضح رأس جارية بحجر فأمر به رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقتل بين حجرين . فقال هذا هذيان ،

(٧) (٨)

ومثل هذا القول لا تدفع أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم .

(١) هوزكريا؟ بن يحيى بن داود الساجي البصري ثقة فقيه أبو يحيى أحد

المصنفين من فقهاء الشافعية روى عنه ابن عدي والاسماعيلي . توفي

سنة ٣٠٧ هـ له كتاب العلل ، واختلاف الفقهاء .

أنظر الخلاصة ص ١٥٥ وميزان الاعتدال ٢/٢٩٩

(٢) بشر بن المفضل بن لاحق الرقاش أبو اسماعيل البصري ثقة ثبت

روى عنه يحيى بن سعيد وحفيد وسهل وعنه أحمد وإسحاق . توفي

سنة ١٨٧ هـ . أنظر الخلاصة ص ٤٩ والتقريب ص ٤٥

(٣) تقدمت ترجمته ص ٩٠

(٤) " " ص ١٦٥

(٥) " " ص ١٦٥

(٦) " " ص ٢٦

(٧) تقدم تخريج الحديث ص ١/٦

(٨) أنظر مذهب الحنفية في تبين الحقائق ١٠٠/٦ والتعليل موجود .

وروى ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن حمل بن مالك (١) (٢) (٣) (٤)

ابن نابهة الكلابي قال : كنت بين جارتين لي يعني زوجتين

فضربت احدهما الأخرى بمسطح - والمسطح عمود الخيمة فقتلتها

وما في جوفها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنون بضرة ١/٢٨

عهد أو أمة وأن تقتل مكانها (٥) ولا يحارض حديث العفيرة لأنه أجنبي (٦)

من المرأتين وحمل بن مالك زوج الضرتين فكان بحالهما أعرف .

(١) ابن جريج الفقيه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي أبو الوليد

أول من صنف الكتب بالحجاز عالم فاضل أخذ من عطاء وأخذ عنه

أحمد وناس آخرون ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٠ هـ

أنظر شذرات الذهب ٢٢٦/١

والخلاصة ص ٢٤٤

(٢) تقدمت ترجمته ص ١١٠

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٢٣

(٤) هو حمل بن مالك بن نابهة الكلابي الهذلي أبو نضله نزل البصرة

وله بها دارا استعمله الرسول صلى الله عليه وسلم على صدقات

هذيل لم يذكر له ابن حجر سنة لوفاة .

أنظر الاصابة ٣٥٥/١

(٥) البيهقي ٨٣/٨

(٦) تقدمت ترجمته ص ١٣٥

ومن المعنى أن المثلث أحد نوعي ما يقصد به القتل في الغالب فوجب  
أن يستحق فيه القود كالمحدد ولأن ما وجب القود في محدد ه وجب  
في مثله كالحديد ولأن القود موضوع لحراسة النفوس كما قال الله تعالى  
( ١ )  
( ولكم في القصاص حياة ) فلو سقط بالمثلث لما انحرست النفوس  
ولسارع كل من يريد القتل الى المثلث ثقة بسقوط القود وما أدى الى  
ابطال معنى النص كان مطرحا ، فأما الجواب عن قوله " لا قود الا  
بالسيف " ( ٢ ) فظاهره حال استيفاء القود أنه لا يكون الا بالسيف ( ٢ )  
ونحن نذكره من بعده ، وقوله " كل شيء خطأ الا السيف " فقد ( ٣ )  
رواه أحمد ابن حنبل في مسنده ( ٤ ) كل شيء منه خطأ الا السيف " ( ٥ )  
وهذا أولى لزيادته ، ولو لم تنقل الزيادة لكان الخبر محمولا عليه

بأدلتنا .

- 
- ( ١ ) سورة البقرة آية رقم ١٧٩  
( ٢ ) تقدم تخريجه ص  
( ٣ ) " " ص  
( ٤ ) تقدمت ترجمته ص ٨٩  
( ٥ ) مسنده أي مسند الامام أحمد هذا مصنف جليل يحوى جميع الكتب السنه  
الا القليل وطريقته على أسماء الصحابه بالأبجدية ورتبه الساعاتى بكتابه  
المسمى ( الفتح الربانى على مسند الامام احمد الشيبانى من ٢٤ جزءا  
على الأبواب وهو عمل جليل وعظيم . مطبوع .

وقوله : ألا أن في قتل الخطأ بالسوط والعصا مائة من الأبل "

فلا دليل فيه من وجهين :

أحدهما : أنه جعل في عمد الخطأ بالسوط الدية ولم يجعل السوط

والعصى عمد خطأ ،

والثاني : ما قدمناه ان في السوط والعصا عمدا خطأ وليس بعائع

أن يكون عمدا .

ب/٢٨ محظا . لأنه قد يتنوع والسياف لا يتنوع وقد دفعنا حديث المفيرة

برواية حماد بن مالك ، واستدل لهم بالجمع بين صغير المثل وكبيره

في سقوط القود كما جمع بين صغير المحدد وكبيره في وجوب القود

فالجواب عنه أن صغير المحدد وكبيره يقتل غالبا فجمع بينهما

وصغير المثل لا يقتل غالبا ويقتل كبيره في الغالب فافترقا .

.....

٢/أ ( فصل )

( ١ )

فإذا ثبت أن في القتل بالمشقل قوداً فالمشقل ينقسم ثمانية أقسام :  
أحدها ما قتل مثله في الأغلب كالصخرة الثقيلة والخشب الكبيرة وتقتل  
في أي موضع وقعت عليه من الجسد وعلى من وقعت عليه من جميع الناس  
فالقود واجب .

والقسم الثاني : ما لا يقتل مثله في الغالب كالحصاة مثل النسوة  
والخشب مثل القلم لا يقتل في أي موضع وقعت عليه من الجسد ولا على  
من وقعت عليه من جميع الناس فلا قود فيه ولا دية .

والقسم الثالث : ما يجوز أن يقتل مثله ويجوز أن لا يقتل وهو  
ما توسط بين الأمرين فلا قود وفيه الدية مغلظه وهو المراد بقول  
النبي صلى الله عليه وسلم " ألا أن في قتيل العمد الخطأ بالسوط  
( ٢ )  
والحصاة مائة من الإبل مغلظه منها أربعون خلفه في بطونها أولادها "

---

( ١ ) في الأصل : ثلاثة أقسام . والصواب ثمانية كما بينها

في المتن وعدد ها .

( ٢ ) تقدم تخريج الحديث ص

- ٢٩/أ والقسم الرابع : ما يقتل اذا رد ولا يقتل اذا أفرد كالسوط والعصا  
فان رده وجب فيه القود وان لم يرده وجبت فيه الدية دون القود .
- والقسم الخامس : ما يقتل الصغير والمريض ويجوز أن لا يقتل الكبير  
والصحيح فيراعى حال المقتول به فان كان صغيرا أو مريضا وجب  
فيه القود وان كان كبيرا وصحيحا ففيه الدية دون القود (٣) .
- والقسم السادس : ما يقتل اذا وقع في المواضع القاتله ولا يقتل اذا  
وقع في غيرها فيراعى موضع وقوعها فان كان في مقتل وجب فيه القود  
وان كان في غير مقتل وجبت فيه الدية دون القود .
- والقسم السابع : ما يقتل لقوة الضارب ولا يقتل مع ضعفه فيراعى حال  
الضارب فان كان قويا وجب عليه القود وان كان ضعيفا وجب عليه  
الدية دون القود .

- 
- (١) المصنف في الأصل أثبتتها بالألف المدوّه ( فيراعا ) وما أثبتناه  
هو الصواب بالألف المطويه .
- (٢) في الأصل سقطت كلمة حال والمقام يقتضى اضافتها .
- (٣) في الأصل بدون واو المعطف وأثبتناها لتتناسب مع المعطف على  
الصغير والمريض يقابلها الكبير والصحيح .

والقسم الثامن :

ما يقتل في شدة الحر والبرد ولا يقتل مع سكونهما فيراعى  
وقت الضرب فان كان في شدة الحر والبرد وجب فيه القود وان  
كان مع سكونهما وجب فيه الدية دون القود ، وجملته أنه يراعى  
حال الضارب والمضروب وما وقع به الضرب ليفصل لك بها أحكام  
هذه الأقسام .

.....

٢/ب ( فصل ثان )

وأما الخنق فعلى ضربين : أحدهما بآلة وهو أن يربط حلقه

( ١ )

بحبل حتى ينخرق فيمنع النفس ففيه القود لأنه ربما كان أوهى .

( ٢ )

٢٩/ب من السيف وسواء علقه بحبل غناقه أو أرسله فان عفا عنه صح

العفو وسقط القود . سواء تكرر منه الخنق أو لم يتكرر ،

( ٥ )

( ٤ )

( ٣ )

وقال أبو يوسف ان تكرر منه الخنق لم يصح العفو عنه وانحتم عليه

القتل كالمحارب لأنه قد صار ساعيا في الأرض بالفساد وهذا فاسد

من وجهين : أحدهما : أنه لو انحتم قتل من تكرر منه الخنق لأنحتم

قتل من تكرر منه القتل بالسيف وهو غير منحتم وان تكرر فكذلك الخنق

والثاني : أنه لو صار في انحتم قتله كالمحارب لما اعتبر تكراره منه

كما لم يعتبر في المحارب .

( ١ ) انخرق لها معاني كثيرة منها التمزق أى تمزق حلقه من شدة ربط

الحبل . أنظر المنجد ص ١٧٥ مادة ( خرق )

( ٢ ) الخنق هو شد الحلق حتى يموت الانسان سواء كان بيده أو بحبل .

أنظر المنجد ص ١٩٨ مادة خنق .

( ٣ ) تقدمت ترجمته ص ١٠٤ وأنظر مذهبه في بدائع النوائج ٦١٩/١٠ وفتح

القدر ٢٦٧/٨

( ٤ ) معنى كلامه تكرر منه الخنق لعدة أشخاص يعنى اشتهر بعدة جرائم

وليس المراد كثر الخنق على شخص واحد .

( ٥ ) انحتم الأمر وجب وجوبا لا يمكن اسقاطه . أنظر المنجد ص ١١٧ مادة

حتم .

والضرب الثانى : أن يغنقه بغير آلة مثل أن يمسك حلقه بيده حتى

يمنع نفسه ولا يرفعها عنه حتى يموت فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يقدر المخنوق على خلاص نفسه لفضل قوته على قوة

( ١ )

الخانق فهذا هو قاتل نفسه ولا قود له وفى وجوب الدية قولان :

( ٢ )

( فمن أمر غيره بقتله ) فان قيل فمن أريدت نفسه فلم يدفع عنا

حتى قتل لم يسقط عن قاتله القود فهى لا كان حال هذا المخنوق

( ٥ )

( ٤ )

( ٣ )

كذلك قلنا لأن سبب القتل فى المخنوق موجود فكان تركه ابسرا

( ٦ )

وسببه فى الطالب غير موجود فلم يكن فى الامساك قبل حدوث السبب

ابراء .

( ١ ) القولان : هما :

أ - لا دية لأنه قاتل نفسه .

ب - تجب الدية لأن الدية لا تسقط بالاكراه .

( ٢ ) هذه العبارة ما بين القوسين غير مفهومة ولعدم وجود نسخة أخرى

تعذر على معرفتها . اهـ محقق . ولعل مكان الفاء كاف يعنى تصحيحها

هكذا كمن أمر غيره بقتله ، فهذا فيه خلاف ؟

( ٣ ) أى يجب عليه القود .

( ٤ ) الموجود هو الامساك .

( ٥ ) الطالب هو القاتل .

والضرب الثاني : أن لا يقدر على خلاص نفسه لفضل قوة الخانق

على قوته فعليه القود فلورفع الخانق يده أو قلّ خناقه وفي المخنوق

حياة ثم مات فهذا على ضربين : أحدهما :

أ/٣٠ أن يكون نفسه ضعيفا كالأنسين (١) والشهيق (٢) فعليه القود ويكون بقاء

هذا النفس كبقاء حركة المذبوح .

والضرب الثاني : أن يكون نفسه قويا فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يقرب موته من حلّ خناقه فعليه القود لدنوه من

سبب القتل .

والضرب الثاني : أن يتأخر موته عن حلّ خناقه فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون ضمنا مريضا من وقت خناقه الى حين موته

فعليه القود لأن استدامة مرضه دليل على سراية خناقه .

---

(١) الأنسين هو الصوت من ألم أو مرض .

أنظر المنجد ص ١٨ مادة أن

(٢) الشهيق : هو الصيحة يقال : شهق فلان شهقة الموت .

أنظر المنجد ص ٤٠٦ مادة شهق .

والضرب الثاني : أن يكون بعد خناقه على معهود صحته ثم يموت  
فلا قود عليه ولا دية كما لو جرح فاندمل جرحه ثم مات ، وهكذا لو  
وضع على نفسه ثوبا أو وسادة وجلس عليها ولم يرسله حتى مات وجب  
عليه القود إذا لم يمكن دفعه فان أرسله ونفسه باق فهو كالمخنوق  
بعد حل خناقه . فان لطمه فمات من لطمته فهذا على ثلاثة أقسام :  
أحدها : أن يكون مثلها قاتلا في الغالب لقوة اللطم وضعف  
الملطوم فيجب عليه القود .

والقسم الثاني : أن لا يقتل مثلها في الغالب لضعف اللطم وقوة  
الملطوم فلا قود فيه ولا دية .

والقسم الثالث : أن يقتل مثلها ولا يقتل لقوة اللطم وقوة الملطوم  
( ٢ )  
فلا قود عليه وفيه الدية .

.....

---

( ١ ) أي فيها وجهان : أنظر ص ١٢٩

( ٢ ) أنظر هذه التفاصيل في المذهب ١٧٦/٢

ج/٢ ( فصل ثالث )

ب/٣٠

(١)  
واما اذا طين عليه بيتا ~~حيسه~~ فيه حتى مات فهذا على ضربين :  
أحدهما : أن يمكنه من الطعام والشراب ولا يمنعه منهما فلا قسود  
عليه ولا دية سواء كان المحبوس كبيرا أو صغيرا ما لم يكن طفلا  
لا يهتدى بنفسه الى الأكل والشرب فيلزمه فيه القود .

(٢)  
وقال أبو حنيفة يضمن الصغير وان كان يهتدى الى الأكل والشرب  
اذا اقترن موته بسبب ذلك وان كان من غير جهته كتهشة حية  
ولدغة عقرب لم يضمنه وهذا فاسد ، لأن الحر لا يضمن باليسد  
ولو ضمن بها كالمملوك للزم ضمانه في موته بسبب وغير سبب .

.....

(١) أى وضع عليه طينا والطين الرمل والتراب يوضع عليه الماء ويطلق به .

يعنى وضعه فى بيت من طين . الأول التفسير أى بيت حواء  
كأنه بطينة أو غير طينة  
أنظر المنجد ص ٤٧٨ مادة طان .

(٢) تقدمت ترجمته ص ٩٠ . وأنظر مذهبه فى

تبين الحقائق ١٠٩/٦

والضرب الثاني : أن يمنعه في حبسه من الطعام والشراب فلا يخلو  
حاله من أريحة أقسام : أحدها أن تطول مدة حبسه حتى لا يعيش  
في مثلها حتى يغير طعام ولا شراب وليس لأقله حد وإن حده الطب  
بثنتين وسبعين ساعة . متصله الليل والنهار لما روى أن عبد الله بن  
الزبير (١) واصل الصيام سبعة عشر يوما ثم أفطر على سمن ولبن وصبر  
ونذهب في السمن إلى أنه يفتق الأمعاء ويلينها وفي اللبن إلى أنه  
ألطف غذاؤه وفي الصبر إلى أنه يشد الأعضاء فإذا مات مع طول المدة  
وجب فيه القود لأنه قتل عمد .

والقسم الثاني : أن يقصر مدة حبسه عن موت مثله بغير طعام  
ولا شراب كالיום الواحد وما دونه لأن الله تعالى قد أوجب إمساكه  
في اليوم ولو كان قاتلا ما أوجبه فهذا لا قود فيه ولا دية .

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١٣٦

(٢) بفتح أوله وكسر ثانيه صبر يقال له أيضا القرو وهو نبات

يستخرج منه عصارة مرة تستعمل في الطب للاسهال .

أنظر المنجد ص ٤١٥

١/٣١ والقسم الثالث : أن تكون مدة يجوز أن يموت في مثلها ويعيش

(١)

ويعيش فلا قود وفيه الدية لأنه عمد كالخطأ .

والقسم الرابع : أن يكون في مدة يموت في مثلها الصغير والمريض

(٢)

ولا يموت في مثلها الكبير والصحيح فيراعى حال المحبوس فان

كان صغيرا أو مريضا وجب فيه القود وان كان كبيرا صحيحا لم

يجب وهذا الحكم لو منعه الطعام دون الشراب أو منعه الشراب

دون الطعام لأن النفوس لا تحيا الا بهما الا أن الصبر عن

الطعام اذا وجد شرابا آسد زمانا من الصبر عن الشراب اذا

وجد طعاما .

---

(١) الأولى أن يقول لأنه عمد الخطأ لأنه ليس العرض منه

تتبعه . الأصل هو العمد .

(٢) في الأصل بدون واو العطف لأن الصحيح يقابل المريض

وليس وصفا للكبير .

- (١) روى أن أبا ذر رضى الله عنه لما أراد الاسلام اختفى من المشركين ١/٣١
- تحت أستار الكعبة بضعة عشر يوما فكان يخرج من بين الأستار فيشرب
- (٢) ماء زمزم قال فسمعت حتى تكسرت عكن بطنى فأخبرت بذلك رسول الله
- (٣) صلى الله عليه وسلم فقال ( انها طعام طعم وشفاء سقم ) فبسمان
- (٤) أن الماء يمسك الرمق فيراعا حكم كل واحد منهما اذا انفرد بالحرف
- (٥) المحمود في الأغلب .

- (١) هو أبو ذر الغفارى الزاهد صاحب مشهور جليل اختلف فى اسمه
- واسم أبيه والمشهور انه جندب بن جنادة بن سكن وقيل ابن
- عبد الله بن غفار واسم أمه رملة بنت الوقيعه غفاريه أيضا . روى عنه
- أنس وابن عباس وزيد بن وهب . توفى بالربذة سنة ٣١ هـ .
- الاصابه ٦٢/٤
- (٢) تكسرت عكن : العكن : من تمكن البطن أى تشنى لحمه سمن وتكسرت
- من الكسر . الجزء من العضو ومعناه سمن حتى أصبح ينفصل أعضاء
- بطنه عن بعضها . أنظر المنجد ص ٥٢٣ / ٦٨٥
- (٣) صحيح مسلم ١٩٢٢/٤
- (٤) الرمق : معناه بقية الحياة . أنظر المنجد ص ٢٨٠
- (٥) راجع مذهب الشافعية :

١ - روضة الطالبين ١٢٥/٩ ، ٢ - مغنى المحتاج ٤٥/٤

وكذلك مذهب المالكية موافق للشافعية أنظر الكافى ١٠٩٦/٢

٥/٢ ( فصل رابع )

إذا ألقاه في نار مؤججه أو ألقى عليه نارا أججها فهذا على ضربين :

أحدهما : أن لا يقدر على الخروج منها حتى يموت فيها وذلك

(١)

لاحدى خمسة أحوال :

١- إما أن يلقيه في حفرة :

٣١/ب قد أججها ، ٢- وأما أن يربطه فلا يقدر مع الرباط على الخروج منها .

٣- وأما أن يقف في طرفها فيمنعه من الخروج ،

(٢)

٤- وأما أن يتشبب بدنه فيعجز عن النهوض عنها ،

٥- وأما أن يطول مدى النار فلا ينتهي الى الخروج منها . فهذا قاتل

عند وهو أشد القتل عذابا ولذلك عذب الله تعالى بالنار من عصاه .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم " لا تعذبوا عباد الله بعذاب الله

(٣)

فعليه القود "

(١) ~~الأولى أحد بالتنكير لأن الذي بعده مذكر~~

(٢) في الأصل فيها والصواب ما أثبتناه .

(٣) المصنف روى هذا الحديث بالمعنى والحديث كما في صحيح البخاري

مع فتح الباري " ان النار لا يعذب بها الا الله " وفي لفظ " لا ينبغي

لأحد أن يعذب بالنار الا رب النار " وهو مقتضب من حديث طويل :

أنظر فتح الباري ١٤٩/٦ .

والضرب الثاني : أن يقدر على الخروج منها فهذا على ضربين :  
أحدهما : أن لا يخرج مع قدره على الخروج حتى يموت فلا قود  
عليه وفي الدية قولان : ممن أذن لغيره في قتله أحدهما : عليه  
الدية كما لو قدر على مداواة جرحه فامتنع من الدواة حتى مات وجبت  
الدية .

والقول الثاني : لا دية عليه وعليه أرش ما لفحته النار عند القائه  
فيها لأن التلف باستدامة النار التي ينتسب استدامتها اليه دون  
ملقيه وخالف تركه لدواة الجرح لأنه لم ينسب الى زيادة عليه .  
والضرب الثاني أن يخرج منها حيا ثم يموت بعد الخروج فهذا  
على ضربين : أحدهما : أن يكون تشييط <sup>(١)</sup> بدنه باقيا الى الموت  
فعليه القود كالجرح اذا مات منه قبل أن يندمل ، والضرب الثاني :  
أن يبرأ من التشييط فلا قود فيه كالجرح اذا مات بعد اندماله وعليه  
<sup>(٢)</sup> أرش ما لفحته النار وشييطت جسده .

---

(١) التشييط من شاط أي احتراق . أنظر المنجد ص ٤١١

(٢) هذه التفاصيل موجودة في كتب الشافعية . أنظر :

١ - الشامل ٧/٦

٢ - مغنى المحتاج ٨/٤

٣ - الروضة ١٣٢/٩

إذا ألقاه في الماء فغرق فيه فهذا على ضربين : أحدهما : أن  
(١)

يلقيه في لجة بحر يبعد ساحله فهذا قاتل عمد وعليه القود سواء

كان يحسن العموم أو لا يحسن لأنه بالعموم لا يصل إلى الساحل مع  
(٢)

بعده ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم " البحر نار في نار "

(٣)

فشبهه بالنار لا تلافه وأغزى عمر بن الخطاب رضى الله عنه جيشا في

(٤)

البحر وأمر عليهم عمرو بن العاص فلما عاد سأله عن أحوالهم

(٥)

فقال : دود على عود بين غرق أو فرق فالتى على نفسه أن

(٦)

لا يخزى في البحر أحدا "

(١) اللجة جمع لج . معظم الماء بمعنى ألقاه في عمق البحر .

أنظر المنجد ص ٧١٣

(٢) المصنف روى هذا الحديث بالمعنى ولفظ الحديث كما في مسند

الامام أحمد البحر من جهنم وفي رواية البحر هو جهنم .

أنظر المسند ٢٢٣/٤ ورواه أبو مسلم الكجى في سننه عن يعلو بن

أميه من كتاب فيض القدير شرح الجامع الصغير ٢١٥/٣ دار

الحديث .

(٣) تقدمت ترجمته ص ٩١ وهذه الخزوه هي :

(٤) عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم ابن كعب بن لؤى القرشى السهمى

أمير مصر كنى أبا عبد الله وأبا محمد أبيه النابغة من بنى غنزة

صحابى جليل وترجمته تطرأ . توفي سنة ٤٣ هـ أنظر الاصابه ٢/٣

(٥) لحل معناها الفرع أى هم ما بين غريق وفزع . أنظر المنجد ص ٥٧٩

(٦) لم أقف على تخريجيه .

والضرب الثانى : أن يلقيه فى نهر أو فى بحر يقرب من الساحل  
فهذا على ضربين أحدهما : أن يربطه أو يثقله حتى لا يقدر على  
الخلاص من الماء <sup>(١)</sup> فغير فعلية القود أيضا كالملقى فى لجة البحر .

والضرب الثانى : أن يكون مطلقا غير مربوط ولا مثقل فهذا على  
ضربين : أحدهما أن لا يحسن العموم فعلية القود أيضا لأنه  
لا يقدر على الخلاص ، والضرب الثانى : أن يحسن العموم فلا  
يحموم فلا قود فيه لأنه قدر على خلاص نفسه فصار متلفا لها ،  
واختلف أصحابنا فى وجوب الدية فخرجها بعضهم على قولين كالملقى  
فى النار اذا قدر على الخروج منها ومنع الباقون من وجوبها قولا  
واحدا وفهروا بين الماء والنار بأن الالتقاء فى النار جنائية متلفسة  
لا يقدم الناس عليها مختارين ، وليس

٣٢/ب الالتقاء فى الماء لمن يحسن العموم جنائية عليه لأن الناس قد يحمومون

فيه مختارين لتبرد أو تنظيف فلا ينسبون الى تفريط .

فلو ألقاه فى الماء فالتقه الحوت فهذا على ضربين :

---

(١) معنى الضرب . هو الانسان الخير المجرب وهو الشاب الذى  
لا خبرة له . أنظر المنجد ص ٥٤٦ ومختار الصحاح ص ٤٧١ .  
والحبراة هكذا فى النسخة التى بىدى والتى لا توجد سواها ولعل  
الصواب كالخر أولكونه غرا . اهـ محقق .

أحدهما : أن يكون الالتقاء في ذلك الماء غير موجب للقود على  
(١)  
ما فصلناه فلا قود فيه إذا ألتقمت الحوت لأنه تلف من غيره وعليه الدية  
لأنه سبب من جهته أفضى الى تلفه ،

والضرب الثاني : أن يكون الالتقاء في ذلك الماء موجب للقود فالتقمة  
الحوت قبل التلف ففي وجوب القود قولان : أحدهما : وهو  
ظاهر منصوص الشافعي عليه القود لأنه لو لم يلتقمت الحوت لوجب فلم  
يسقط بالتقمة .

(٢)  
والقول الثاني : حكاه الربيع أنه لا قود عليه لأن مباشرة تلفه حصلت  
بغير فعله وتلزمه الدية ، ومن أصحابنا من حمل القولين على اختلاف  
حالتين فالقول الذي أوجب فيه القود محمول على نيل مصر الذي  
يغلب عليه التماسيح فلا يسلم منها أحد والقول الذي سقط فيه القود  
(٣)  
محمول على غيره من الأمصار والأنهار التي تخلو غالبا من مثله .  
(٤)

- 
- (١) في الأصل توجد كلمة ( عليه ) ولا معنى لها زائده .  
(٢) الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي مولا هم أبو محمد  
المؤذن صاحب الشافعي وراوى كتبه من مشائخ الشافعيين الكبار عن  
الشافعي وعبد الله بن وهب وعنه أبو داود والنسائي . ولد سنة ١٧٤  
وتوفي سنة ٢٧٠ هـ أنظر ط ٢٤٩/١ .  
(٣) في الأصل الذي وما أثبتاه هو الصواب .  
(٤) هذه التفاصيل موجودة أنظر : الشامل ٧/٦ ،  
والروضه ١٣٢/٩ والمهذب ١٧٦/٢

٢/٥ ( فصل )

إذا أرسل عليه سبعا فافترسه فهذا على ضربين : أحدهما : أن لا يقدر على الخلاص منه لقصور خطوته عن وثبة السبع فعليه القود لأنه بمثابة من أرسل سبعا قاتلا ، والضرب الثاني : أن يقدر على الخلاص منه اما بسرعة العدو واما بالدخول الى بيت

أ/٣٣ أو بالصعود الى شجرة فهذا على ضربين : أحدهما أن يكون مضجوف القلب أما بصغر أو بلة <sup>(١)</sup> يد هش في مثل ذلك عن توقيه فالقود فيه واجب لأنه عاجز عن الخلاص وان قدر عليه غيره .

والضرب الثاني : أن يكون ثابت النفس قوى القلب يقدر على الخلاص فلم يفعل حتى افترسه فهذا على ضربين : أحدهما : أن يقصف السبع <sup>(٢)</sup> بعد ارساله زمانا ثم يسترسل فلا قود ولا دية لأن حكم ارساله قد انقطع بوقوفه فصار هو المسترسل بنفسه .

والضرب الثاني : أن يسترسل عليه مع ارساله من غير توقف فلا قود لمقدرته على الخلاص وفي وجوب الدية وجهان : يخرجان

---

(١) البله : ضعف عقله وعجز رأيه . أنظر المنجد ص ٤٩

(٢) في الأصل بقدر وما أثبت أنه هو الصواب .

(١) من القولين المتقدمين : أحدهما : لا تجب لأن قدرته على

الخلاص تقطع حكم الارسال ، والوجه الثانى : تجب عليه الدية

لا اتصال التلف بالارسال . فأما اذا كتفه وألقاه فى أرض مسبحه

(٢) فافتروه السبع فلا قود عليه ولا دية ويكون كالممسك والذابح لا يجب

على المسك قود كذلك ها هنا ، واذا وجب عليه القود بالارسال

السبع عليه فهو معتبر بتوحيه السبع له . فأما ان جرحه السبع

فمات من جراحته لم يخل جراحه من ثلاثة أقسام : أحدها أن

يقتل مثلها فى الغالب فعليه القود . والثانى أن لا يقتل مثلها

فى الغالب فلا قود ولا دية . والثالث أن يقتل مثلها ولا يقتل

فعليه الدية دون القود .

٣٣/ب فأما اذا ألقى عليه حية فنهشته فهذا على ضربين :

(٤) أحدهما : أن يلقيها بين يديه فلا ضمان عليه بخلاف السبع لأنه  
يضرى <sup>(٥)</sup> والحية تهرب ،

(١) تقدمت القولان : ص

(٢) أى محل السباع

(٣) أى يقتل القاتل ولا شىء على المسك ويعزر أنظر الروضه ٩ / ١٣٣

(٤) يريد بكلامه هذا أن يدفع ما يرد عليه من اعتراض.

(٥) فى الأصل لا . ومعنى يضرى أى لهج به وعدى عليه وطعم لحمه ودمه

ومعناه ان من طبعه الافتراض والعدو . أنظر المنجد ص. ٤٥ وترتيب

القاموس ٢٥/٣

والضرب الثاني : أن يلقيها على جسده فهذا على ضربين :

- (٢) (١) أحدهما : أن يكون نهشها موحيا مثل حيات الطائف وأفاعى مكسة  
(٣) (٤) (٥) (٦) وشعابين مصر وعقارب نصيبين فطليه القود ، والضرب الثاني : أن  
(٧) تكون غير موحية قد يسلم الناس منها كحيات السدود والماء ففيه قولان :  
أحدهما عليه القود اعتبارا بجنس القاتل ، والقول الثاني لا قود وعليه  
الدية لامكان السلامة والله أعلم . (٨)

- 
- (١) مدينة معروفية تقع شرق مكة وتبعد عنها ب ٨٨ كيلومتر منطقة مصيف  
تقع على قمة جبل غزوان .  
أنظر المنجد ص ٤٣٣ قسم الأعلام .
- (٢) الأفاعى هي الحيات أيضا ومكة معروفه قبلة المسلمين وبها المسجد  
الحرام .
- (٣) الشعابين هي الحيات .
- (٤) مصر جزء من افريقيا في الشمال منها تقع على البحر الأبيض المتوسط  
عاصمتها القاهرة .
- (٥) العقارب جمع عقرب ويبيد سامة لها من طرف ذنبها ابرة تلسع لسحا  
مؤلما وقد تؤدي الى الموت . أنظر المنجد ص ٥٢٠
- (٦) مدينة في ما بين النهرين تركيا حاليا . مذهب الآداب السريانية .  
أنظر المنجد ص ٧١١
- (٧) السد معروف هو الحاجز بين الشيتين ومنه سد الماء . أنظر المنجد  
ص ٣٢٦
- (٨) أنظر تفاصيل هذه المسائل في كتب الشافعية : ١ - الروضة ١٤٣/٩ -  
٢ - الشامل ٧/٦ - ٣ - مغنى المحتاج ٧/٤

٣ / ( مسئلة )

---

قال الشافعي رحمه الله : " ولو قطع مريه <sup>(١)</sup> أو حلقومه <sup>(٢)</sup> أو قطع

حشوته <sup>(٣)</sup> فأبأنها من جوفه أو صيره في حال المذبوح ثم ضرب

عنقه آخر فالأول قاتل دون الثاني " وهذا صحيح .

إذا كانت جناية الأول قد أتت على النفس بقطع حلقومه أو مريه

أو قطع حشوته فهو في حكم الميت لانتقاض بنيته التي تحفظ حياته

ولا حكم لما بقي من الحياة لأنها تجري مجرى حركة المذبوح التي

لا ينسب معها إلى الحياة ويجري مجرى الاختلاج <sup>(٤)</sup> وإن كانت

أقوى ، فلو جاء آخر بعد أن صيره الأول على هذه الحال فضرب

عنقه كان الأول قاتلا يجب عليه القود أو الدية .

٣٤ / أ والثاني عابثا يجري مجرى ضرب عنق ميت فلا يجب عليه قود ولا

دية لكن يحزرأه بل لانتهاكه الحرمة التي يجب حفظها في الحي

والميت وسواء كان مع جناية الأول يتكلم أولا يتكلم لأن كلامه مع انتهاكه

---

(١) المري\* هو مجرى الطعام والشراب .

أنظر المختار الصحاح ص ٦٢٠

(٢) هو مجرى النفس . أنظر المختار ص ١٥٠

(٣) هو بكسر الحاء وفتحها لأمعاء . أنظر ص ١٣٨ من المختار

(٤) هي الحركة غير طبيعيه .

الى هذه الحال يجرى مجرى الهذيان الذى لا يصدر عن عقل

صحيح ولا قلب ثابت .

(١) (٢)

( حكى ابن أبى هريرة أن رجلا قطع وسطه نصفين فتكلم واستسقى

ماء فسقى وقال هكذا يفعل بالجيران ) وهذا ان صح فهو كلام

تصور فى النفس قبل قطعه فنطق به اللسان بعده فلم يجر عليه

(٣)

حكم .

ولو وصى لم تعض وصيته ولا يصح منه اسلام ولا كفر وهكذا لو افترسه

سبع فقطع حشوته أو قطع مريئه أو حلقومه ثم ضرب انسان عنقه فلا

قود عليه لأن السبع قد أتى على حياته والباقي منها غير مستقر فلم

يجر عليه حكم ، ومثاله فى مأكولة السبع اذا قطع حشوتها ثم ذبحت

(٤)

لم تؤكل لأن الباقي من حياتها غير مستقر فلم يجر عليها حكم الذكاة .

(١) فى الأصل أبو هريرة وما أثبتناه هو الصواب .

(٢) هو أبو على الحسن بن الحسين البغدادى المعروف بابن أبى هريرة

القاضى من فقهاء الشافعية الكبار تفقه على ابن سريج وأبى اسحاق

المروزى صنف شرح المختصر . توفى سنة ٣٤٥ هـ أنظر تفصيلا أكثر

من الطبقات ٢/٢٠٦

(٣) لحل هذه الحكاية أوردها فى كتابه ( شرح المختصر ) وهذه الحكاية

أوردها فى معنى المحتاج . أنظر ١٢/٤ فى الشرح .

(٤) هذه التفاصيل موجودة فى كتب الشافعية . أنظر : أ - الروضة ٩/١٤٤

ب - المذهب ٢/١٢٥

ج - الشامل ٦/٨

٤ / ( مسئلة )

قال الشافعي : ولو أجافه أو خرق أمعاءه ولم يقطع حشوته فبينها  
ثم ضرب آخر عنقه فالأول جرح والآخر قاتل ، وهذا صحيح ، إذا  
كانت جراحة الأول لم تأت على النفس ولا نقضت بنية الجسد وكانت  
الحياة معها مستقرة .

٣٤ / ب ثم ضرب عنقه آخر أو ذبحه أو قطع حشوته فالثاني هو القاتل يجب  
عليه القود أو الدية كاملة والأول جرح يؤخذ بحكم جراحته فإنان  
كانت ما فيه القود كقطع يد أو رجل أو شعبة موضحة اقتصر منه  
أو أخذت منه الدية . وإن كانت ما لا قود فيه أخذ منه ديتها ولا  
تدخل في دية النفس لاختلاف الجانبين ، وسواء كانت جراحة الأول  
ما يجوز أن يعيش منها أو لا يعيش لأنه باقى الحياة وإن قطع  
بموته منها فجرى مجرى المريض المدنف المقطوع بموته إذا قتل  
( ٢ )  
وجب القود على قاتله لأنه المباشر لنقض بنيته وإفاته حياته .  
( ٣ )  
وقد جرح عمر بن الخطاب رضوان الله عليه في موضعين من أمعاءه

- 
- ( ١ ) أى ضرب بطنه الى أن وصل الى الجوف .  
( ٢ ) الدنف بفتح الدال المعرض الملازم للإنسان . أنظر مختار ص ٢١٢  
( ٣ ) تقدمت ترجمته ص ٣١

فسقاه الطبيب لبنا فخرج من جرحه أبيض فقال له الطبيب أنت ميت .

فاعهد بما شئت فعهد بالشورى ووصى بوصايا وعاش ثلاثا ثم

(١)

مات رحمة الله عليه فأمضى المسلمون عهدوه ونفذوا وصاياه .

قال الشافعي : فلو قتله أحد في تلك الحال كان قاتلا وبريء الذي

جرحه من القتل وهكذا لو افترس السبع رجلا فجرحه جرحا يحمش

منه أولا يحمش لكته باقى الحشوة والحلقوم ف ضرب عنقه رجل أو ذبحه

أو قطع حشوته وجب عليه القود لأنه هو الناقض لبنيته . والمفسوق

لحياته ، ولو تقدمت جناية الرجل عليه فجرحه جرحا يحمش .

أ/٣٥ منه ثم أكله السبع فلا قود على الجراح لأن نقض البنية وفوات الحياة

كان من غيره ويؤخذ الجراح بالقصاص من جرحه ان كان في مثله قصاص

(٢)

أودية جرحه ان لم يكن فيه قصاص ، ومثال ذلك في فريسة السبع

أن يجرح بهيمة لا تعيش من جراحتة لكنها باقية الحلقوم والحشوة

(٤)

(٣)

فتذكى حل أكلها لو رودها على حياة مستقره وان لم تدم .

---

(١) أنظر تفاصيل أكثر في حادث وفاة الفاروق في : الكامل ٢٦/٣ واتمام

ص ١٣٨

(٢) أى نظير

(٣) في الأصل بالألف الممدوه .

(٤) أنظر هذه التفاصيل في : الروضه ١٤٦/٩

المهذب ١٢٥/٢

الشامل ٨/٦

هـ / ( مسئلة )

قال الشافعى : ولو جرحه جراحات فلم يموت

حتى عاد اليه فذبحه أو ضرب عنقه صار الجراح نفسا وهذا صحيح .  
إذا ابتدأ الجاني فجرحه جراحات لم يموت منها وكانت على حالهما  
لم تتدخل حتى عاد اليه فذبحه أو ضرب عنقه فعليه القود في الجراح  
وفي النفس وتدخل دية الجراح في دية النفس ولا يلزمه أكثر منها ،  
وقال أبو سعيد الأصبخري <sup>(١)</sup> وذكره أبو العباس ابن سريج <sup>(٢)</sup> أن دية  
الجراح لا تدخل في دية النفس كما لم يدخل قود الجراح في قود  
النفس فيؤخذ بدية الجراح ودية النفس كما أقيد بالجراح أقيس  
وبالنفس . وهذا خطأ لأن جناية الواحد إذا لم تستقر بنى بعضها  
على بعض ودخل الأقل في الأكثر فإذا صارت بعد الجراح نفسا كان  
مأخوذا بدية النفس ودخل دية الجراح فيها لأن دية الجراح لا تستقر  
إلا بعد انتهاء

٣٥/ ب سرايتها وهي قبل الاندمال غير منتهية فلذلك سقط ارشها وصار

داخلا في دية ما انتهت ،

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١٦٠ - ١٦١

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٦٠

فان قيل انما يعتبر الاند مال فيها لانقطاع سرايتها والتوصية بعد ها  
قطع لسرايتها فصارت كالاند مال : قيل التوحية عليه سراية الجراح  
ولم تقطعها والاند مال قطع سرايتها فافترا ، فأما قود الجراح فيجوز  
أن يستوفى <sup>(١)</sup> مع قود النفس ، واختلف أصحابنا في حكم استيفائه  
على وجهين : أحدهما : وهو قول أبي حامد الاسفرائيني <sup>(٢)</sup> أنه  
يستوفى به القصاص في النفس ليقابل القاتل بمثل فعله ولا يكسون  
ذلك قودا في الجراح فعلى هذا يكون القود في الجراح داخلا  
في قود النفس كما دخلت دية الجراح في دية النفس .  
والوجه الثانى : وهو قول الأكثرين أنه يكون قودا في الجراح يستوفى  
لأجلها <sup>(٣)</sup> لأجل النفس لتمييزها فعلى هذا لا يدخل قود الجراح في  
قود النفس وان دخلت دية الجراح في دية النفس ،

---

(١) المصنف دائما يكتب كلمة يستوفى بالألف المدودة والصواب  
بالألف المطوية .

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الاسفرائيني حافظ المذهب  
وامامه تفقه على ابن المرزبان والداركى والدارقطنى وعنه سليم الرازى  
ولد سنة ٣٤٤ هـ وتوفى ٤٠٦ هـ . أنظر الطبقات ٢٥/٣

(٣) لعل هذه الجملة زائدة مكرره . والصواب هكذا يستوفى لأجل النفس .

والفرق بينهما أن حكم القود أعم من حكم الدية لأن الجماعة يقادون  
بالواحد ولا يؤخذ منهم إلا دية واحدة فجاز لأجل ذلك أن تدخل  
دية الجراح في دية النفس وإن لم يدخل قود الجراح في قود  
النفس ، فأما إذا كان الجراح من رجل والتوحيمة من آخر أغسذ  
الجراح بحكم جراحته في القود والدية وأخذ الموحى بحكم القتل  
في القود

أ/٣٦ والدية ولم تدخل دية الجراح في دية النفس كما لم تدخل قود الجراح  
في قود النفس بخلاف الواحد وهو متفق عليه والفرق بينهما تفرد الواحد  
(١)  
وتمييز الاثنين .

.....

---

(١) أنظر هذه التفاصيل لكتب الشافعية :

- ١ - الشامل ٨/٦
- ٢ - المصذب ١٢٥/٢
- ٣ - الروضه ١٦٠/٩

٦ / ( مسألة )

( ١ )

قال الشافعي : ولو برأت الجراحات ثم عاد فقتله كان عليه ما على

الجراح منفردا وما على القاتل منفردا ، وهذا صحيح . لأن

الجراحات اذا اندملت وبرأت استقر حكمها في القود والدية فاذا

طراً بعدها القتل لم يسقط حكم ما استقر من قود وعقل لأن الحقوق ( ٢ )

المستقره لا تسقط بحقوق مستجدة كالديون والحدود فيستوفي قود

الجراح وديتها وقود النفس وديتها ولا تدخل دية الجراح في دية

النفس كما لم يدخل قود الجراح في قود النفس وسواء كانا مسن

واحد أو اثنين بخلاف ما لم يندمل في الفرق بين الواحد والاثنين

( ٣ )

لما قدمناه من التحليل بالاستقرار ، فلو اندمل بعض الجراح وبقي

بعضها حتى طرأت التوحيه سوى فيما اندمل بين الواحد والاثنين

( ٤ )

وفرق فيما لم يندمل بين الواحد والاثنين .

.....

( ١ ) برأ بفتح الراء وكسرهما أي شفى من المرض . أنظر المنجد ص ٣١

( ٢ ) عقل : أي الدية . أنظر المختار ص ٤٤٦

( ٣ ) تقدم ص

( ٣ ) أنظر هذه التفاصيل في الشامل ٨ / ٦

٧ / ( مسئلة )

قال الشافعى : ولو تدأوى المجرور فمات أو غاظ الجراح فى لحم

حى فمات فعلى الجانى نصف الدية لأنه مات من فعلين ، وإن

كانت الخياطة فى لحم ميت فالدية على الجانى ،

٣٦/ب وهذه المسئلة تشتمل على فصلين : أحدهما : فى التدأوى بسهم

والثانى فى خياطة الجراح .

فأما التدأوى بالسهم فلا يخلو حاله من أربعة أقسام : أحدها :

ما كان قاتلا موحيا فى الحال .

والقسم الثانى : ما كان قاتلا يتأخر قتله عن التوحية فى الحال .

والقسم الثالث : ما كان قاتلا فى الأغلب وإن جاز أن لا يقتل .

والقسم الرابع : ما كان غير قاتل فى الأغلب وإن جاز أن يقتل .

فأما القسم الأول وهو القاتل الموحى فى الحال فهذا هو قاتل نفسه

بالتوحية بعد جرحه بالجناية فيسقط عن الجراح حكم النفس فى القود

والدية ويلزمه حكم الجرح فى القود والدية كالجراح إذا تعقبه قاتل

موج وسواء تدأوى المجرور عالما بحاله أو جاهلا شربه أو طلاه على

ظاهر جسده إذا كان موحيا فى الحالين . (١)

---

(١) أنظر تفاصيل هذه الأقسام فى :

١ - الشامل ٨/٦ - ٢ - الروضة ١٦٤/٩ - ٣ - المذهب ١٧٥/٢

٧ / أ ( فصل )

---

وأما القسم الثانى وهو القاتل الذى لا يوحى فى الحال ويقتل فى  
ثانى حال فهذا مما يجوز أن تتقدم فيه سراية الجرح على سراية السم  
وجوز أن تتقدم سراية السم على سراية الجرح وليس أحدهما أغلب  
من الآخر فاستويا وصار القتل منسوبا اليهما فيعتبر حال التداوى  
بالسم فلا يخلو مستعمله من أن يكون عالما بحاله أو غير عالم بحاله ،  
فان لم يعلم بحاله فاستعماله عمد شبه الخطأ .

٣٧ / أ لأنه عامد فى الفعل خاطئ فى النفس فيسقط القود عن الجراح  
لأنه قد شارك فى النفس خاطئا ولا قود على العمد اذا شاركه  
الخاطئ وسواء كان المداوى هو المجرع أو غيره .

وان علم بأنه سم قاتل فعلى ضربين : أحدهما : أن يكون المداوى  
( ١ )  
به طبييا غير المجرع فيجب عليهما القود ، فان عفا عنهما الى الدية  
( ٢ )  
كانت بينهما نصفين لأنه مات من جنايتهما بفعل تعداه فصار

كالجارحين ،

---

( ١ ) فى الأصل طبيب بالرفع والصواب ما أثبتناه لأنه خبر كان .

( ٢ ) فى الأصل عنه والصواب عنهما لأن الكلام عائد على الاثنين .

والضرب الثاني : أن يكون المجرع هو المداوى لنفسه ففي وجوب  
القود على الجرح قولان : أحدهما : يقاد منه في النفس لمشاركته  
فيها للحامد ولا يكون سقوطه عن الشريك موجبا لسقوطه عنه كشریک  
الأب في قتل الابن ، والقول الثاني : أنه لا قود عليه في النفس  
وعليه نصف الدية وعليه الكفارة لأنه قد صار أحد القاتلين (١)  
فان أراد الولي أن يقتل منه في الجرح دون النفس نظر في الجرح فان  
لم يكن فيه قصاص اذا انفرد كالجائفة فلا قصاص عليه لانفراد حكمه  
بسقوط القود في النفس ، وان كان الجرح مما يوجب القصاص اذا  
انفرد كالموضحة أو كقطع يد أو رجل ففي وجوب القصاص منه مع  
سقوطه في النفس وجهان : أحدهما : وهو قول أبي العباس بن  
(٢)  
سريع لا يجب ويسقط لسقوطه في النفس لأنه اذا انفرد عنها روى  
فيه الا ندم مال فلم يندمل .

---

(١) هكذا في الأصل ولعدم وجود نسخه أخرى نوضح مراد المؤلف

والمعنى أنه لا يضمن النفس لأنه شريك من لا يضمن . أنظر :

الروضه ١٦١/٩

والمهذب ١٢٥/٢

والمغنى ٢١/٤

(٢) أنظر ترجمته ص ١٦٠

٣٧/ب والوجه الثانى : يجب فيه القصاص لأنه قد انتهت غايته بالموت  
فصار كالمندمل : فعلى هذا لا يخلو حال الجرح المستحق فيه  
القصاص من ثلاثة أقسام : أحدها : أن يكون دية مثله نصف دية  
النفس كاحدى اليدين أو الرجلين فقد استوفى الولي بالاقتصاص منه  
جميع حقه لأنه استحق نصف دية النفس وقد استوفاه بقطع احدى  
اليدين ، والقسم الثانى : أن يكون ديته أقل من نصف النفس  
كالاصبع فيها عشر دية النفس فاذا اقتص منها استوفى بها خمس حقه  
من نصف الدية فيرجع عليه بالباقي منها وهو أربعة أخماس النصف  
ليستكمل بها جميع النصف .

والقسم الثالث : أن تكون ديته أكثر من نصف الدية ففيه وجهان :  
(١)  
أحدهما : وهو قياس أبى سعيد الاصطخرى يقتص منه وان زاد  
على دية النفس لانفراده بالحكم عند سقوط القود فى النفس كما لسو  
انفرد بالاندمال .

(٣)  
والوجه الثانى وهو عندى أشبه أنه لا يجوز أن يقتص بنصف الدية  
(٤) (٥)  
من الأعضاء الا ما قابلها لأنها تؤخذ بدلا منها .

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١٦٠ - ١٦١

(٢) فى الأصل عن والصواب ما أثبتناه

(٣) هذه من ترجيحات المؤلف المراد بأشبه أى بالمنصوص عليه .

(٤) أى الأعضاء .

(٥) أى الدية .

فعلى هذا تكون على ضربين :

أحدهما : ما أمكن تبحيضه وأن يستوفى منه بقدر حقه كاليد من  
إذا قطعها ففيها الدية ويمكن أن تؤخذ أحدهما وفيها نصف  
الدية فيها هنا يجب القصاص عليه في إحدى اليدين ويسقط فسخ  
الأخرى لأنه قد استوفى بها نصف

أ/٣٨ الدية فلم يجز أن يستزيد عليها فوق حقه ويكون مخرجا بين الاقتصاص  
من اليمنى أو اليسرى ولا خيار له في غير هذا الموضع ،

والضرب الثاني : ما لم يمكن تبحيضه كجدع الأنف وقطع الذكر  
فيسقط القود فيه لما تضمنه الزيادة على القدر المستحق مسن  
الدية .

.....

(١) في حكم السم إذا كان المتداوى به هو المجرع ، فان أراد الولي  
(٢) القود في الجرح كان على ما ذكرنا من الوجهين .

.....

---

(١) لأنه شريك من لا يضمن .

(٢) أنظر ص ل ٣٧ ب

٧/ب (فصل)

وأما القسم الثالث من أقسام السم وهو القاتل في الأغلب وان جواز  
أن لا يقتل فهذا قد يجوز أن يموت من الجرح دون السم ويجوز أن  
يموت من السم دون الجرح وليس أحدهما أغلب من الآخر فجري السم  
مجري الجرح الآخر والحكم على مستعمله على ما مضى ، لكن اختلف  
أصحابنا فيه هل يكون في حكم العمد المحض أو خطأ العمد على  
وجهين : أحدهما : أنه في حكم خطأ العمد لأن المقصود به  
التداوى فصار خطأ في القصد عدا في القتل يسقط القود عمن  
الجرح في النفس ويجب عليه نصف الدية مع الكفارة لأن جرحه صار  
قتلا ويكون حكم شريك عمد الخطأ كشريك الخطأ في سقوط القود ، فان  
أراد الولي القصاص في الجرح لم يكن له ذلك وجهها واحداً لأن شريك  
الخطأ في الجرح كشريكه في النفس ،

والوجه الثاني : أن السم يكون في حكم العمد المحض فعلى

(١)

٣٨/ب هذا في وجوب القود على الجرح قولان على ما مضى ، يقاد من نفسه

(٢)

في أحدهما لخروجها بعمد محض ولا يقاد منها في القول الآخر لسقوطه

(١) ص ٢٠٢

(٢) في الأصل سقط لفظ القول .

٧/ج ( فصل )

---

وأما القسم الرابع من أقسام السم وهو أن لا يقتل في الأغلب  
وان جاز أن يقتل فهذا خطأ محض اشترك فيه عد محض فيسقط.  
القول عن الجرح في النفس والجرح ويجب عليه نصف الدية حالة  
مخلطه في ماله لأنها دية عد محض ولا يعتبر حكمها بشاركة  
( ١ )  
الخطأ المحض وتجب عليه الكفارة لأن جرحه صار قتلا ، فبان  
جهل حال السم ولم يعلم من أي هذه الأقسام الأربعة هو أجبر  
عليه حكم أخفها وهو هذا القسم الرابع لأننا على يقين منه وفسي  
شك من الزيادة عليه .

.....

---

( ١ ) في الأصل : حكمت بالنون ولعله بالها لأن المراد بها

الدية ، اهـ .

٥/٧ ( فصل )

وأما الفصل الثاني من فصول المسئلة وهو أن يخيط المجرور

جرحه فيموت فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يخاط في لحم ميت فلا تأثير لهذه الخياطة لأنها  
في اللحم الميت لا تؤلم ولا تسرى فيصير الجرح منفردا بقتله بسراية  
جرحه فوجب عليه القصاص في النفس ، فان عفا عنه فجميع الدية  
مغلظة حاله في ماله وعليه الكفارة ،

١/٣٩ والضرب الثاني : أن يخيط في لحم حي فالخياطة جرح والذي عليه  
جمهور أصحابنا أنه يجري عليه حكم العمد المحض ، وعندى أنه يجري  
عليه حكم عمد الخطأ لأنه قصد به حفظ الحياة فافضى به إلى التلف  
فصار عمدا في الفعل خطأ في القصد .  
فان قيل بهذا فالجرح قد صار قاتلا شريكا لعمد الخطأ فيسقط  
عنه القود وتجب عليه نصف الدية حاله مغلظة مع الكفارة وان قيل بما  
عليه الجمهور ان الخياطة عمد محض روعى من تولى الخياطة أو ابوتها  
فانه لا يخلو من أحد أربعة أقسام :

أحدها : أن يكون المجرور تولاها أو أمر بها ،  
( )  
والثاني أن يكون أبو المجرور تولاها ،

---

( ١ ) ما بين القوسين سقط من الأصل واشتبه من التفصيل . اهـ محقق حيث  
قال : فصل وأما القسم الثاني . . . الخ .

والثالث : أن يكون الامام تولاهـا أو أمر بهـا ،

والرابع : أن يكون أجنبى تولاهـا أو أمر بهـا .

فأما القسم الأول وهو أن يتولاهـا المجرع ففى وجوب القود

على الجارح قولان : أحدهما : عليه القود فى النفس اذا اعتبر

فى القود خروج النفس عن عمد محض ،

والقول الثانى : لا قود عليه اذا اعتبر فيه خروج النفس عن عمد

مضمون لأن عمد المجرع غير مضمون ، وكذلك الحكم لو تولاهـا

من أمره الجارح بهـا ولا يكون المأمور ضامنا لأنه فعله عن أمر من

يملك التصرف فى نفسه .

.....

٧/هـ (فصل)

وأما القسم الثاني : وهو أن يكون أبو المجرور تولاها فهذا على ضربين :

(١)  
أحدهما : أن يكون المجرور غير مولا عليه لبلاغه وعقله فيكون الأب ب/٣٩ ضامنا لنصف الدية ولا قود عليه لأنه لا قود للابن على أبيه وعلى الجارح القود في النفس قولا واحدا لأنه شارك في عمد مضمون ، فان عفا عن القود فعليه نصف الدية لأنه أحد القاتلين وعليه الكفارة لأن جرحه صار نفسا ..

والضرب الثاني : أن يكون المجرور مولى عليه بصغر أو جنون .

ففي ضمان الأب لها وجهان :

(٢) (٣)  
أحدهما : لا يضمنها تغليباً لحسن النظر بمقصود ولا يته فعلى هذا

في وجوب القود على الجارح قولان :

(٤)  
(أحدهما : عليه القود اذا روى مشاركته في عمد محض ، والثاني :

ليس عليه القود اذا روى مشاركته في عمد غير مضمون ،)

(١) هكذا في الأصل بالألف المدودة والصواب ما أثبتناه بالألف المطوية المنقلبه عن ياء .

(٢) في الأصل سقطت لا ولا يصح المعنى بدونها .

(٣) أى الدية .

(٤) في الأصل سقط ما بين القوسين وبعضها موجود ولكن محرف لفظا =

والوجه الثاني : أن الأب ضامن لها <sup>(١)</sup> تغليباً للفعل المضمون فعلى  
هذا يجب على الجارح القود في النفس قولاً واحداً لأنه ششارك  
في عدد مضمون ، وكذلك لو تولاهما من أمره الأب لأن للأب فسي  
النظر على ولده ما ليس لغيره .

.....

---

= ومعنى . والصواب ما أثبتناه .

(١) في الأصل ضامناً بالنصب والصواب بالرفع لأنه

خبر إنَّ

٧/و ( فصل )

وأما القسم الثالث وهو أن يتولاها الامام أو من يقوم مقامه من خلفائه

أو من يأمر الامام بها لأن أمر الامام مطاع فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون المجرور غير مولى عليه لبلوفه وعقله فعلى الامام

القود لا قدامه على ما لا نظره فيه ، فان عفا عنه كان عليه نصف الدية

حالة في ماله والكفارة وعلى الجارح القود في النفس لأنهما قاتلا

عمد .

٤٠/أ والضرب الثاني : أن يكون المجرور مولى عليه بصغر أو جنون ففسى

وجوب القود قولان : ذكرهما الشافعي في قطع السلعة أحدهما :

عليه وعلى الجارح القود فان عفا عنهما كان على كل واحد منهما نصف

الدية حاله في ماله والكفارة ، والقول الثاني : لا قود على الامام

لشبهة ولايته وعليه نصف الدية واين تكون على قولين : أحدهما ففسى

ماله والكفارة .

والثاني في بيت المال والكفارة في ماله كما لو عزر فتلّف المعزّر ،

فأما الجارح فعليه القود قولاً واحداً لأنه شارك في عمد مضمون ،

فأما الأمور بها من قبل الامام فمنسوب الفعل الى الامام لما يجب على

الأمور من التزام الطاعة .

٧/ز ( فصل )

وأما القسم الرابع وهو أن يتولاها أجنبي أو من لا ولاية له عليه  
من أقاربه فهما سواء ولا يخلو حاله من أحد أمرين : أما أن  
يتولاها بنفسه أو يأمر بها غيره فإن تولاها بنفسه كان عليه القود  
وعلى الجارح معا لأنهما قاتلا عمد والدية بينهما نصفين ، وإن  
أمر بها غيره وجب القود على المأمور لأنه لا شبهة له في طاعة الأمر  
وعزّز الأمر لمعاونته على ما أفضى إلى القتل ووجب القود على الجارح ،  
فإن عفا عنهما كانت الدية بينه وبين المأمور نصفين وعلى كل  
واحد منهما كفارة .

.....

٢/ح ( فصل )

٤٠/ب وإذا اختلف الجرح والولى فى الخياطة فقال الولى كانت فى لحم ميت فعليك القود أو جميع الدية وقال الجرح بل كانت فى لحم حيّ فليس على الا نصف الدية عندما البينه فالقول قول الجرح مع يمينه وليس عليه الا نصف الدية لأمرين : أحدهما أننا على يقين من وجوب النصف وفى شك من الزيادة ،

والثانى : أن الأصل حياة اللحم حتى يطرأ عليه الموت فصار الظاهر مع الجرح دون الولى ، ولو اختلفا فى الدواء فقال الجرح كان سما موحياً وليس على الا دية الجرح ولا قود فى النفس وقال الولى بل كان دواء غير قاتل وأنت القاتل فعليك القود أو دية النفس فالقول مع عدم البينه قول الولى دون الجرح وعلى الجرح القود فى النفس أو جميع الدية لأمرين اقتضيا عكس ما اختلف فيه من الخياطة .

أحدهما : أننا على يقين من جناية الجرح وفى شك من غيرها ،  
والثانى : أن الظاهر فى التداوى أنه بالنافع دون القاتل فصار الظاهر هو المقلب . والله أعلم . (١)

---

(١) أنظر هذه التفاصيل فى الرضه ١٦٤/٩

٨ / ( مسئلة )

قال الشافعى : ولو قطع يد نصرانى فأسلم ثم مات لم يكن قصود  
(١)

لأن الجناية كانت وهو ممن لا قود فيه وعليه دية مسلم ولا يشسبه  
(٢)

المرتد لأن قطعه مباح كالحمد والنصرانى يده ممنوعه .

وهذا كما قال : اذا قطع مسلم يد نصرانى فأسلم ثم سرى القطع ١/٤١

الى نفسه فمات لم يجب فيه القود ووجب فيه دية مسلم اعتبارا فسى

القود بحال الجناية وفى الدية باستقرار السراية، وانما اعتبر فسى

القود بحال الجناية لأمرين :

أحدهما : أنه لما كان النصرانى لو قطع يد نصرانى ثم أسلم القاطع

ومات المقطوع لم يسقط القود عن القاطع باسلامه اعتبارا بوجوبه

حال الجناية وجب اذا انعكس فى المسلم اذا قطع يد نصرانى ثم

أسلم المقطوع أن لا يجب على القاطع القود اعتبارا بسقوطه عنه حال

الجناية .

---

(١) فى الأصل توجد زيادة كلمة ( الدية ) وهى لا معنى لها

وما أثبتناه هو الصواب .

(٢) لأن قتل المرتد مباح .

(١)

والثاني : انه لما صح في هذه الجناية اسقاط بالكفر عند الجناية

(٢)

وايجاب بالاسلام عند السراية وجب أن يغلب حكم الاسقاط على

(٣)

حكم الايجاب لأنه يصح فيه اسقاط ما وجب ولا يصح فيه ايجاب ما سقط

واعتبرنا في الدية استقرارها بعد السراية لأمرين :

أحدهما : انه لما اعتبرنا استقرار السراية فيما زاد في الموضحة اذا

صارت نفسا في ايجاب الدية الكاملة بعد أن وجب نصف عشرها . . .

وفيها نقص بقطع اليدين والرجلين اذا سرت الى النفس في ايجاب

دية واحدة بعد وجوب ديتين وجب أن يكون بمثابة ما حدث

من زيادة بالاسلام ، والثاني : حدوث الزيادة في المضمون ملتزمة

(٤)

٤١/ب زيادة المصوب فلما ذكرنا من هذين وقع الفرق في اعتبار القود

بحال الجناية واعتبار الدية بعد استقرارها بالسراية ، وهكسذا

(٥)

لوجع الحر عبدا فاعتق ثم مات لم يجب عليه القود لأنسه

---

(١) أي اسقاط القود والمراد به مسأله : قطع المسلم يد النصراني

(٢) أي ايجاب القود والمراد به في حالة قطع النصراني يد نصراني

ثم يسلم يقاد باعتبار حال الجناية .

(٣) لأنه كباب الحدود يغلب الاسقاط بالشبهة .

(٤) المراد به المسألتين وهما : مسألة الموضحة ، وقطع اليدين والرجلين .

(٥) لأن المعتبر حال الجناية .

جرحه وهو عبد ووجب عليه دية حر لا استقرارها فيه وهو

(١)

حسر .

.....

(١) أنظر تفاصيل هذه المسئلة في الكتب الآتية وغيرها :

١ - الروضة ١٥٠/٩

٢ - الشامل ٩/٦

٣ - قليوب وعميره ١١٠/٤

وبستحسن أن نضيف هنا فائدة ذكرها قليوب وعميره قال :

(فصل في تغيير حال المجرور وما معه ومسائله مبنية على ثلاث

قواعد :

أولها : كل جرح وقع غير مضمون لا ينقلب مضمونا بتغيير الحال في

الانتها .

ثانيها : كل جرح مضمون في العالمين فالعبرة في قدر الضمان

بالانتها .

ثالثها : أن يعتبر في وجوب القود المكافأة من أول أجزاء الفعل .

إلى الانتها . وفي حال رابع وهو عكس القاعدة الأولى : أي

أن كل جرح مضمون لا ينقلب غير مضمون بتغيير الحال كالردة لا بعد

الجرح . اهـ .

أنظر قليوب وعميره ١١٠/٤

٨/أ (فصيل)

فأما اذا جرح المسلم مرتدا فأسلم المرتد ثم مات لم يجب فيه قود ولا دية فشابه النصراني اذا أسلم في سقوط القود اعتبارا بحال الجناية وخالفه في الدية في ترك الاعتبار بها عند استقراره<sup>(١)</sup> بالسراية والفرق بينهما أن نفس النصراني مضمونه يحقن دمه فضمن ما حدث بالاسلام من زيادة دية ونفس المرتد هدر غير مضمونه فصار ما حدث من سرايتها في الاسلام هدرًا غير مضمون كالسارق اذا سرى الى نفسه التقطع لم يضمن لأن قطعه غير مضمون وكالحرس اذا قطعت يده فأسلم ثم مات لم يضمن بقود ولا دية لأنه عند الجناية غير مضمون بقود ولا دية ، فأما اذا جرح مقرا بالزنا وهو محصن فرجع عن اقراره<sup>(٢)</sup> ثم مات ففي ضمان نفسه وجهان حكاهما ابن أبي هريرة أحدهما : لا يضمن بقود ولا دية لا باحة نفسه وقت الجناية كالمرتد ،

والوجه الثاني : يضمن دية

٤٢/أ وان جرى عليه حكم الاباحة وقت الجناية ، والفرق بينه وبين المرتد أن

المرتد مباح الدم الا أن يتوب من رده والزاني محظور النفس الا أن يقيم على اقراره .<sup>(٣)</sup>

(١) أي بين النصراني والمرتد .

(٢) أنظر ترجمته ص ١٩٠

(٣) أنظر تفاصيل هذه المسألة في : قليوبي وعميرة ١٠٥/٤ والمغني ١٥/٤

والروضة ١٤٨/٩

٩ / ( مسئلة )

---

قال الشافعى : ولو أرسل سهما فلم يقع على نصرانى حتى أسلم

( ١ )  
أو على عبد فلم يقع عليه حتى اعتق لم يكن عليه القصاص لأن نحلته

كانت ولا قصاص وفيه دية حر مسلم والكفارة ، وكذلك المرتد يسلم

قبل وصول السهم لتحول الحال قبل وقوع الرمية ،

جمع الشافعى فى ارسال السهم بين ثلاث مسائل وضم اليها

( ٢ )

أصحابنا رابعه بظاهر استمرار القياس ،

فأحداها : مسلم أرسل سهمه على نصرانى فأسلم ثم وصل السهم

اليه فمات ،

والثانية : فى حر أرسل سهمه على عبد فاعتق ثم وصل السهم اليه

فمات فلا قود فيهما على المسلم والحر اعتبارا بارسال السهم لأن

المسلم أرسله على نصرانى والحر أرسله على عبد وعليهما دية مسلم

( ٣ )

ودية حرا اعتبارا بوصول السهم .

---

( ١ ) أى ملته ود يانته . وهو هكذا فى الأصل وفى المختصر ( تخلية )

أى خروج السهم والمجنى عليه لا زال غير مسلم . والمعنى صحيح

١ . هـ معقق . أنظر المختصر مع الأم ٢٣٨ / ٨

( ٢ ) فى الأصل يظهر أى غير مدود ومعناه بالقياس الظاهر لأن القياس

أما ظاهر وأما خفى .

( ٣ ) أنظر تفصيل هذه المسئلة فى معنى المحتاج ٢٣ / ٤ والروضه ١٦٧ / ٩

والبيان ٣ / ٨ وتنتمى الإبانة ٤ / ٨ والمستظهرى ص ١٨١

(١)  
وقال أبو حنيفة : اذا اعتق العبد بعد ارسال السهم وقبل الاصابة  
ففيه قيمته لسيد ه اعتبارا بارسال السهم دون الاصابة . وأما الكافر  
فد يته ودية المسلم عنده سواء ، وهذا فاسد لأن النصراني لم يصل  
السهم اليه الا بعد اسلامه والعبد لم يصل السهم اليه الا بعد عتقه  
(٢)  
وقد ذكرنا أن القود معتبر بحال الجناية وهو وقت الارسال والدية  
معتبره بحال الاستقرار وهو الاصابة

٤٢/ب فأما ما ظهر فيه اشتباه القياس فمسئلتان اتفق أصحابنا في احدهما  
وظهر خلاف في الأخرى ، فأما التي اتفق أصحابنا عليها مع ظهور  
الاشتباه فيها فهي في مسلم أرسل سهمه على مرتد فأسلم ثم  
وصل السهم اليه فمات قال الشافعي لا قود عليه اعتبارا بارسال  
السهم وعليه الدية اعتبارا باصابة السهم .

(١) أنظر ترجمته ص ٩٠ - وأنظر مذهبه في تبين الحقائق ١٢٥/٦  
وفتح القدير ٢٩٨/٨ ، أما محمد بن الحسن فمع الجمهور .  
ومذهب الحنابلة مطابق للشافعية أيضا . أنظر المغنى لابن قدامة  
٣٠٩/٨ وكذلك مالك أنظر كتاب الكافي ١٠٩٧/٢

(٢) ذكره في ص ٢١٢

وهذا مشتبه لأن ابتداء الجناية ان كان عند ارسال السهم فينبغي  
أن لا تجب فيه الدية لأنه كان عند ارساله مرتدا وان كان ابتداؤها  
عند الاصابة فينبغي أن يجب فيه القود لأنه كان عند اصابته مسلما ،  
( ١ )  
ولا يجوز أن يجعل ابتداؤها في سقوط القود عند ارسال وفي وجوب  
الدية عند الاصابة لتأنيدهما ، وهذا الاشتباه وان كان محتملا وكاد  
( ٢ ) ( ٣ )  
ابن أبي هريرة أن يخرج وجهها ثانيا انه لا قود ولا دية اعتبارا بحال  
الارسال كما اعتبر في النصراني والعبد حال ارساله ويحمل قول  
( ٤ )  
الشافعي ( وكذلك المرتد ) يعني في سقوط القود والدية معا  
وهذا الاحتمال وان كان لو قاله قائل مذهب فلم يصرح به من أصحابنا  
أحد لأن الدية تضمن ضمان الأموال فروعى فيها وقت المباشرة وذلك  
عند الاصابة والقود يضمن ضمان الحدود فروعى فيها وقت الفعل وذلك  
عند ارساله فلذلك سقط القود في المرتد اعتبارا بوقت ارساله  
ووجب فيه الدية اعتبارا بوقت الاصابة .

- 
- ( ١ ) أى الجناية  
( ٢ ) تقدمت ترجمته ص ١٦٢  
( ٣ ) فى الأصل قولا . وما أثبتناه هو الصواب .  
( ٤ ) لا داعى لتكلف احتمالات النص فهو ليس بقرآن أو سنة وأيضا النص  
واضح لأنه معطوف على حكم فينبغي أن يكون المعطوف مطابقا للمعطوف  
عليه .

وأما المسئلة الثانية من مسألتى الاشتباه فهى التى ضمها أصحابنا

الى الثلاث المنصوصات وظهر فيها من بعضهم خلاف وهى فى :

مسلم أرسل سهمه على حربى فأسلم ثم وصل السهم اليه فمات فقد جمع

أصحابنا بينه وبين المرتد فأسقطوا فيه القود اعتبارا بوقت الارسال

وأوجبوا فيه دية مسلم اعتبارا بوقت الاصابة ، وفرق أبو جعفر (١)

الترمذى بينه وبين المرتد فأسقط فى الحربى القود والدية معا وأوجب

فى المرتد الدية وأسقط القود فصار جامعا فيهما فى سقوط القود

ومفرقا بينهما فى وجوب الدية احتجاجا بأن قتل الحربى مندوب اليه

فى حق الامام وغيره وقتل المرتد منهى عنه الا فى حق الامام ، وهذا

الذى قاله الترمذى فاسد لأن اختلافهما من هذا الوجه لما لم يمنع

من تساويهما قبل الاسلام فى سقوط القود لم يمنع من تساويهما بعد

(٢)

الاسلام فى وجوب الدية .

---

(١) محمد بن أحمد بن نصر الترمذى شيخ الشافعية بالعراق ، سمع يحيى بن

كثير ويوسف بن عدى وعنه عبد الباقي وأحمد بن كامل له مؤلفات

منها كتاب : اختلاف أهل الصلاة . توفى سنة ٢٩٥ هـ أنظر الطبقات

٢٨٨ / ١

(٢) هذا مقصود المؤلف باستمرار القياس يعنى فهما استويا فى سقوط القود

فيستويان فى وجوب الدية .

١٠ / ( مسألة )

---

( ١ )  
ولو جرح مسلماً ثم ارتد ثم أسلم ثم مات فالدية والكفارة ولا قود للحال  
( ٢ )  
الحادثة ،

وصورتها في مسلم جرح مسلماً ثم ارتد ثم أسلم ثم مات مسلماً  
فلا يخلو زمان رده من أن تسرى فيه الجناية أولاً تسرى فان كان  
( ٣ )  
زماناً لا تسرى الجناية في مثله لقربه وقصره فالدية تامة لأن النفس  
تلفت من جناية وسراية وهو مضمون النفس في حال الجناية  
٤٣ / ب فوجبت أن تكمل فيه الدية ولا يؤثر فيها زمان الردة إذ ليس لسه  
تأثير في السراية . فأما القود ففيه قولان :  
أحدهما : يجب فيه القود لأنه لما لم تؤثر الردة في الدية لم تؤثر  
في سقوط القود .

والقول الثاني : يسقط القود في النفس لأنه قد صار بالردة في حال  
لومات عليها سقط القود فلم يستحقه بالانتقال عنها ،

---

( ١ ) في المختصر جرحه بالهاء ، وما أشبهه الماورى

هو الصحيح .

( ٢ ) الحال الحادثة هي الردة .

( ٣ ) في الأصل ( مثلها ) وما أثبتناه هو الصواب .

كالمبجوتة اذا ارتدت ثم اسلمت قبل موت زوجها لم ترثه لأنه لو مات في ردتها لم ترثه وعليها الكفارة في الأحوال لأنه قد ضمن دية النفس كيلا فصار قاتلا ، وان كانت الردة في زمان تسرى الجناية في مثله لطوله فلا قود فيه لأنه مستحق بضمان النفس في حال الجناية والسراية وبعض السراية المقابل لزمان الردة غير مضمون فصار الضمان مختصا بالجناية وبعض السراية وساقطا عن بعض السراية فسقط فسي الحالين لأن القود لا يتبع بعض وجري مجرى عفو أحد الوليين عن القود يوجب سقوطه في حقهما لأن القود لا يصح فيه التبعية فسي فاذا سقط القود فسي قدر ما يستحقه من الدية ثلاثة أقاويل :

أحدهما : جميع الدية لاعتبارها بحال الجناية واستقرار السراية وهو فيهما مسلم مضمون الدية فعلى هذا عليه الكفارة لأنه قاتل .

والقول الثاني : عليه نصف الدية لأنه مات من جناية وسراية ،

٤٤/أ بعضها مضمون وبعضها غير مضمون فصار كمجروح جرح نفسه ثم مات كان على جارحه نصف الدية وعلى هذا تجب الكفارة لأنه قد صار فسي حكم أحد القاتلين .

---

(١) بفتح الأول والثاني : بمعنى كامل وبمعنى كله .

أنظر المختار ص ٥٧٨

والمنجد ص ٦٩٨ وهو في الجمع والمفرد وهوليس بمصدر أو نعت .

والقول الثالث : عليه أرش الجرح ويسقط ضمان السراية لأن  
سراية الاسلام حادثة عن سراية الردة فصارت تبعا لها في سقوط  
الضمان فعلى هذا لا كفارة عليه لأنه على هذا القول جرح وليس  
بقاتل .

فاذا ثبت هذا فما استحق فيه من قود ودية فهو لوارثه لأنه مات  
(١)  
مسلمًا فوارثه .

.....

---

(١) أنظر تفاصيل هذه المسئلة في معنى المحتاج ٢٤/٤

والروضة ١٧٠/٩

والشامل ٩/٦

١٠/ أ ( فصل )

ويتفرع على هذه المسئلة أن تتعكس الردة فتكون من الجانبى دون  
المجنى عليه وهو أن يجرح مسلم مسلماً خطأ ثم يرتد الجارح ويرجع  
الى الاسلام ويموت المجروح فعلى الجارح جميع الدية دون القود  
(١)  
لأنه قتل مسلماً خطأ وما تحمله عاقلته المسلمون لها معتبر بزمان  
ردته فان كان يسيراً لا تسرى الجناية فى مثله تحملت العاقله عنه  
جميع الدية كما لو كانت هذه الردة فى المجروح تحمل الجارح جميع  
الدية ، وان كان زمان ردته كثيراً تسرى الجناية فى مثله ففيمما تحمله  
العاقله عنه ثلاثة أقاويل : أحدها أنه تحمل عنه عاقلته جميع الدية  
إذا قيل أنه يضمن فى ردة المجروح جميع الدية .

٤٤/ ب والقول الثانى : أنه تحمل عنه عاقلته نصف الدية ويتحمل الجانبى  
نصفها المقابل لزمان ردته إذا قيل انه يضمن فى ردة المجروح نصف  
الدية لأن عصية المسلمين يعقلون عنه ارش الجرح ويتحمل هو ما يأتى  
من دية النفس إذا قيل ان ردة المجروح توجب أرش جرحه .

.....

الدية

الدية

(١) أى الخلابة يعنى الضمير عائد الى الخلابة .

( ١١ ) / ( مسئلة )

---

قال الشافعي : ولو مات مرتدا كان لوليه المسلم أن يقتص بالجرح

( ٢ )

( ١ )

قال العزني القياس عندى على أصل قوله أن لا ولاية لمسلم على مرتد

( ٣ )

كما لا وراثة له منه ، الفصل .

وصورتها في مسلم جرح مسلما ثم ارتد المجرع ومات على ردة فلا

يجب في النفس قود ولا دية لأن تلفها كان بجناية في الاسلام وسراية

في الردة والردة تسقط حكم ما حدث فيهما من السراية فسقط بها

ما زاد على الجناية ولم يبق الا الجناية وليست على النفس فسقط حكم

النفس ، فأما الجناية الواقعة في الاسلام على ما دون النفس من جرح

( ٤ )

أو طرف فالمنصوص عليه من مذهب الشافعي ها هنا وفي كتاب الأم

( ٥ )

أنها مضمونه بالقصاص والارش وهو الصحيح الذي كان عليه جمهور

أصحابنا لحدوثها في الاسلام الموجب لضمانها وتكون الردة مختصة

بسقوط ما حدث من السراية .

---

( ١ ) هو اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو بن اسحاق العزني الامام

الجليل أبو ابراهيم ناصر المذهب روى عن الشافعي وضميم بن حماد

وجماعه وعنه ابن خزيمة والطحاوي وزكريا الساجي قال فيه الشافعي لو

نظر الشيطان لقلبه له عدة مؤلفات أهمها : كتاب المختصر المختصر

فيه علم الشافعي في المذهب . ولد سنة ١٧٥ هـ وتوفي سنة ٢٦٤ هـ .

أنظر الطبقات ١ / ٢٣٨ - أنظر له ترجمة مستقلة في المقدمة

( ٢ ) في الأصل من

( ٣ ) تكملة الفصل : ( وكما أن ماله للمسلمين فكذلك الولي في القصاص من =

(١)  
وقال أبو العباس بن سريج : يسقط القصاص ويجب الأرش لأن  
الجرح إذا ما صار نفسا دخل في حكمها وصارت تبعاً لها فإذا سقط  
القوق في النفس المتبوعة سقط في الجرح التابع .  
(٢) (٣)  
وحكى أبو حامد الأسفرائيني عن بعض أصحابنا وجهها ثالثاً أنه  
يسقط حكم الجناية في القصاص والأرش جميعاً لأنها لما صارت نفسا  
دخلت في حكمها وقد سقط حكم النفس فسقط حكم ما دونها وكذا  
المذهبيين فاسد ، وما تص عليه الشافعي أصح لأن الجناية أصل  
والسراية فرع فلم يسقط حكم الأصل بسقوط فرعه وان سقط حكم الفرع  
بسقوط أصله ألا ترى أنه لو جنى عليه في الردة وسرت في الاسلام  
(٤)  
سقط حكم السراية لسقوط حكم الجناية وكذلك إذا جنى عليه فسى  
في الاسلام وسرت في الردة ثبت حكم الجناية وان سقط حكم  
السراية . (٥)

- 
- = جرحه ولها لمسلمين : أنظر المختصر ٢٣٨ / ٨
- (٤) قالها في الأم ٤٨ / ٦
- (٥) القصاص خاص بالموضحة . اهش معناه إذا كانت الجناية مضبوطة  
كالموضحة ففيها القصاص وإذا كانت غير منضبطة ففيها الأرش .
- (١) تقدمت ترجمته ص ١٦٠
- (٢) في الأصل حكاً بالألف المدودة وما أثبتناه هو الصواب
- (٣) تقدمت ترجمته ص ١٩٤
- (٤) في الأصل جناً بالألف المدودة وما أثبتناه هو الصواب لأنها  
منقلبه عن ياء .
- (٥) قاعدة : يسقط حكم الفرع بسقوط حكم الأصل ولا يسقط حكم الأصل  
بسقوط حكم الفرع .

١/١١ ( فصل )

١/٤٥

فإذا ثبت أن الجناية مضمونة بالأميرين<sup>(١)</sup> وان سقط حكم السراية في

الأميرين لم يخل حال الجناية من أحد أميرين : إما أن يكون في

مثلها قصاص ، أو لا يكون ، فان لم يكن في مثلها قصاص كالجائفة<sup>(٢)</sup>

وجب أرشها وكان لبيت المال دون الورثة لأن المرتد لا يورث ولم

يجز الحفو عن الأرش لأنه لكافة المسلمين .

(٣)

١/٤٥ ب وان كان في مثلها قصاص كقطع يد أو رجل وجب فيه القصاص ،

(٤)

وفي مستحق استيفائه وجهان : أحدهما : وهو مذ هب المزني

(٥)

وابن أبي هريرة وأكثر أصحابنا أنه للامام لأن القصاص موروث كالمال

(٦)

ومال المرتد لبيت المال دون ورثته يتولاه الامام كما يتولى أخذ أرشه

ويكون معنى قول الشافعي كان لوليه المسلم أن يقتص بالجرح : اشارة

الى الامام لأنه ولي من لا ولي له .

(١) الأميرين هما القصاص والأرش

(٢) المراد به الأمر الثاني

(٣) المراد به الأمر الأول

(٤) تقدمت ترجمته في المقدمة ومذ هبه موجود في المختصر ٢٣٨/٨

(٥) تقدمت ترجمته ص ١٩٠

(٦) في الأصل فتولاه بالفاء بدل اليا وما أثبتناه هو الصواب.

والوجه الثاني : أن مستحق القصاص ومستوفيه أولياؤه المسلمون وإن لم يرثوه لأن القصاص موضوع للتشفى ودفع الاستطالة فاختص به الأولياء دون غيرهم فعلى هذا يكون بالخيار بين أن يقتصوا أو يحفوا عسيب القصاص إلى الأرض ولا يصح عفوهم عن الأمرين لأنهم ملكوا القصاص (١) ولم يملكوا الأرض فصح عفوهم عما ملكوه من القصاص ولم يصح عفوهم عما لم يملكوه من الأرض ، فإن سقط القصاص بعفوهم أو بعفو الإمام إن كان هو المستوفى له على الوجه الأول تميم استحقاق الأرض ولم يصح عفو الإمام عنه كما لا يصح عفو الأولياء لأنه مستحق لكافة المسلمين وإذا كان كذلك لم يخل حال الأرض من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون أقل من دية النفس كقطع إحدى اليدين فيها نصف الدية فيوجبها ويسقط ما زاد عليها بالسراية .

والقسم الثاني : أن يكون مثل دية النفس كقطع اليدين فيهما كامل الدية فيوجب الدية كاملة لأنه لم يكن للسراية تأثير في الزيادة .

---

(١) لأن موجب العمد القود عينا والدية بدل عنه .

والقسم الثالث : أن يكون أكثر من دية النفس كقطع اليدين وجدع الأنف (١) ومن حكم ذلك في المسلم أنها ان اندملت وجب فيها ديتان وان سرت الى النفس وجب فيها دية واحدة لأنها صارت نفسا فلم تزد على دية النفس .

فأما اذا سرت الى النفس في حال الردة فقد اختلف أصحابنا فيها على وجهين : أحدهما : وهو قول الأكثرين أنه يغلب حكم السراية في الدية على حكم الجناية فلا يجب فيها أكثر من دية لأنها قصدت صارت نفسا فتصير الجناية مضمونه بأقل الأمرين من أرشها أو دية النفس ، والوجه الثاني : وهو قول أبي سعيد الاصبخري أنها تضمن بما بلغ من أرشها وان زاد على دية النفس أضعافا لأمرين : أحدهما : أن سقوط القود في النفس يجرى على الجرح حكم الاندمال ، والثاني : أنه لما سقط حكم السراية اذا نقص أرش الجرح عن دية النفس سقط حكم السراية اذا زاد الأرش على دية النفس .

---

(١) جدع الأنف فيها دية كاملة .

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٦٠ - ١٦١

وتصير الجناية مضمونة بمبلغ أرشها في الزيادة والنقصان ورد

أصحابنا عليه هذا الاستدلال بأن حرمة نفسه لو استدام الاسلام

أغلظ من حرمتها اذا ارتد فلا يجب فيه مع استدامته

٤٦/ب أكثر من الدية فلأن لا يجب فيها مع الرد أكثر من الدية أولى

وأشبهه ، والله أعلم. (١)

.....

---

(١) أنظر تفاصيل هذه المسئلة في الكتب الآتية :-

- ١ - مغنى المحتاج ٢٣/٤
- ٢ - الروضه ١٦٧/٩ - ١٦٨
- ٣ - الشامل ١٠/٦ خ
- ٤ - تنبيه الابانة ٥٢/٩ خ
- ٥ - من كتاب المستظهرى لوجه ١٨٠ خ
- ٦ - البيان ٤/٨ ح

١٢ / ( مسئله )

- ( ١ ) قال الشافعى : ولو فقا عىنى عبد قىمته مائتان من الابل فأعقق ثم  
مات لم يكن فىه الادة لأن الجنابة تنقص بموته حرا وكانت الادة  
لسىده دون ورثته ، قال المزنى رحمه الله : الفصل ( ٤ ) ، وأصل هذا ( ٥ )  
أن كل ما وجب فى الحر منه دية وجب فى العبد منه قىمته وما وجب  
فى الحر منه نصف الادة كان فى العبد منه نصف القىمة وما وجب فى  
الحر منه حكمة كان فى العبد ما نقص من قىمته وتجتمع فى العبد قىم  
كما تجتمع فى الحر ديات ، فان سرت الجنابة الى النفس لم يجب فىها  
أكثر من قىمة فى العبد ودية فى الحر فاذا استقر هذا الأصل : فصورة  
مسألتنا : فى حر : فقا عىنى عبد قىمته ديتان فقد رهما الشافعى  
بمائتين من الابل وان لم يقوم العبد بالابل ، وذلك يقدرهما بألفى  
دينار لأنه أشبه بالقىم فهذا على ضربين :

- 
- ( ١ ) فى المختصر زيادة ( رحمه الله ) أنظر المختصر ٢٣٨ / ٨  
( ٢ ) فى المختصر فمات بدل ثم .  
( ٣ ) فى الأصل الورثة وما أثبتناه موجود فى المختصر .  
( ٤ ) فى المختصر توجد كلمة رحمه الله .  
( ٥ ) تكلمة الفصل ( القياس عندى أن السىد قد ملك قىمة العبد وهو عبد  
فلا ينقص ما وجب له بالعق ) . أنظر المختصر ٢٣٨ / ٨

أحدهما : أن يبقى <sup>(١)</sup> العبد على رقه حتى تستقر الجناية اما بالاند مال  
أو بالسراية فيجب على الجاني اذا اند ملت ألفا دينار وان سرت  
الى النفس فمات ألفا دينار أيضا ويستوى حكم الجناية في الاند مال  
أو السراية لأن الواجب فيهما قيمة كاملة .

٤٧/أ ولو فقا احدى عنيه وجب فيهما نصف قيمته ان اند ملت وهو ألف  
دينار أو سرت الى النفس وجب فيها جميع قيمته وهو ألفا دينار .  
والضرب الثاني : أن يعتقه السيد بعد الجناية عليه فهذا على  
ضريين : أحدهما : أن تستقر الجناية بالاند مال فيجب فيهما  
القيمة الكاملة ألفا دينار سواء كان المقت قبل الاند مال أو بعده  
لأن ما اند مل ولم يسر اعتبر فيه وقت الجناية وكان الاند مال معتبرا  
في الاستقرار دون الوجوب ، كما لو فقا عيني نصراني فأسلم ثم  
اند ملت عيناه وجب فيهما دية نصراني وان كان عند الاند مال  
مسلمًا كذلك العبد اذا اند ملت عيناه بعد عتقه وجب فيهما قيمته  
عبدا وان كان عند الاند مال حرا .

---

(١) في الأصل يبقا بالألف المدودة وما أثبتناه

هو الصواب .

والضرب الثانى : أن تسرى الجناية الى نفسه وقد أعتقه السيد قبل موته فيجب فيها دية حر وذلك ألف دينار لأنها اذا سرت الى النفس اعتبر بها وقت السراية دون الجناية لدخول الأطراف فى النفس هذا مذهب الشافعى (١) وجمهور أصحابه .

وقال العزنى : يجب فيها ألف دينار اعتبارا بوقت الجناية استدلالا بأمرين : أحدهما : أن السيد قد ملك بالجناية ألفى دينار هى قيمته عبد والعتق الذى هو قوته ان لم تزده خيرا لم تزده شرا ، والثانى : ان الاند مال غاية كالسراية ثم كان الاند مال بعد العتق لا يقتضى نقص قيمته كذلك السراية وهذا فاسد من وجهين :

٤٧/ب أحدهما : أنه لما اختلف الاند مال والسراية فى نقصان القيمة وجب أن يختلفا فى زيادة القيمة لأنه لو كانت قيمته مائة دينار ثم اندملت بعد عتقه وجب فيها مائة دينار قيمته عبدا ولو سرت الى نفسه وجب فيها ألف دينار دية حرا كذلك اذا كانت قيمته ألفا دينار وجب فيها اذا اندملت ألفان واذا سرت الى النفس ألف .

---

(١) تقدمت ترجمته فى المقدمة .

والثاني : انه لما اختلف الاند مال والسراية في ديات الأطراف  
حتى لو قطع يديه ورجليه وجب في الاند مال ديتان والسراية  
دية واحدة وجب أن يختلف في قدر الدية فيجب اذا اند ملست  
ألفا دينار واذا سرت ألف دينار وهذا دليل وانفصال ، والخير  
المستزاد بالحق هو الثواب ونقصان القيمة فيه ليس بشر وانما  
هو كالأبراء والمعونه فصار خيرا أيضا .  
(١)

.....

---

(١) أنظر تفاصيل هذه المسئلة في الكتب الآتية : -

١ - مغنى المحتاج ٢٤/٤

٢ - الروضه ١٧١/٩

١/١٢ ( فصل )

---

فإذا ثبت أن الواجب فيها بعد السراية ألف دينار وان وجبت  
بالاند مال ألفان فهذه الألف ملك للسيد المعتق دون ورثة العبد  
( ١ )  
( وفي النصراني لورثته النصارى دون المسلمين ) فان قيل فهلا  
كانت لورثته المسلمين دون النصارى لأنه مات مسلماً قيل الفرق بينهما  
أن النصراني كان مالكا للأرض في الجناية قبل اسلامه فورثت عنه  
بعد موته مسلماً والجناية على العبد كانت ملكا لسيد ه فلم تورث عنه  
بعد موته حراً ،

١/٤٨ فان قيل فهلا جعلتموها بين السيد والورثة نصفين لأنها مستحق  
بجناية في ملك السيد وسراية بعد المقت في ملك المعتق فيكون  
ما قابل زمان الرق ملكا للسيد وما قابل زمان المقت للوارث كما  
لو كسب مالا في المقت ومالا في المرق كان ما كسبه في الرق لسيد ه  
وما كسبه في المقت لوارثه ، قيل السراية أثرت نقصانا في حق السيد  
( ٢ )  
فلم يجز أن يشاركه الوارث فيما اختص به من الزيادة التي استحقها  
أثناء الرق ( ولو أثرت زيادة كانت للوارث مثل أن تكون قيمته

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمقام يقتضى اضافتها لأنه جاء

بعد هذه العبارة قوله : ( فان قيل فهلا كانت لورثته المسلمين =

مائة دينار وقت الجناية ثم تسرى بعد المتق الى نفسه فيجب فيها  
ألف دينار ديته حرا فيكون للسيد منها مائة دينار هي قيمته عبدا  
والباقي وهو تسعمائة دينار لورثته لحدوثها بعد عتقه .

.....

---

= دون النصارى ( فتبين ان قبل هذه العبارة عبارة تناسبها .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط واشتبهه لأن المقام يقتضى اضافتها .

لقوله بعدها ولو أثرت زيادة ... الخ ..

١٣ / ( مسئلة )

---

قال الشافعى : ولو قطع يد عبد فأعتق ثم مات فلا قود اذا كان  
الجانى حرا مسلما أو نصرانيا حرا أو مستأمنا حرا وعلى الحر دية  
كاملة فى ماله للسيد منها نصف قيمته يوم قطعه والباقى لورثته ،  
قد ذكرنا أن المعتبر فى القصاص حال الجناية والمعتبر فى الدية  
حال الاستقرار اما بالاند مال أو بالسراية الى النفس لأن المقطوع  
كان وقت الجناية عبدا وعلى القاطع دية حر لأن المقطوع مات حرا .  
وللسيد منها أقل الأمرين من نصف قيمته عبدا لأنه لم يجب له وقت  
الجناية أكثر منها أو جميع ديته حرا لأن السراية

( ١ )  
٤٨ / ب لم تستقر فى أكثر منها ، وقال أبو على بن أبى هريرة للسيد أقل  
الأمرين من نصف قيمته عبدا أو نصف ديته حرا ، وهذا زلل من  
أبى على لأن الجناية من شخص واحد ولا يخلو حالها من أربعة  
أقسام : اما أن يعتبر بها وقت الجناية فنصف القيمة قلت أو كثرت  
أو يعتبر بها وقت الموت فجميع الدية قلت أو كثرت ، أو يعتبر بها  
أكثر الأمرين فلا يجوز وهو مردود بالاتفاق أو يعتبر بها أقل الأمرين  
وهو المتفق عليه .

---

فيجب أن يكون الأقل ما وجب في الابتداء وهو نصف القيمة أو بما  
استقر في الانتها وهو جميع الدية .

فأما أقل الأمرين : من نصف القيمة أو نصف الدية فلا يعتبر إلا  
في جناية الاثنين وهو أن يقطع الحريده قبل العتق ويقطع آخر  
يده الأخرى بعد العتق ثم يموت فتكون عليهما دية حر بينهما  
نصفين وللسيد منها أقل الأمرين من نصف قيمته أو نصف ديتيه  
لأنهما جنايتان أحدهما في الرق يختص بها السيد والأخرى في  
الحرية يختص بها الورثة . فأما الجاني الواحد فليس للسيد إلا  
ما قدمناه من أقل الأمرين من نصف قيمته أو جميع الدية ، وإذا  
كان كذلك لم يخل نصف قيمته من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون نصف قيمته أقل من نصف ديتيه أو مثلها فسا  
دون فيستحق السيد نصف قيمته على المذهبين ويكون ما بقي من ديتيه  
لورثته .

٩٤/أ والقسم الثاني : أن تكون نصف قيمته تزيد على نصف ديتيه  
ولا تزيد على جميعها فيستحق على مذهب الشافعي نصف قيمته  
لأنه أقل من جميع ديتيه وعلى قول أبي علي بن

(١) أبي هريرة يستحق نصف دينه لأنه أقل من نصف قيمته .

والقسم الثالث : أن تكون نصف قيمته أكثر من جميع دينه - فيستحق

على مذهب الشافعي جميع دينه وعلى قول أبي علي بن أبي هريرة

(٢) يستحق نصف دينه .

.....

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١٩٠

(٢) أنظر تفاصيل هذه المسئلة في كتب الشافعية :

١ - الشامل ١٠/٦

٢ - الروضه ١٢١/٩ وما بعدها .

١٣/أ (فصل)

ويتفرع على هذه المسئلة أن يقطع حراحدى يدي عبد فيقتسق  
ثم يعود الحر الجاني فيقطع إحدى رجله فلا يخلو حال القطعين  
من أربعة أقسام :

أحدهما أن يندملا .

والثاني : أن يسريا إلى النفس .

والثالث : أن ينسل للأول ويسرى الثاني إلى النفس .

والرابع : أن يندمل للثاني ويسرى الأول إلى النفس .

فأما القسم الأول : وهو أن يندمل القطعان فالأول منهما لا قود  
فيه لأنها جناية حر على عبد وفيه نصف قيمته قلت أو كثرت تكسبون  
لسيده وإن زادت على ديتته حرا لأن اندمالها يوجب استحقاق  
ما وجب بها وقت الجناية .

وأما القطع الثاني : ففيه القود لأنها جناية حر على حر فان عفى  
عنه ففيه نصف ديتته حرا يكون له دون سيده فيصير الجاني في هذا  
القسم ضامنا بالقطع الأول نصف القيمة دون القصاص وبالقطع الثاني  
(١)  
القصاص أو نصف الدية .

(١) أنظر تفاصيل هذه المسئلة في الكتب الآتية :

١ - مغنى المحتاج ٢٤/٤

٢ - والروضة ١٧٥/٩

٤٩/ب وأما القسم الثاني : وهو أن يسرى القطعان الى نفسه فيموت منها

فلا قود على الجاني في النفس لخروجها بسراية قطعين لا قصاص في

سراية أحدهما فيسقط القصاص في سراية الآخر كما لو عفى أحد

الولين سقط القصاص في حقهما وعلى الجاني دية حر لا استقرارها بعد  
(١)

السراية في حر . فان أراد الولي أن يقتص من القطع الثاني في الحرية

ففيه وجهان : أحدهما : وهو قول ابن سريج<sup>(٢)</sup> لا قصاص له فيه  
(٣)

لدخوله بالسراية في نفس لا يستحق فيها قود ، والوجه الثاني :

وهو قول الجمهور أنه يستحق فيه القصاص وان سقط القود في النفس

لتمييزهما في القطع . وان اشتركا في النفس ، فان قيل بالوجه

الأول انه يسقط القصاص في الطرف لسقوطه في النفس وجبت الدية

وكان للسيد منها أقل الأمرين من نصف قيمته أو نصف دية وجهها

واحد بخلافه لو تفرد بالجناية عليه قبل عتقه ، لأن نصف الجناية

ها هنا في حال الرق ونصفها بعد العتق فلم يستحق الا أقل الأمرين

من نصف القيمة أو نصف الدية ويكون الباقي للورثة .

---

(١) في الأصل المولى بالجيم بعد اللام وما أثبتناه هو الصواب لأن الكلام

على الولي ولي الدم .

(٢) في الأصل أبي سريج والصواب ابن سريج بالجيم بدل الحاء .

أنظر ترجمته ص

(٣) أي القطع .

(١) ولحمل لبن أبي هريره<sup>(١)</sup> خالف في تلك المسئلة حملا على هذه

والفرق بينهما واضح<sup>(٢)</sup> وان قيل بالوجه الثاني أنه لا يسقط القصاص

في الطرف الثاني وان سقط في النفس فهو مستحق للوارث دون

اليد فان اقتص منه فقد استوفى به نصف

الدية . وان كان ما أخذه السيد من أقل الأمرين هو نصف الدية ٥٠/أ

فقد استوفى كل واحد من السيد والوارث حقه ، وان كان السيد

قد أخذ نصف القيمة لأنه أقل من نصف الدية كان الزائد عليه من

نصف الدية راجعا على الوارث لأنها زيادة حدثت بالحرية .

وأما القسم الثالث : وهو أن يندمل القطع الأول ويسرى الثاني

الى النفس فعلى الجاني في القطع الأول نصف القيمة قلت أو كثرت

لاند مالها في عبد ولا قصاص فيها لأنها جناية حر على عبد وعليه

في القطع الثاني القود في النفس لسرايته اليها وانها من حر على<sup>(٣)</sup>

حر ، فان عفا عنه فعليه جميع الدية لاستقرارها في نفس حر فيصير

بالقطعين ملتزما لنصف القيمة وجميع الدية فيختص السيد بنصف القيمة

والورثة بجميع الدية .

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١٩٠

(٢) لأن هناك جناية واحدة وهنا جنايتان احدهما في حال الزق والأخرى في حال الحرية .

(٣) في الأصل الى وما أثبتناه هو الصواب .

وأما القسم الرابع : وهو أن يندمل القطع الثانى ويسرى القطع  
(١) (٢)  
الأول الى النفس ففى القطع الثانى نصف الدية وفيه القصاص وجهها  
واحدا لاستقرارها من حر على حر ، فأما الأول فقد صار نفسا  
فلا قصاص فيه لأنها جناية حر على عبد وفيه دية حر لاستقرارها  
(٣)  
فى حر يكون للسيد منها الأقل من نصف قيمته أو نصف ديته .

.....

---

(١) أى اذا عفا عن القصاص .

(٢) أى اذا اختار القصاص .

(٣) أنظر تفاصيل هذه المسئلة فى الكتب الآتية : -

١- الروضة ١٧٥/٩

٢- الشامل ١٢ / ٦

٣- المهذب ١٧٣/٢

١٤ / (مسئلة )

ولو قطع ثان بعد الحرية رجله وثالث بعدها يده فمات فعليه سهم

دية وفيما للسيد من الدية قولان : الى آخر الفصل من كلام

(١)

المزنى ،

٥٠ / ب وصورتها في عدد من الأحرار جنوا على معتق بعضهم في الرق

وبعضهم بعد العتق فهذا على ضربين : أحدهما : أن يكونا

اثنين والثاني أن يكونوا أكثر من اثنين فان كان الجاني عليه

(٢)

اثنان فقطح احدهما في حال الرق احدى يديه وقطع الآخر بحد

العتق احدى رجله فلا يخلو حال القطعين من أربعة أقسام :

(١) تكلمة الفصل ( أحدهما : أن له الأقل من ثلث الدية ونصف قيمته

عبدا ولا يجعل له أكثر من نصف قيمته عبدا ولو كان لا يبلغ الا بسييرا

لأنه لم يكن في ملكه جناية غيرها ولا يجاوز به ثلث دية حر ولو كان

نصف قيمته بحيرا من أجل أنها تنقص بالموت ، والقول الثاني أن

لسيده الأقل من ثلث قيمته عبدا أو ثلث ديته حرا لأنه مات من

جناية ثالثة . قال المزنى رحمه الله وقد قطع في موضع آخر أنه لسو

جرحه ما الحكومة فيه بعير ولزمه ( بالجزيه ومن شره ) عشر من

الابل لم يأخذ السيد الا البعير الذي وجب بالجرح وهو عبده ،

( قال المزنى ) رحمه الله فهذا أقيس بقوله وأولى عندي بأصله وإن

لم يزد على بعير لأنه وجب بالجرح وهو عبده ففي القياس أن لا ينقصه

وان جاوز عقل حر لأنه وجب له بالجرح وهو عبده ( المختصر ٢٣٨/٨ -

٢٣٩

(٢) ~~صل الصواب اثنين بالنصب لأنه خبر كان الا على لغة من يلزم المشي~~

ما في الأصل هو

أحدها : أن يندملا فيكون الأول قاطعا في الرق فلا قود وعليه

نصف القيمة قلت أو كثرت تكون لسيد ه لأنها جناية حر على عبد والقاطع

الثاني عليه القود فان عفا عنه فعليه نصف الدية تكون للمعتق <sup>(١)</sup> لأنها

جناية حر على حر .

والقسم الثاني : أن يندمل الأول ويسرى الثاني الى النفس فيكون

على الأول نصف القيمة لسيد ه دون القصاص وعلى الثاني القود فسي

النفس أو الدية لورثته .

والقسم الثالث : أن يندمل القطع الثاني ويسرى الأول الى

النفس فيكون في القطع الثاني القود لأنه من حر على حر فان عفا

عنه ففيه نصف الدية لورثة المعتق لاستحقاقها بعد المعتق ،

---

= الألف أو على لغة ان أباه وأبا أباه قد بلغا من المجد غايتها .

( ٣ ) ما بين القوسين غير واضح ونحن أبقيناها لأمانة التحقيق ولعدم وجود

نسخة أخرى لذا تعذر فهمها . كذلك أشار الى هذا معلق

المختصر . أنظر ٢٣٨ / ٨ الهامش .

( ١ ) النسخة التي بيدي بكسره تحت التاء من المعتق وهو تصحيف من

الناسخ والصواب بفتحها لأن المراد به العبد بعد أن كان حرا

لأنها جناية حر على حر .

وأما القطع الأول فقد صار نفسا وجبت فيه الدية كاملة لاستقرارها  
في حر وللسيد منها أقل الأمرين من القيمة أو الدية كما لو تفسد  
الأول بقطعه دون الثاني وله على قول أبي علي بن أبي هريرة <sup>(١)</sup> أقل  
الأمرين من جميع قيمته أو نصف دية .

والقسم الرابع : أن يسرى القطعان الى نفسه فيموت فالكلام فسي  
أ/٥١ فصلين : أحدهما في القصاص . والثاني في الدية ،

فأما القصاص فلا يجب على الأول القاطع في الرق قصاص في اليد  
ولا قود في النفس لأنه قاطع في الرق فيتمعه حكم السراية بعد  
العتق لأنه لما لم تضمن جناية بالقصاص لم تضمن سرايته بالقود  
كما أن ما لم تضمن جنايته بالأرث لم تضمن سرايته بالدية .

وأما القاطع الثاني بعد العتق فعليه القصاص في الرجل والقود  
في النفس <sup>(٢)</sup> لأنها جناية حر على حر في حال القطع والسراية ، وقال :  
<sup>(٣)</sup> أبو الطيب بن سلمه عليه القصاص في الرجل ولا قود عليه في النفس

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١٩٠

(٢) تراجع في استيفاء القصاص . أنظر الروضة ٢٢٠/٩

(٣) أبو الطيب بن سلمه : محمد بن الفضل بن سلمة البغدادي تفقه

على ابن سريج وكان موصوفا بفرط الذكاء وكان عالما جليلا ووالده من  
الأدباء له مصنفات في الترياق كان يرى تكفير تارك الصلاة .

أنظر شذرات ٢٥٣/٢

لأن النفس تلفت بسرابة جرحين متزجين فأوجب سقوط القود فسي

(١)

أحد هما سقوطه في الآخر كاشتراك العامد والخاطي \* وهذا فاسد

باشتراك الحر والعبد في قتل عبد والمسلم والكافر في قتل كافر

لا يكون سقوط القود من الحر والمسلم موجبا لسقوطه عن العبد والكافر

(٣)

(٢)

لأنهما تساويا ( في الفضل ) واختلفا ( في الكفارة ) ، كذلك فسي

(٤)

سرابة القطع وخالف اشتراك العامد والخاطي \* لاختلافهما في ( الفعل )

(٥)

الفصل الثاني واما الدية فعليهما دية حر لا استقرار جنايتهما فسي

حر يجب على كل واحد منهما نصفها ولا يتحمل القاطع في البرق

أقل مما يتحمله القاطع بعد العتق . فان قيل فهنا اختلافا في قدر

(١) لأنه شبهة في فصل .

(٢) في الأصل بالفضل بالضاء المعجمة بعد الفاء والأولى بالفعل

بالمعين المهملة بعد الفاء لأنه لا يوجد هنا مفاضله .

(٣) في الأصل بالكفاره بالراء بعد الألف والصواب بالهمزة متى

التكافؤ .

(٤) لعلها بالفعل لأنه لا يوجد هنا فاضل ومفضول ولا يستقيم

المعنى الا بما أثبتناه .

(٥) في الأصل لم يذكر الفصل الثاني لأن الكلام على فصلين وانتهى الفصل

الأول وبقي الثاني ونحن أثبتناه لأنه هو المراد به .

ما يتحملانه لا اختلافهما في رقه وحرية كما لو كان عبدا في الحالتين

٥١/ب كان على الأول نصف قيمته سليما وعلى الثاني نصف قيمته مقطوعا قلنا

لأن قيمة العبد تختلف بالسلامة والنقصان ودية الحر لا تختلف

بالسلامة والنقصان فلذلك تساويا في دية الحر وتفاضلا في قيمة

(١)

العبد ، فاذا ثبت أن الدية عليهما نصفين فهي بين السيد والورثة

لحدوث الجناية في رق وحرية وللسيد منها أقل الأمرين من نصف

القيمة أو نصف الدية فان كان نصف الدية أقل الأمرين استوفى من

القاطعين الدية ابلا واعطى السيد نصفها ابلا وللورثة نصفها

ابلا ، وهل يختص السيد بالنصف الذي على القاطع الأول أم لا على

وجهين محتملين :

أحدهما : يختص به لا اختصاصه بالجناية في ملكه فيكون النصف

الذي على القاطع الأول للسيد والنصف الذي على القاطع الثاني

والوجه الثاني :

للورثة ولا يقع اشتراك بين السيد والورثة / أنهما مشتركان فيهما

على القاطعين ولا يختص واحد منهما بما على أحدهما لأنهما اشتراكا

في قتل نفس مشتركة - ولا يجوز أن يعدل بالسيد عن نصف الدية

من الابل الى نصف القيمة الا عن مراعاة وان لم تكن الابل مستحقه

---

(١) في الأصل نصفين بالنصب والأولى بالرفع لأنها خبر أن

فى قيم العبيد ، لأنه لما صار معدولا به عن القيمة الى الديسة  
وجب أن يعدل به عن جنس القيمة الى جنس الدية وان كان أقسل  
الأمرين نصف القيمة وجب أن يأخذ

٥٢/أ السيد من ابل الدية نصف قيمة عبده ورقا أو ذهباً ، فان عدل  
به الى الابل لم يجز الا عن مرضاه لأن حقه من غيرها فان قبيل  
بالوجه الأول ان حقه مختص بالجاني الأول رجع عليه بنصف قيمة عبده  
وقوم بها من الابل ما قابلها ودفع ما بقى من نصف الدية مع جميع  
النصف الآخر الى الورثة وان قبل بالوجه الثانى : أن السيد والورثة  
مشركان قيما على القاطعين أخذت منهما الدية ابلا وكان السيد  
شريكا فيها للوارث بنصف قيمة عبده ، والوارث بالخيار فى أن يدفع  
اليه نصف القيمة من ماله ويأخذ جميع الدية وبين أن يبيع منها بقدر  
نصف القيمة ويأخذ الباقي فان أراد الوارث أن يدفع الى السيد  
نصف القيمة ابلا لم يلزمه الا عن مرضاه لأن حقه فى غيرها فهذا  
( ١ )  
حكم الجناية اذا كانت من اثنين .

---

( ١ ) أنظر تفاصيل هذه المسألة فى الكتب الآتية : -

- ١ - مغنى المحتاج ٢٥/٤
- ٢ - والشامل ١٢/٦
- ٣ - حواشى الشروانى ٣٩٢/٨
- ٤ - البيان ١٤/٨

١٤/أ ( فصل )

وأما إذا كان عدد الجناة أكثر من اثنين كالثلاثة فصاعدا فهذا على  
ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون الجناة في الرق أقل من الجناة  
بعد المقتول ، والثاني أن يكون الجناة في الرق أكثر من الجناة  
بعد الرق . والثالث : أن يتساوى عدد هم في الرق وبعد المقتول .  
فأما القسم الأول وهو إذا كانوا في الرق أقل فهو مسألة الكتاب :  
٥٢/ب وصورتها أن يقطع حر يده في حال الرق ثم يمتق فيقطع ثان  
يده الأخرى ويقطع ثالث إحدى رجله وتسرى الجنايات الثلاث إلى  
نفسه فيموت فالجاني في حال الرق لا قود عليه في نفس ولا طرف لأنه  
جناية حر على عبد ، وأما الجانيان بعد المقتول فعليهما القصاص  
في الطرف والقود في النفس لأنها جناية حر على حر وعند أبي الطيب  
(١) ابن سلمة أنه يقتص من طرفه ولا يقاد من نفسه وقد ردنا عليه .  
(٢)  
فأما الدية فعلى الثلاثة دية حر بينهم بالسوية يشترك في التزامها  
(٣)  
الجاني في الرق والجانيان بعد المقتول وفيما للسيد منها قولان ؛

(١) تقدمت ترجمته ص ٢٤٥

(٢) تقدم الرد عليه ص ٢٤٥

(٣) في الأصل هما : بالهاء رلصواب ما أثبتناه كما في معنى المحتاج

(١)

منصوصان : أحدهما : له أقل الأمرين من نصف قيمته عبدا أو ثلث  
ديته حرا لأن الجناية في ملكه بقطع يده أوجب نصف قيمته فان حدث  
بالسرابة زيادة لم يملكها لزوال ملكه عند وجوبها وان حدث نقصان  
عاد عليه كما لو جنى عليه جنایات توجب قیما ثم سرت الى نفسه وجبت

(٢)

قيمة واحدة وعاد النقص عليه كذلك هاهنا . والقول الثاني للسيد  
أقل الأمرين من ثلث قيمته عبدا أو ثلث ديته حرا لأمرين أحدهما :  
أن الجنایات اذا صارت نفسا سقط اعتبار أَر شها كما لو جرحه  
أحد هما موضعه والآخر جائفه ومات كانا في ديته سواء . والثاني أنه  
لما اعتبر اعداد الجناة فيمن تجب عليه الدية وجب أن يعتبر اعدادهم  
فيمن يستحق الدية .

(٣)

٥٣/أ فعلق هذا لو كانت المسئلة بحالها وجنى عليه رابع بعد العتسق  
وجبت الدية على أربعة بينهم بالسوية وفيما للسيد منها قولان :  
أحدهما : له أقل الأمرين من نصف قيمته عبدا أو ربع ديته حرا =  
اعتبارا بأرشر الجناية . والثاني : له أقل الأمرين من ربع قيمته عبدا  
أو ربع ديته حرا اعتبارا بأعداد الجناة ، ولو كان مع الرابع خامس

(١) أنظر الروضه ١٧٢/٩

(٢) في الأصل البعض والصواب ما أثبتناه .

(٣) أو زيادة في الايضاح .

لكان له على القول الأول أقل الأمرين من نصف قيمته عبداً أو خمس  
ديته حراً اعتباراً بأرشف الجناية وله على القول الثانى أقل الأمرين  
من خمس قيمته عبداً أو خمس ديته حراً اعتباراً بأعداد الجناساة ،  
ولو كان الجانى الأول قطع فى الرق احدى أصابعه ثم اعتق فقطع ثان  
بعد الحتق يده وقطع ثالث رجله ثم مات ففيماً للسيد من الدية  
قولان :

أحدهما : له أقل الأمرين من عشر قيمته عبداً أو ثلث ديته حراً  
اعتباراً بأرشف الجناة لأن فى الاصبع عشر القيمة ، والقول الثانى  
له أقل الأمرين من ثلث قيمته عبداً أو ثلث ديته حراً اعتباراً بأعداد  
الجناة .

وأما القسم الثانى : وهو أن يكون الجناة فى الرق أكثر منهم بعد  
الحتق فصورته أن يقطع حراً احدى يديه فى الرق ثم يقطع ثمان  
احدى رجله ثم يحتق فيقطع ثالث يده الأخرى ثم يسرى الى نفسه  
( ١ )  
فيموت فحلى الثلاثة الدية بينهم بالسوية وفيما للسيد منها قولان :

---

( ١ ) لم يذكر المؤلف فى هذه المسئلة الكلام على القصاص فليعلم

أفعله لسبق الكلام على المسئلة الأولى .

١ ٢ ٣ ٤  
٥٣/ب أحدهما (له) (١) أقل الأمرين من جميع قيمته عبدا أو ثلثي ديتته  
حرا اعتبارا بأرشي الجناية لأن في إحدى اليدين وإحدى الرجلين  
قيمته ، والقول الثاني : له أقل الأمرين من ثلثي قيمته عبدا أو ثلثي  
ديته حرا اعتبارا بأعداد الجناة لأن في الرق من الثلاثة اثنين (٢)  
وبعد العتق واحد ، ولو جنى عليه في الرق ثلاثة قطع أحد هــم  
إحدى يديه وقطع الآخر يده الأخرى وقطع ثالث إحدى رجله ثم  
اعتق فقطع رابع بعد العتق رجله الأخرى ومات فقيما للسيد  
قولان :

أحدهما : له أقل الأمرين من جميع قيمته عبدا أو ثلاثة أرباع ديتته  
حرا اعتبارا بأرشي الجناية ، فان قيل فقد وجب بجنايات الرق قيمة  
ونصف فيها أوجبتهوهما له اذا اعتبرتم أرشي الجناية قلنا لأنها اذا (٣)

---

(١) في الأصل لم يذكر له وما أثبتناه هو الصواب .

(٢) في الأصل اثنان بالرفع والصواب بالنصب اثنين لأنه اسم ان

الا على لغة القصر وهي لغة فصيحة وثابته بالقرآن كقوله تعالى :  
( ان هذان لساحران ) الآية .

(٣) في الأصل يدرون تشنيه : أي يدرون الميم بعد الهاء والصواب

أثباتها ليصوب الكلام على القيمة والنصف .

صارت نفسا بطل اعتبار ما زاد على القيمة فلذلك سقط حكمها ،  
والقول الثانى : له أقل الأمرين من ثلاثة أرباع قيمته عبدا (١) وثلاثية

أرباع ديتته حرا اعتبارا بأعداد الجناة ،

ولو قطع الأول فى الرق احدى أصابعه وقطع ثان أصبعها ثانية ثم  
اعتق فقطع ثالث أصبعها ثالثة ثم مات وجبت عليهم الدية ، وفيها  
للسيد منها قولان : أحدهما له أقل الأمرين من خمس قيمته عبدا

أو ثلثى ديتته حرا اعتبارا بأرش الجناية ،

والقول الثانى : له أقل الأمرين من ثلثى القيمة أو ثلثى الدية  
اعتبارا بأعداد الجناة .

وأما القسم الثالث : وهو أن يستوى أعداد الجناة فى الرق ويحسد  
البعثق وصورتها أن يقطع احدى يديه فى الرق ويقطع ثان يده الأخرى  
ثم يحرق فيقطع ثالث احدى رجله ويقطع رابع رجله الأخرى ثم  
يموت فعليه الدية . وفيها للسيد منها قولان : أحدهما له أقل  
الأمرين من جميع قيمته عبدا أو نصف ديتته حرا اعتبارا بأرش الجناية  
لأن فى الدين القيمة .

(١) فى الأصل أو بزيادة ألف قبل الواو وحذفها أولى ليكون المعطف أولى .

والمعنى بياننا للأمرين .

(٢) فى الأصل صورته بالتنكير والمصواب بالتأنيث لأن المراد العناية .

(٣) أهمل الكلام عن الحكم فى القصاص والقود على الآخرين لحله لعلمه مما سبق . والله أعلم .

والقول الثانى : له أقل الأمرين من نصف قيمته عبدا أو نصف ديتته  
حرا اعتبارا بأعداد الجناة لأن فى الرق منهم اثنين وفى الحريرة  
اثنين .

ولو قطع الأول فى الرق احدى أصابعه وقطع الثانى احدى رجله  
ثم اعتق فقطع الثالث رجله الأخرى وقطع الرابع يده الأخرى ومات  
ففيما للسيد منها قولان :

( ١ )

أحدهما : له أقل الأمرين من ثلاثة أخماس قيمته عبدا

أو نصف ديتته حرا اعتبارا بأرث الجنابة لأن فى الأصبع عشر القيسة  
وفى الرجل نصفها ،

والقول الثانى : له أقل الأمرين من نصف قيمته عبدا أو نصف ديتته  
حرا اعتبارا بأعداد الجناة لأن فى الرق منهم اثنين وفى الحريرة  
ديتين ثم على هذا القياس .

( ٢ )

.....

---

( ١ ) فى الأصل مكرر حوالى ثمانية أسطر تقريبا حيث كرر هذه المسألة .

( ٢ ) أنظر هذه المسألة فى الكتب الآتية : -

١٤/ب ( فصل )

ويتفرع على هذا الأصل فرع يحمل عليه نظائره ، وصورته : في حر  
قطع احدى يدي عبد ثم اعتق فقطع ثان يده الأخرى ثم ذبح المقطوع  
فمات توحية بالذبح فلا يخلو حال الذابح من أحد ثلاثة أقسام :  
(١) (٢)  
أما أن يكون هو القاطع الأول فقد صار بالذبح قاطعا لسرايسة  
القاطع الثاني سواء اندمل قطعه أو لم يندمل فيجب على الثاني  
للوارث دون السيد القصاص في اليد أو نصف الدية لأنه قطعه  
بعد الحرية ، فمما الأول فقد قطع ثم ذبح فيعتبر القطع : فان  
كان قد اندمل قبل الذبح استقر حكمه ووجب فيه للسيد نصف القيمة  
دون القود لأنها جناية حر على عبد ووجب على القاطع بذبحه  
القود في النفس للوارث فان عفا فعليه الدية لأنها جناية حر على  
حر . وان لم يندمل قطعه حتى ذبحه سقط القصاص في القطع لأنه  
حر جنى على عبد ودخل أرشه في دية النفس لأنه لا يستحق مع دية  
النفس أرش قطع لم يندمل وعليه القود في النفس لأنها

---

(١) هذا هو المراد بالقسم الأول .

(٢) في الأصل هذا أولا يستقيم المعنى به وما أثبتناه هو الصواب فالضعيف

عائد على الذابح .

٥٥/أ

جناية حر على حر فيستحقه الوارث دون السيد لحدوث سببه بعد

المتق ، فان اقتص الوارث سقط حق السيد من ارش القطع لأنه  
لا يجتمع قصاص وأرش . فان عفا الوارث عن القود كان له دية حر  
للسيد منها أقل الأمرين من نصف قيمته عبداً أو نصف دية حر  
واحداً اعتباراً بأرش اليد ولو كان القطع لأصبع من اليد كان له  
أقل الأمرين من عشر قيمته عبداً أو عشر دية حر اعتباراً بأرش

(١)

الأصبع وان كان الذابح هو القاطع الثاني : فقد استقر قطع الأول  
القاطع في الرق سواء اندمل أو لم يندمل لأن حدوث الذبح بعده  
قاطع لوسرايته فاستقر حكمه ووجب فيه نصف القيمة أو كثر ولا قول لأنه  
قطع حر لعبد : ثم ينظر في القطع الثاني بعد المتق فان كان قد  
اندمل قبل الذبح استقر حكمه في حق الوارث مع حكم الذبح وكان  
للوارث الخيار في القصاص والدية بين أربعة أشياء :

أ - بين القصاص في اليد والقصاص في النفس فيستوفى بهما حق القطع

والذبح لأنهما من حر على حر .

ب - وبين أن يقتص من اليد ويأخذ دية النفس ،

---

(١) في الأصل لم يذكر القسم الثاني ولعل المراد بالقسم الثاني

قوله وان كان الذابح ... الخ ..

ج - وبين أن يقتص في النفس ويأخذ نصف الدية في اليد ،  
د - وبين أن يعفو عنهما فيأخذ نصف الدية في اليد ودية كاملة في  
النفس فيحصل له باند مال اليد دية ونصف .

٥٥/ب ولولم تتدخل اليد فالوارث بالخيار في القصاص بين أربعة أشياء :  
أحدهما : أن يقتص من اليد والنفس فيستوفى به <sup>(١)</sup> حقه القطع والذبح ،  
والثاني : أن يقتص من اليد ويعفو عن القود في النفس فيحكم له  
بدية النفس وعندي أنه سهو الا على قول أبي سعيد الأصبخري . <sup>(٢)</sup>  
والثالث : أن يقتص من النفس ويعفو عن القصاص في اليد فيسقط  
أرش اليد لاختصاصها قبل الاند مال بالقصاص دون الأرش ،  
والرابع أن يعفو عن القصاص في اليد والنفس فيحكم له بدية النفس  
ويسقط أرش اليد لدخوله في دية النفس ، <sup>(٣)</sup>  
القسم الثالث : وان كان الذابح أجنبيا استقر حكم القطمين وصارا  
وان لم يند ملا كالمندملين لما تعقبهما من التوحية القاطعة لسرايتهما

---

(١) في الأصل بها بهاء معدوده والصواب ما أثبتناه لأنه عائد على مذكر  
الذي هو القصاص .

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٦٠ - ١٦١  
وكذلك تقدم رأيه ص

(٣) في الأصل لم يذكر القسم الثالث وما أثبتناه هو الصواب .

وكان على القاطع الأول للسيد نصف قيمته عبد ادون القود لأنها  
جناية حر على عبد ، وعلى القاطع الثاني للوارث القصاص في السيد  
فان عفا عنه فنصف الدية لأنها جناية حر على حر وعلى الذابح القود  
في النفس ، فان عفا الوارث عنه فله دية النفس كاملة لأنها جناية  
حر على حر ولا تنقص بالمأخوذ من أرش اليمين لما جرى عليهما في  
(١)  
حكم الاند مال .

.....

---

(١) هذه التفاصيل موجودة في الكتب الآتية :

الشامل ١٢/٦ وقلبيوس ١١٢/٢

والروضه ١٧٣/١٠ وما بعدها

والعقنى ٢٥ / ٤

١٤/ج ( فصل )

ويتفرع على ما قد مناه أن يكون عبد بين شريكين فيقطع حر احدى

يديه ثم يمتق أحد الشريكين حصته وهو مفسر ويأتى آخر فيقطع

يده الأخرى ثم يموت ونصفه حر ونصفه مملوك فلا قود على واحد منهما ١/٥٦

لبقاء الرق في نصفه والمستحق فيه نصف قيمته عبدا ما بلغت ونصف

( ١ )

ديته حرا لاستقرارها فيه بعد عتق نصفه ورق نصفه ويتحمل القاطعان

بينهما بالسوية فيكون على كل واحد منهما ربع القيمة وربع الدية

ولا يفضل واحد على الأخرى ان اختلفت جنايتهما في الرق والمعتق

لا استقرارها فيمن رقى نصفه وعتق نصفه ويكون للمسترق من الشريكين

نصف قيمته ، فأما نصف الدية فيشترك فيها المعتق والوارث اذا

جعلنا من عتق بعضه موروثا فيأخذ منها المعتق أقل الأمرين من

ربع قيمته عبدا أو ربع ديته حرا لأن احدى الجنايتين كانت في ملكه

والأخرى بعد عتقه ويعود على الوارث ربع الدية وما فضل من ربع

القيمة ان كان .

فعلى هذا لو كانت المسألة بخالها : فعاد القاطع الأول فقطع

احدى رجليه ومات فقد مات من جنايتين احداها بعد المعتق

( ١ ) أى استقرار الجناية .

١٤/د (فصل )

فأما المبنى فانه يحكم على فصلين : أحدهما : أنه اذا فقا عينيه  
فى الرق وقيمه ألفا د يارثم اعتق كانت عليه الألفان وقد تقدم الكلام  
عليه ، <sup>(١)</sup> والثانى <sup>(٢)</sup> هى مسألة الكتاب : اذا جنى واحد عليه ففى  
الرق واثنان بعد المتق انه يختار من القولين أن يعتبر أرش  
الجنابة فى الرق ولا يعتبر باعداد الجنابة تسكا بأمرين :  
أحدهما : أن الشافعى قد ذكره فى موضع آخر ، وهذا ليس بشىء  
لأن ذكر أحد القولين فى موضعين وذكر الآخر فى موضع لا يقتضى  
اثبات ما ذكر ونفى الآخر ،  
<sup>(٣)</sup>  
والثانى : أنه قال لما كان الزائد بالحرية لا يعود على السيد وجب  
أن يكون الناقص بالحرية لا يعود عليه وهذا خطأ لأن الزائد بالحرية  
حادث فى غير ملكه فلم يستحق ، والناقص بالحرية من فعله فمسأله  
عليه نقضه . والله أعلم .

---

(١) تقدم ص ل ٤٧/أ وما بعدها

(٢) أى والفصل الثانى .

(٣) فى الأصل أن يدون إليها وما أثبتناه هو الصواب

١٥ / (مسألة)  
~~~~~

قال الشافعي : وعلى المتغلب باللصوصية القود اذا كان قاهرا
للمأمور . وجملة ذلك أن من أمر غيره بقتل نفس ظلما بغير حق لا يخلو
من ثلاثة أقسام : أحدها :

أ/٥٧ أن يكون اماما ملتزم الطاعة ، والثاني : أن يكون متغلبا نافذ الأمر ،

والثالث : أن يساوى المأمور ولا يحلو عليه بطاعة ولا قدرة .

فأما القسم الأول : وهو أن يكون الأمر بالقتل اماما ملتزم الطاعة فلا

يخلو حال المأمور في قتله من أحد أمرين :

أما أن يجهل حال المقتول ولا يعلم أنه مظلوم ويعتقد أن الامام لا يقتل

الا بحق فلا قود على المأمور ولا دية ولا كفارة لأن طاعة الامام واجبة

عليه لقول الله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر

منكم) (١) وعلى الامام القود لأن أمره اذا كان ملتزم الطاعة يقوم مقام

فعله لنفوذ هذه وحديث الفصل عنه وجرى المأمور معه جري الآلة .

(٢)

وقال الشافعي : وهكذا قيل الأئمة ويستحب للمأمور أن يكفّر

لما تولاه من المباشرة .

(١) سورة النساء آية ٥٩

(٢) أي قولهم ومذاهبهم .

- (١) **والحال الثانية :** أن يكون الأمر عالما بأنه مظلوم يقتل بغير حق
- فلهذا الأمر حالتان : أحدهما : أن يقتله مختارا ، والثانية :
- (٢) **(أن يقتله)** مكرها فان قتله مختارا غير مكره فهو القاتل دون الامام
- (٣) **لأن طاعة الامام لا تلزم** في المعاصي قال النبي صلى الله عليه
- (٤) **وسلم (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)** وقال أبو بكر رضي الله
- (٥) **عنه أطيعوا ما أطعت الله فاذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم** (٦)

-
- (١) **المراد بالحالة الثانية هو الأمر الثاني .**
- (٢) **في الأصل لا توجد ما بين القوسين وأثبتناه للمقام .**
- (٣) **في الأصل توجد كلمة الا قبل الغاء وهو غلط يضيع المعنى .**
- (٤) **رواه ابن ماجة عن ابن عمر يلفظ : على المرء المسلم الطاعة فيما أحب أو كره الا أن يؤمر بمعصية فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**
- ابن ماجة ٩٥٦/٢**
- (٥) **أبو بكر الصديق رضي الله عنه : واسمه عبد الله بن أبي قحافة القرشي**
- الصحابي الجليل أول الخلفاء الراشدين وصاحب رسول الله في الفار**
- وأحد المبشرين بالجنة وأفضل الصحابة على الاطلاق . توفي سنة**
- ١٣ للهجرة .**
- الاصابة ٣٤١/٢**
- (٦) **أنظر كتاب : اتمام الوفاء في سيرة الخلفاء للشيخ محمد الخضرى بك**

ويكون الامام بأمره آثما بتمكن^(١) الأمور من القتل عاصيا وان لم يلزمه

قود ولا دية ولا كفارة .

٥٧/ب وهو الظاهر من مذهب الشافعي وقول جمهور أصحابه ، وذ هـ سب

(٢)

بعض أصحابه الى وجوب القود على الامام بمجرد أمره وان لم يكن

منه اكراه للزوم طاعته ونفوذ أمره وجعل القود واجبا على الأمر والمأمور

(٣)

معا ولهذا القول وجه في اعتبار المصلحة وحسم عدوان الأئمة وان كان

في القياس ضعيفا ، وان كان الأمور مكرها على القتل بأن قال له

الامام ان لم تقتله قتلتك فالقود على الامام الأمر واجب .

وفي وجوبه على الأمور قولان : أحدهما : واجب كالامام يقاد منهما

جميعا فان عفا عنهما اشتركا في الدية وكان على كل واحد منهما كفارة

(٤)

وبه قال زفر .

(١) في الأصل يتمكن وما أثبتناه هو الصواب .

(٢) في الأصل أن

(٣) بالحسم معناه الردع والزجر يعني أن لزوم القود على الأمر والمأمور

فيه ردع للأئمة عن تعاطي بعض الأوامر .

(٤) زفر بن الهذيل بن قيس من بني العنبر ويكنى أبا الهذيل كان قد

سمع الحديث وغلّب عليه الرأي ومات بالبصرة ثقة في الحديث توفي سنة

١٥٨ هـ .

شذرات ٢٤٣/١

والقول الثاني : أنه لا قود على الأمور المكروه بفتح الراء ويختص

القود بالامام المكره ، واختلف أصحابنا في تعليل هذا القول ففى

(١)
سقوط القود عن الأمور فذهب اليفنداديون بأسرهم الى أن الحلة

فيه أن الاكراه شبهه عدراً (٢) به الحدود فعلى هذا التعليل يجب

عليه اذا سقط القود عنه نصف الدية لأنه أحد القاتلين وعليه الكفارة

(٣) وذهب البصريون منهم الى أن العلة فيه أن الاكراه الجأ وضرورة

هتقل حكم من المباشر الى الامر كالحاكم اذا لجأه شهوة الزور الى

(٤)
القتل فحلى هذا التحليل تسقط عنه الذمة والكفارة كما سقط عنه

اليقود وتكون الدية كلها على الامام المعز .

١/٥٨ وهذا قول أبي حنيفة (٥) ومحمد (٦) وقال أبو يوسف (٧) لا قول علي الا مسمام

الامر ولا على الأمور استدلالاً بأن أمر الامام سبب ومباشرة الأمور

- (١) منهم أبو العباس بن سريج ، وابن أبي هريرة ، وأبو الطيب بن سلمه
- (٢) في الأصل : بها وما أثبتناه هو الصواب .
- (٣) منهم زكرياء الساجي ، وأبو القاسم الصيمري والأصم ، وأبو حامد المروروزي
- (٤) في الأصل : أو والصواب بدون ألف .
- (٥) تقدمت ترجمته ص ٩٠ أنظر مذهب ٣٠٢ / ٧ فتح القدير
- (٦) تقدمت ترجمته ص ١١٧ " " " " "
- (٧) تقدمت ترجمته ص ١٠٤ " " " " "

الجبأ فسقط حكم السبب بحدوث المباشرة وسقط حكم المباشرة بوجود
الالجبأ فسقط القود عنهما .

وهذا خطأ لقول الله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه
سلطانا فلو سقط القود عنهما مع وجود الظلم في القتل لبطل سلطانه

ولما انزجر عن القتل ظالم ولأن اجماع الصحابة يمنع من قول :
(١) (٢)
أبي يوسف . وهو ما روى أن أبا بكر رضى الله عنه ولّى رجلا اليمن
فأتياه رجل منها مقطوع اليد فقال ان خليفتك ظلمنى فقطمنى فقال
(٣)
أبو بكر لو علمت أنه ظلمك لقطمته .

فدل على مؤاخذه الوالى بظلمه وقد أنفذ عمر رضى الله عنه رسولا الى
(٤) (٥) (٦) (٧)
امراة أُرهبها فأجهضت ما فى بطنها فزعا فالتزم عمر ديتة "

-
- (١) تقدمت ترجمته ص ٢٦٣
- (٢) لم أقف على معرفة هذا الرجل .
- (٣) لم أقف على تخريج هذا الأثر .
- (٤) تقدمت ترجمته ص ٩١
- (٥) أى أفزعها وخوفها بسبب المرسول اليها .
- (٦) الا جهاض هو انزال الحمل قبل اكتمال عدته بمعنى أسقطت
جنينها .
- (٧) أخرجه المصنف ٤٥٩/٩

(١) وروى أن رجلين شهدا عند علي بن أبي طالب عليه السلام على رجل

بالسرقة فقطعه لشهادتهما ثم عادا وقالوا غلطنا والسارق هو هذا

فرد شهادتهما ولم يقطع الثاني وقال : لو علمت أنكما تعدتما

لقطعتكما " (٢) فجعل الجاءهما له بالشهادة موجبا لضافة الحكم

اليهما وأقرهما بموجبها ووافقه على ذلك من عاصره فصار مع ما تقدم (٤)

عن أبي بكر وعمر اجماعا ولأن القتل قد يكون بال مباشرة تارة وبالسبب

أخرى فلما وجب القود بالمباشرة جاز أن يجب بالسبب لأنه أحسد

نوعى القتل .

.....

(١) تقدمت ترجمته ص ٨١ وتقدم الملاحظه على قوله عليه السلام .

(٢) البخارى مع الفتح ٢٢٦/١٢

(٣) فى الأصل الجاء لهما وما أثبتناه هو الصواب .

(٤) أى آخذهما بموجبها .

(٥) فى الأصل الميم مع العين متصله هكذا معما وما أثبتناه هو

الصواب .

(١٥ / أ) فصل

~~~~~

وأما أبو حنيفة فقد وافق في وجوب القود على الامام الامروردا على أبي

يوسف وأسقط القود عن المأمور المكره وسلبه حكم المباشرة فلم يوجب

عليه دية ولا كفارة وهذا أحد قولى الشافعى فى سقوط القود وموجب (١)

(٢)

تعلييل البصريين فى سقوط الدية والكفارة ، ومخالف لتعلييل البغداديين

(٣)

فى وجوب نصف الدية والكفارة مع سقوط القود وهو مخالف للقول الثانى

للشافعى فى جميع أحكامه لأنه يجرى عليه حكم الامام الامر فى وجوب

القود والدية والكفارة ، وأبو حنيفة يسلبه بالاكراه جميع أحكام الامام

استدل لا بقول النبى صلى الله عليه وسلم " عفى لأمتى عن الخطأ

(٤)

والنسيان وما استكروها عليه "

ولأنه قتله لا حياء نفسه فوجب أن يسقط عنه القود كالمقتول دفعا عن

نفسه ، ولأن ما أوجب القتل بفعل المختار سقط فيه القتل بفعل المكره

(١) التعلييل تقدم ص ٢٦٤

(٢) " " " " ص ٢٦٥

(٣) تقدم قوله ص ٢٦٥

(٤) ابن ماجه ٦٥٩/١ حديث رقم ٢٠٤٣ و ٢٠٤٤ و ٢٠٤٥ وقد رواه فى مجمع الزوائد ٢٥٠/٦ وقد روى بعدة طرق وفيها ضعف لأن فيها الهذلى وهو ضعيف وابن لهيعة فى المجموع الهام يرتفع الى درجة الصحة .

- (١) كالزنا ، ولأن الاكراه قد نقل حكم المباشرة الى الأمر فوجب أن يزول حكمها عن الأمور لأن الفعل واحد ويصير الأمور فيه كآله أو كالسبع
- (٢) المرسل والكلب والعشاة ، ولأن الاكراه يتنوع نوعين اكراه حكم واكراه
- ١/٥٩
- قهر ثم ثبت أن اكراه الحكم وهو الجاء الحاكم الى القتل بشهادة الزور يمنع من وجوب القتل عليه مع أمنه على نفسه فكان اكراه القهر أولى أن يمنع من وجوب القود مع خوفه على نفسه ، ولأن الاكراه يكون تارة على القول بأن تلفظ بكلمة الكفر وتارة على القتل بأن يؤمر بالقتل ثم ثبتت أن حكم الكفر يزول بالاكراه فوجب أن يكون حكم القتل يزول بالاكراه .

---

(١) أي اذا زنا مختاراً حد واذا زنى مكرها سقط الحد .

أنظر تفصيلاً لهذا الموضوع في قليوبي وعميرة ١٢٩/٤

(٢) أي المظلم الذي اذا دعاه جاء فقال اشليت الكلب أي دعوته

قال الشاعر :

أتيناها عمرو فاشلى كلابه

علينا حتى كدنا بين بيته نوكل

أنظر المختار ص ٤٦

وترتيب القاموس ٧٤٨/٣

والصواب أشلى بالياء .

ودليلنا عموم قول الله تعالى ( ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه  
(١) سلطانا ) ولأنه عمد قتله ظلما لا حياء نفسه فلم يمنع احياءه لها من  
قتله قودا قياسا على المضطر على يقين من التلف اذا أكل من الجوع  
(٢) محذور النفس ، ثم هذا أولى بالقتل من المضطر لأن المضطر على  
يقين من التلف ان لم يأكل وليس المأمور على يقين من القتل ان لم  
يقتل . وعلى أن الأصول تشهد لصحة هذا التعليل الا ترى أن ركاب  
السفينة اذا غافوا الفترق من ثقلها فألقوا بعضهم في البحر ليسلم  
(٣) باقيهم لزومهم القود ولو صدقهم سبع خافوه على أنفسهم فألقوا عليه  
أحد هم ليتشاغل به عنهم وجب عليهم القود ، كذلك المكره المفتدى  
نفسه بغيره ، ولأنه لا عذر له في احياء نفسه بقتل غيره لأن حرمة غيره  
مثل حرمة نفسه فلم يكن احياء نفسه بالغير أولى من احياء الغير بنفسه  
فاستويا .

---

(١) الآية في سورة الاسراء رقم ٣٣

(٢) يعني الواجب عليه ابقاء نفسه فهي محرمة عليه أن يزهقها وعليه

ضمانها .

(٣) أنظر هذه المسألة في كتاب غاية الأصول شرح لب الأصول ص ١٢٥

وكتاب المحلى على جمع الجوامع ٢٩٩/٢

٥٩/ب وصار وجود العذر كعدمه فاقضى أن يجب القود بينهما كجوبه  
لو لم يكن مكرها . فأما الخبر <sup>(١)</sup> فمحمول على ما اختص بحقوق الله و  
حقوق الآدميين ، وقياسهم على قتله دفعا عن نفسه منتقضا بأكله  
من الجوع ثم المعنى في المدفوع أنه قد أباح نفسه بالطلب فصار  
مقتولا بحق وهذا مقتول بظلم فافترقا وقياسهم على الاكراه في الزنا  
لا يصح فانه اختلف أصحابنا في صحة الاكراه عليه فذهب بعضهم الى  
استحالة لأن ايلاج الذكر لا يكون الا مع انتشاره وانتشار الذكر  
وانزال مائه لا يكون الا مع قوة الشهوة المنافية للاكراه فاستحال فيه  
الاكراه وذهب آخرون منهم الى صحة الاكراه فيه لأن انتشار الذكر  
قد يكون من الطبع المحرك الذي لا يقدر على دفعه عن نفسه وهو  
مؤاخذ بفعل نفسه لا بما ركبته الله تعالى في طبيعته . فعلى هذا  
يكون المعنى في سقوط الحد بالاكراه اختصاصه بحقوق الله تعالى  
والقتل يختص بحقوق الآدميين فافترقا .

وقولهم أن الاكراه قد نقل حكم المباشرة في الأمور الى الأمر فليس  
بصحيح بل تعدى عن الأمور الى الأمر والفعل اذا تعدى حكمه الى  
غير الفاعل كان أولى أن يؤاخذ به الفاعل لأن تعديه لفضل قوته وجمعهم  
بين المكره والحاكم الملجأ غير صحيح لأن من قتله الحاكم بالشهادة .  
٦٠/أ قد كان واجبا عليه لا يسوغ له تركه فلم يؤاخذ بالقود ، ومن قتله المكره  
مظلوم والقاتل فيه مأثوم فوجب القود عليه لأنها لما افترقا في جواز  
القتل افترقا في وجوب القود .

(١) هو ان الله تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .

١٥/ب ( فصل )

فإذا تقرر ما ذكرنا من حكم اكراه الامام فكذلك الحكم فيمن استخلفه  
الامام وولاه اذا أكره رجلا على القتل كان الحكم فيه كالحكم في اكراه  
الامام في وجوب القود على الأمر ، وفي وجوبه على المأمور قولان لأن  
طاعة من استخلفه الامام تلزم كلزوم طاعة الامام لقول النبي صلى الله عليه  
وسلم : " من أطاع أميري فقد أطاعني ومن أطاعني فقد أطاع الله  
ومن عصى أميري فقد عصاني ومن عصاني فقد عصى الله " (١)

واختلف أصحابنا في الاكراه على القتل بماذا يكون على وجهين :  
(٢)  
أحدهما : أنه يكون بكل ما كرهته النفس وشق عليها من قتل أو  
ضرب أو حبس أو أخذ مال كالاكراه في الطلاق والبيع على ما قد مناه .  
والوجه الثاني : أنه لا يكون الاكراه على القتل الا بالقتل أو بما أفضى  
اليه من قطع أو جرح ولا يكون الضرب والحبس وأخذ المال فيه اكراها .  
لأن حرمة النفوس أغلظ من حرمة الأموال فاقضى أن يكون الاكراه  
وعلى القتل أغلظ من الاكراه فيما عداه .

---

(١) ابن ماجه ٩٥٤/٢ عن أبي هريرة .

(٢) في الأصل الميم متصله باللام هكذا كلما والأولى أن تكون مفعوله

واختلف أصحابنا في إكراه الإمام على قتل المسلم هل يخرج بسبه  
من إمامته على وجهين : حكاهما ابن أبي هريرة <sup>(١)</sup> وكذلك في ارتكابه  
<sup>(٢)</sup> للكبائر التي يفسق بها ، أحد الوجهين أنه يخرج بها من الإمامة  
لقوله الله تعالى ( انى جاءك للناس اماما قال ومن ذريتى قال  
<sup>(٣)</sup> لا ينال عهدى الظالمين )  
والوجه الثانى : أنه لا يخرج بها من الإمامة حتى يخرجها منها أهل  
الحل والعقد لانعقادها بهم وعليهم أن يستتيبوه فان تاب  
خلعوه .

.....

- 
- (١) تقدمت ترجمته ص ١٦٠  
(٢) فى الأصل الذى بالتذكير والصواب ما أشبهناه لأنه عائد على الكبائر  
وهى مؤنثة .  
(٣) سورة البقرة آية رقم ١٢٤

١٥/ج ( فصل )

~~~~~

وأما القسم الثاني : وهو أن يكون الأمر بالقتل متغلبا فهذا على
ضربين : أحدهما : أن يكون متغلبا بتأويل كمن ندب نفسه
(١)
لامامة أهل البقي اذا أمر بقتل رجل ظلما فلا يخلو حال المأمور
من أحد أمرين : اما أن يكون ممن يسرى رأيه ويعتقد طاعته أو
يكون مخالفا له فان كان موافقا لرأيه ومعتقدا لطاعته فحكم المأمور
معه كحكمه مع امام أهل العدل ان لم يكن من الأمر اكراه وجب القود
على المأمور دون الأمر ، وان كان منه اكراه وجب القود على الأمر
وفي وجوبه على المأمور قولان : وان كان ممن يخالفه في رأيه ولا يعتقد
طاعته ففيه وجهان : أحدهما : أنه يغلب فيه حال المأمور لمسا
(٢)
يعتقده من مخالفة الأمر ويجرى عليه حكمه مع الأمر اذا كان متغلبا
باللصوصية على ما سذكروه .

(١) يكون بتأويل اذا كانوا أصحاب منعه وجيش لا يقدر الامام على ردهم
الا بجيش .

(٢) في الأصل بالألف الممدوده وما أثبتناه هو الصواب ويثبتها المصنف

بالألف المطوية . اه أنظر ترتيب القاموس ٤٨٥/١ ومختار ص ١٠١

١/٦١ والوجه الثاني : أنه يغلب فيه حال الأمر ويجرى عليه حكمه صحيح

الأمر إذا كان اماماً لأهل العدل لأمرين :

أحدهما : أنه لما كان الباغي مع امام أهل العدل في حكم أهل العدل وجب أن يكون أهل العدل مع امام أهل البغي في حكم أهل البغي (٢) .

والثاني : أن الشافعي أمضى أحكام قضائهم على أهل العدل وأهل البغي ، وجوز أخذ الزكاة وجناية الجراح منهما فاستويا في الحكم وإن اختلفا في المعتقد . (٣)

والضرب الثاني : أن يكون متغلباً بالصوصية إذا أمر بقتل رجل فالفرق بين أمره وأمر الامام من ثلاثة أوجه متفق عليها ورابع مختلف فيه : فأما الثلاثة المتفق عليها فأحدها : أن طاعة الامام واجبة الا فيما يحلم أنه ظلم وطاعة هذا المتغلب غير واجبة الا فيما يحلم أنه حق .

(١) صفاه أنهم يمثلوا أمره بمعنى يساوى امام أهل العدل في الأمر

فإذا وجب شيء كان على الأمر .

(٢) يعني في أخذ الزكاة منهم ولهم وأرش الجراح يقع في الموقع يعني صحيح .

(٣) يعني بدون تأويل وبدون غلبة .

والثاني : أن الظاهر من أمر الامام بالقتل أنه بحق الا أن يعلم أنه ظلم ، والظاهر من أمر المتغلب بالقتل أنه بظلم الا أن يعلم أنه أنه حق .

والثالث : أن اجتهاد الامام فيمن يستبيح قتله من مسلم بكافر وحر (١) بعيد نافذ واجتهاد هذا المتغلب فيه غير نافذ .

فإذا افترقا من هذه الأوجه الثلاثة اعتبر كل واحد منها في الأمر ان كان اماما أو متغلبا فأجرى عليه حكمه على اختلاف أحكامهما فسي (٢) الجبهتين .

٦١/ب وأما الرابع المختلف فيه فهو الاكراه ، وقد اختلف أصحابنا في حكم الاكراه هل يستويان فيه أو يختلفان على وجهين :

أحدهما : أنهما يستويان في الاكراه وان اختلفا في الأمر من غدير اكراه فعلى هذا اذا أمر المتغلب رجلا بالقتل من غير اكراه وجب على المأمور القود سواء علم بظلمه أو لم يعلم لأن الظاهر من أمره بالقتل أنه بغير حق ولا قود على الأمر لأنه غير مطاع في الظاهر ما لم يعلم أنه حق ، فصار المأمور هو المنفرد بالقتل والأمر يشير به .

(١) لأن طاعة الامام واجبة ، وطاعة المتغلب لا تجوز واجتهاده باطل .

(٢) لأن المتغلب له حكم الامام .

٦١/ب وان أكرهه الأمر المتغلب على القتل وجب على الأمر القود ومن وجوبه

على الأمور قولان : لاستواء الامام والمتغلب في الاكراه ،

والوجه الثاني : أنهما يختلفان في حكم الاكراه كما اختلفا في حكم

الاختيار لأمرين : أحدهما : ان في طاعة الامام شبهة ليست في

طاعة المتغلب ، والثاني : أن أمر الامام عام في جميع البلاد ولا يقدر^(١)

على الخلاص منه ، وأمر المتغلب خاص في بعضها يقدر على الخلاص

منه اذا انتقل الى غيرها فعلى هذا اذا أكره المتغلب رجلا على

القتل وجب القود على الأمر والأمور جميعا .

وان كان في مكره الامام قولان لما ذكر من الفرقين وان كانا

ضعيفين .

.....

(١) عائد الى الأمور .

١٥/د (فصل)

~~~~~

وأما القسم الثالث : أن يكون الأمر مساويا للمأمور لا يفضل عليه  
بقوة ولا يد . فلا كراه من مثله معدوم والمأمور هو المنفرد بالقتل  
دون الأمر . والأمر أضعف حالا من المسك فلا يجب عليه قود ولا دية  
ولا كفارة ، ولكن يكون آثما بالرضا والمشورة وعلى المأمور القود أو  
الدية ويختص بالتزامها مع الكفارة ، فان غرّ الأمر المأمور وقال أقتل  
هذا فانه حربى أو مرتد فقتله وكان مسلما فهذا على ضربين :  
أحدهما : أن يكون فى دار الاسلام فالقود على المأمور واجب ولا قود  
على الأمر ، فان عفا عن القود وجب عليه الدية ولا يرجع بها على  
الأمر لأن الظاهر من دار الاسلام اسلام أهلها فضعف غرور الأمر  
فيها . والضرب الثانى : أن يكون ذلك فى دار الحرب فلا قود  
على المأمور ولا على الأمر وتجب على المأمور الدية كالمخاطىء لأن  
الظاهر من دار الحرب كفر أهلها فاذا غرم المأمور الدية ففى رجوعه  
بها على الأمر الفار وجهان مخرجان من اختلاف قولين : فيمن غرت  
رجلا فى النكاح على أن المنكوحه حرة فيأنت أمة هل يرجع عليه  
بها غرمه من صداقها فيها قولان : كذلك ها هنا يتخرج فيه وجهان ،  
والله أعلم .

( ١ ) أنظر هذه المسألة فى الكتب الآتية : الشامل ١٣/٦ ل ومغنى المحتاج

٥٠/٤ وتتمة الابانة ٢٥/٩

١٦ / (مسألة)

قال الشافعي : وعلى السيد القود اذا أمر عبده صغيرا أو أعجميا

(١)

بقتل رجل فقتله فان كان العبد يعقل فعلى العبد القود (ولو كانا

لغيره) فان كانا يميزان بينه وبين سيد هما فهما قاتلان وان كانا

لا يميزان فالأمر هو القاتل وعليه القود .

٦٢/ب وصورتها في رجل أمر عبده بالقتل فامثل أمره فيه فلعبد المأمور

حالتان : أحدهما : أن يكون ممن لا يميز في طاعة سيده بسين

المحظور والمباح اما لصغره واما لأعجميته فيكون السيد الأمر هو

القاتل ويكون العبد معه كالألة التي يستعملها أو كالبهيمة السلي

(٢)

يشليها فيكون القود في المقتول واجبا على السيد دون العبد

فان عفا عنه الى الدية كانت حالة في ماله ولا ترتبهن رقبة العبد

بها ويكون كسائر أموال السيد . وعلى هذا لو قال السيد لهذا

العبد اقتلني فقتل سيده بأمره فلا قود عليه ويكون السيد قاتل نفسه

ولو قال له السيد اقتل نفسك فقتل نفسه عن أمره كان السيد هو

القاتل لعبده فيؤخذ بما يؤخذ به قاتل عبده .

(١) في الأصل وان كانا بالثمين ) وما أثبتناه هو الصحيح وهو الموجب

في المختصر ٢٣٩/٨

(٢) يقال أشلى الكلب أى اغرا وحرضه على الصيد وهي البهيمة المأمورة

التي لا حول لها ولا قوة . أنظر معناها أكثر في ترتيب القاموس

٢/٧٤٨ والمختار ص ٣٤٥ والمنجد ص ٤٠٠

والحال الثانية : أن يكون هذا العبد يميز في طاعة سيده بسين  
المباح وبين المحظور ويعلم أن القتل محظور لا يطاع فيه السيد  
أما لبلوغه وعقله وأما لمراهقته وتمييزه فيكون العبد هو القاتل دون  
السيد فإن كان بالغاً وجب عليه القود وإن كان مراهقاً لم يبلغ فلا قود  
عليه وتكون الدية في رقبته يباع فيها ، وعلى هذا العبد لو قال له  
السيد اقتلني فقتل سيده بأمره كان العبد هو القاتل إلا أنه لا قود  
عليه لأن في أمر السيد إبراء من القود . ولا تثبت في رقبته الدية  
لأنه مملوك لمستحقيها من الورثة ، ولو قال له السيد أقتل نفسك

أ/٦٣

فقتل نفسه كان هو القاتل لنفسه دون السيد . وهكذا حكم الأب  
(٢)

مع ابنه ( إذا أمره ) بالقتل في أن يراعى تمييز الابن فإن كان

مميزاً يعلم أن طاعة الأب في القتل لا تجب فالابن هو القاتل دون

الأب ، وإن كان لا يميز لصغره أو بلبسه فالأب هو القاتل دون الابن .

.....

---

(١) في الأصل القاتل وهو خطأ وما أثبتناه هو الصواب .

(٢) في الأصل ما بين القوسين مكرر .

(٣) أنظر تفاصيل هذه المسألة في الكتب الآتية :

الروضة ٩ / ١٤٠ - ١٤١

ومفني المحتاج ٤ / ١١

١٦/أ (فصل)

وإذا أمر أجنبي عبد غيره بالقتل فأطاع العبد غير سيده في القتل  
روى حال العبد فان لم يفرق بين طاعة سيده وطاعة غيره لصفته  
أو أعجميته أو اعتقد بأن كل أمر مطاع كان الأمر هو القاتل وان فرق  
بين سيده وبين غيره في التزام طاعته فالعبد هو القاتل دون الأمر  
فان تشبه الأجنبي بالسيد ودلّس نفسه على العبد حين أمره بالقتل  
كان الأمر هو القاتل دون العبد ان كان العبد لا يفرق في طاعة  
السيد بين المباح والمحظور ، وان كان يفرق بينهما فالعبد هو  
القاتل دون الأمر ،

ولو قال : الأجنبي للعبد قد أمرك سيدك بالقتل فقتل كان هذا  
القول في حق العبد كأمر سيده وفي حق الأجنبي كأمر نفسه .  
فيكون على ما تفصل في الحكمين .

.....

١٧ / ( مسألة )

~~~~~

قال الشافعي : ولو قتل مرتد نصرانيا ثم رجع ففيها قولان :

أحدهما : أن عليه القود وهو أولا هما لأنه قتل وليس بمسلم

والثاني لا قود عليه لأنه لا يقر على دينه ، قال المزني الفصل (٣) ٦٣/ب

قتل مرتد نصرانيا صاحب عهد أو جزية ففى وجوب القود ، عليه

قولان : أحدهما وهو قول المزني أن القود على المرتد واجب سواء

أقام على رده أو رجع الى الاسلام لأمرين :

أحدهما : اجتماعهما على الكفر وان تنوع واختلف لأن جميع الكفر

ملة واحدة ، ثم النصراني أحسن حالا من المرتد لأنه يقر على نصرانيته

والمرتد لا يقر على رده .

والثاني : أنه لما كان حدوث اسلام النصراني بعد أن قتل نصرانيا

لا يمنع من القود لا اجتماعهما على الكفر عند القتل كذلك تقدم اسلام

(١) في المختصر أن لا قود . . . بزياده أن قيل اللام اهد محقق .

(٢) هذه الحلة لا تصلح فلو قال : لبقاء علة الاسلام وحرمة لكان أولى .

اهد محقق .

(٣) تكملة الفصل : (قال المزني رحمه الله قد أبان أن الأول أولا هما

فالأولى أحق بالصواب وقد دل قوله في رفع القود عنه لأنه لا يقر على

دينه على أنه لو كان القاتل نصرانيا يقر على دينه لكان القود عليه وان

أسلم (قال المزني) رحمه الله فإذا كان النصراني الذي يقر على دينه =

المرتد على قتله أولى أن لا يمنع من القود لأن حرمة الاسلام ~~عنده~~
ثبوته أو كد من حرمة بعد زواله .

والقول الثانى : أنه لا قود على المرتد فى قتل النصرانى لأمرين ؛
أحدهما : أن من جرت عليه أحكام الاسلام لم تزل عنه بالردة كالصلاة
والصيام .

والثانى : أنه لما أجرى على المرتد أحكام الاسلام فى غير القود
(١)
بما يؤخذ من زكاة ماله ويؤخذ بقضاء ما ترك من صلوات وقته ولا يؤخذ
منه الجزية لثلا يجرى عليه صفار الكفر ، وتمنع المرتد من نكاح كافر
لثبوت حرمة الاسلام لها وجب أن يكون حكم الاسلام جاريا عليه فسي
(٢)
سقوط القود بقتل الكافر ، وبهذا يدفع احتجاج المزنى .

الحرام الدم اذا أسلم يقتل بالنصرانى فالمباح الدم بالردة أحق
أحق أن يقاد بالنصرانى وان أسلم من قياس قوله ٢٣٩/٨

- (١) أى التى فات وقتها احترازا من الصلاة التى لها سبب .
- (٢) فى الأصل مفصول اللام عن أن هكذا لأن لا وما أثبتناه هو الصواب
- (٣) بيدوا أن الماوردى ينتصر للقول الثانى بعدم القتل بقوله وبهذا يدفع
- احتجاج المزنى .

١٧/أ (فصل)

~~~~~

أ/٦٤

فإذا ثبت توجيه القولين فإن قلنا لا قود عليه كانت دية النصرانسي

(١)

في ماله سواء قتل بالردة أو رجع عنها ويكون باقي ماله بعد الردة

(٢)

ان قتل لبیت المال ، وان قلنا ان القود واجب عليه فولى النصراني

مخير بين القود والمغفو فان عفا عنه الى الدية فعلى ما مضى

وان أراد القود فللمرتد حالتان : احدهما أن يرجع الى الاسلام

فيسقط قتل الردة ويقتل قودا ، والحال الثانية أن يقيم على رده

فيقال لولى المقتول ان عدلت الى الدية قتلناه بالردة وان أقست

على طلب القود قتلناه قودا ودخل فيه قتل الردة ، وكان جميع

ما له في بيت المال ويقدم قتله بالقود على قتله بالردة لأمرين

أحدهما : أن الخصم في القود أهمى حاضر فكان أوكد .

والثاني : أن المراد بقتل الردة أن لا يوجد منه الإقامة عليها وهذا

موجود في قتله قودا .

---

(١) أي لأنه متعمد والمتعمد يتحمل الدية في ماله لو حده .

(٢) أي يعطى حكم الفسء .

١٢/ب (فصيل)

~~~~~

فأما اذا قتل نصراني مرتدا ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا :

(١)

أحدها : وهو يحكى عن أبى اسحاق المروزي أنه لا قود عليه ولا

أنه لا قود عليه ولا دية لأنه مباح الدم فسقط عنه الضمان كما لو قتله

مسلم ،

(٢)

والوجه الثانى : وهو اختار أبى على ابن أبى هريرة أن عيسى

النصراني القود أو الدية وان لم يجب على المسلم فى قتله قود ولا

دية .

٦٤/ب لأن المرتد مباح الدم فى حقوق المسلم دون الكفار كالقاتل مباح

الدم فى حق الأولياء دون غيرهم فان قتله الأولياء لم يضمنوا وان

قتله غيرهم ضمنوا كذلك المرتد ان قتله أولياؤه المسلمون لم يضمنوا

وان قتله غيرهم ضمنوا .

(١) تقدمت ترجمته ص ١٦٠

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٩٠

والوجه الثالث : وهو قول أبي الطيب بن سلمه ^(١) أنه مضمون فسي
حق النصراني بالقود دون الدية فيقاد به النصراني لأن القود محتر
بالمعتقد وقد تكافأ فيه فوجب ، فان عفا عنه سقطت الدية لأنها
^(٢)
(تجب) بوجوب الحرمة ولا حرمة لنفس المرتد فلم تجب في قتله
دية ، وعكس ما قاله : ابن سلمة أشبه لأن وجوب القود أغلظ
من وجوب الدية لأن عمد الخطأ بوجوب الدية ولا بوجوب القود فلسو
قال : ان الدية واجبة لبيت المال دون القود لكان أشبه بالأصول .

.....

(١) تقدمت ترجمته ص ٢٤٥

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل وأثبتناها لأن المقام يقتضى

إضافتها .

١٧/ج (فصل)

فأما اذا وجب قتل الزانى المحصن فقتله رجل بخير أمر الامام فقتله

ذهب بعض أصحابنا الى أن القود على قاتله واجب لأن ولى قتله

هو الامام فاذا تولاه غيره أقيد منه كالقاتل اذا قتله غير ولى المقتول

أقيد به وظاهر مذهب الشافعى وما عليه جمهور أصحابه أنه لا قود

(١) (٢) (٣) (٤)

لرواية أبى صالح عن أبى هريرة أن سعد بن عباد قال يا رسول

الله أ رأيت : ان وجدت مع امرأتى رجلا أقتله أم حتى أتى بأربعة ١/٦٥

شهداء فقال له النبى صلى الله عليه وسلم لا حتى تأتى بأربعة شهداء

كفى شبالسيف شاء يعنى شاهدا فانصرف سعد وهو يقول والله

(٥)

لو وجدته لضربت بالسيف غير مصفح فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم للأنصار أما تسمعون ما يقول سيدكم فقالوا عذره يا رسول الله

(١) أبو صالح : هو ذكوان المدنى السمان الزيات ثقة ثبت عن سعد بن

عبادة وعائشة وأبى الدرداء وعنه بنوه سهيل وعبد الله وصالح وعطاء بن

رباح توفى سنة ١٠١ هـ أنظر الخلاصة ص ١١٢ والتقريب ص ٩٨

(٢) تقدمت ترجمته ص ٦٤

(٣) فى المخطوطة صالح بدل سعد وهو خطأ فالمراد سعد كما فى

آخر الحديث .

(٤) سعد بن عباد بن دليم بن حارثه بن الخزرج الأنصارى سيد الخزرج

يكنى ابا ثابت وأبا قيس وأمه عمرة بنت مسعود لها صحبة أحد النقباء

صحابى مشهور جليل . توفى سنة ١٥ وقيل ١٦ بهوران . الاصابة ٣٠/٢

(٥) معناه الضرب بالسيف بعرضه لا بحدته لكن مراد سعد بن عباد أنه =

- (١) فانه رجل غيور وما طلق امرأة فتزوجها رجل منا . فموضع الدليل
- (٢) منه أنه أباحه قتله ، وروى الشعبي (٣) أن رجلا غزا واستخلف على
- امراته أخاه فأتته امرأة فقالت له أدرك امرأة أخيك عندها رجل يحدثها (٤)
- (٥) فتسور السطح فإذا هي تضع له دجاجة وهو يرتجز ويقول :
- وأشعث غره الاسلام منى * خلوت بمرسه ليل التمام
- أبيت على ترايبسها وتمسى * على جرداء لا حفه الحزام
- كأن مواضع الريلات منها * فثام ينهضون الى فثام (٦)

- = سيضربه بحدده لا بعرضه أى سيقضى عليه . وله معنى آخر غير مائل
- ونأظر اليه . أنظر ترتيب القاموس ٨٢٧/٢ مادة صَّح .
- (١) من غار على امرأته والغيره معروفة المراد منها عدم السماح وعدم التصرن
- لعرضه وحرمة . وأنظر معناها أكثر فى ترتيب القاموس ٤٣٣/٣ وفتح
- البارى ٣١٩/٩ باب الفيرة من كتاب النكاح
- (٢) البخارى مع الفتح ١٧٤/١٢
- (٣) تقدمت ترجمته ص ٧٤
- (٤) لم أعثر على معرفة اسم هذا الرجل ولا حاجة الى معرفة اسمه .
- (٥) أى تسلفه . أنظر المختار ص ٣٢٠
- (٦) هذه الأبيات موجودة فى كتاب المصنف لعبد الرزاق بروايته عن ابن
- جريج قال : سمعت أبا عبد الله بن عبيد يحدث نحوا من هذا وأقول
- أنا وصاحب العراق :

وأشعث غره الاسلام منى * لموت بمرسه ليل التمام

أبيت على ترايبسها ويطمى * على حمرا قابله الحزام

كأن مجامع الريلات منها * فثام ينهضون الى فثام

ساق هذه الأبيات برقم ١٧٩٢٠ جزء ٤٣٥/٩

ونقلها فى المجموع ٣٦١/١٨ وفى روضة المحين لابن القيم ص ٢٩٣

والريالات أصول الأفخاذ والفتام الجماعات قال فنزل عليه فقتله
 وروى بجيفته الى الطريق فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه
 فقال : أنشد الله امرأ عنده علم هذا القتل الا أخبرنى فقام الرجل
 فأخبره بما كان فأهدر عمر دمه وقال أبعد الله وسحقه .
 (٢)
 (٣) وروى سعيد بن المسيب أن رجلا من أهل الشام يقال له ابن خيبرى
 (٤)
 وجد مع امرأته رجلا فقتله وقتلها فأشكل على معاوية القضاء فكتب لأبي
 (٥)
 موسى الأشعرى يسأله أن يسأل على بن أبى طالب عليه السلام
 (٦)
 (٧)

-
- (١) تقدمت ترجمته ص ٩١
- (٢) البخارى الفتح ١٧٤/١٢ والمصنف ٤٣٤/٩
- (٣) تقدمت ترجمته ص ١٣٥
- (٤) ابن خيبرى وأبو بهذا الاسم فى سنن البيهقى والموطأ والمصنف ولم يذكر واحدا اسما صريحا ولم أجد له أنا فى حدود مطالعتى ولعل السبب فى عدم ذكره هو الاستر عليه . أنظر البيهقى ٣٣٧/٨ ، المصنف ٤٣٣/٩ ، الموطأ ٧٣٧/٢ وفى مصنف عبد الرزاق ذكره باسم جبير وفى التعليق باسم ابن خيبرى .
- (٥) هو معاوية بن أبى سفيان بن صخر بن حرب بن أمية القرشى الأموى أمير المؤمنين ولد قبل البعثة بخمس سنين وقيل بسبع صحابى جليل كاتب وحى روى عدة أحاديث ورووا عنه كان حليما صحابى مشهور .
 توفى سنة ٦٠ هـ . أنظر الاصابة ٤٣٣/٣
- (٦) تقدمت ترجمته ص ٩١
- (٧) تقدمت ترجمته ص ٨٩

عنها فسأله فقال : ليست هذه بأرضنا عذمت عليك لتخبرني بها فقال
كتب بها التي معاوية فقال على يرضون بحكمنا وينقمون علينا : ان لم
يأت بأربعة شهداء فليعط برمته . (١)
أحد هما فليضرب على رمته يعني بالسيف قودا .

والثاني : معناه فليسلم برمته حتى يقاد منه .
(٢)
وأما الجمع بين الزاني والقاتل فقد فرق من خالف بينهما بأن على
القاتل قودا ودية فلم يجز تفويت الدية بالقود وليس على الزاني الا
القتل الذي لا تخير فيه .

والأصح عندي من اطلاق هذين المدهيين :
أن يقال ان وجب قتل الزاني بالبينة فلا قود على قاتله لانحتمام قتلته
وان وجب باقراره أقيد من قاتله لأن قتلته باقراره غير منحتم لسقوطه

(١) فتح الباري ١٢/١٧٤

والمصنف ٩/٤٣٣

(٢) أي الذي احتج بالقول الأول بالقود قياسا على القاتل يريد
الرد عليه أي الفرق بين القاتلين بين الفرع والأصل فهو قياس

مع الفارق لأن الأول فيه قود ودية ، أما هنا فلا .

عنه برجوعه عن اقراره وعلى هذا لو أن محارباً من قطاع الطريق قتل
فى الحراية رجلاً فلامام أن ينفرد بقتله دون ولى المقتول لما قصد
يتعلق بقتله من حق الله تعالى الذى لا يجوز العفو عنه ولوليس
المقتول أن يقتله بغير إذن الامام لما تعلق به من حقه الذى لا يجوز
أن يمنع منه فان قتله غيرهما من الأجانب فعلى الوجه الأول :
(١)
يجب عليه القود وعلى مذهب الشافعى وقول جمهور أصحابه لا قود
(٢)
عليه .

.....

(١) لأن الاستيفاء للامام .

(٢) أنظر تفاصيل هذه المسألة فى الكتب الآتية :

١ - الشامل ١٥/٦

٢ - معنى المحتاج ١١/٤ وغيرهما .

١٨ / (مسأله)

~~~~~

قال الشافعى : ويقتل :

أ/٦٦ الذابح دون المسك كما يحده الزانى دون المسك . وصورتها فسى

رجل أمسك رجلا حتى قتله آخر فعلى القاتل القود ، فأما المسك

فان كان القاتل يقدر على القتل من غير امساك أو كان المقتول يقدر

على الهرب بعد الامساك فلا قود على المسك بالاجتماع ، وان كان

القاتل لا يقدر على القتل الا بالامساك وكان المقتول لا يقدر على

الهرب بعد الامساك فقد اختلف الفقهاء فى المسك فذهب

(١) (٢)

الشافعى وأبو حنيفة أنه لا قود عليه ولا دية ويعزر أدبا .

(٣) (٤)

وقال ابراهيم النخعى وريحمة بن أبى عبد الرحمن يحبس المسك

حتى يموت لأنه أمسك المقتول حتى مات فوجب أن يجازى بمثل نفسه

فيحبس حتى يموت .

---

(١) أنظر لذهب الشافعية فى الكتب الآتية :

١ - الشامل ١٦/٦

٢ - الروضة ١٢٨/٩ وتتمه الابانة ٢٣/٩

(٢) أنظر مذهبى فى :

(٣) تقدم ترجمته ص ١١٤

(٤) تقدمت ترجمته ص ١٣٧

(١) وقال مالك يقتل الممسك قودا كما يقتل القاتل الا أن يمسك مازحا  
متلعبا فلا يقاد استدلالا بقول الله تعالى ( فقد جعلنا لوليه سلطانا )  
الآية .

وبما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قتل جماعة بواحد وقال :  
( لو تعالاً عليه أهل صنم لقتلهم به ) (٢) أى لو تعاونوا عليه  
والممسك قد عاون على القتل .

(٣) ولأنهما تعاونوا فى قتله فوجب أن يستويا فى القود كما لو اشتركا فى  
قتله ، ولأن ممسك الصيد لما جرى عليه حكم القاتل فى وجوب الجزاء (٤)  
لو أمسكه أحد المحزومين وقتله الآخر اشتركا فى الجزاء وجب أن يكون

ب/٦٦ ممسك المقتول يجرى عليه حكم القاتل فى وجوب القود ويكونا فيه سواء ،

ولأن الامساك سبب أفضى الى القتل فلم يمنع أن يجرى عليه حكم  
المباشرة للقتل كالشهود اذا شهدوا عند الحاكم على رجل بالقتل  
فقتل ثم رجعوا قتلوا قودا بالشهادة وان كانت سببا كذلك الممسك .  
ودليلنا ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال :

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٩ وأنظر مذهبه فى

(٢) البخارى مع الفتح ٢٢٧/١٢ والموطأ ٢٠١/٤ والبيهقى ٤١/٨  
والمصنف ٤٧٥/٩

(٣) ينبغى اضافة كلمة وجوب قبل كلمة القود . أى يستويا فى وجوب .

(٤) فى الأصل زيادة الواو والصحيح ما أثبتناه .

" يقتل القاتل ويصبر الصابر " <sup>(١)</sup> قال أبو عبيدة <sup>(٢)</sup> يعنى يحبس لأن

المصبور هو المحبوس يريد بالحبس التأديب لا كما تأوله ربيعه على

الحبس الى الموت . ولأن الامساك سبب والقتل مباشرة فاذا

اجتمعوا ولم يكن فى السبب الجاء كالشهود سقط حكم السبب بوجود

المباشره كما لو حفر بئرا فدفع رجل فيها انسانا فمات كان المقود

على الدافع دون الحافر ولأن هذا القاتل قد يصل الى القتل تارة

بالامساك وتارة بالحبس ثم ثبت أنه لو قتله بعد الحبس لم يقتل

الحابس كذلك اذا قتله بعد الامساك لم يقتل الممسك . ولأن حكم

الممسك مخالف لحكم المباشر فى الزنا لأنه لو أمسك امرأة حتى زنا

بها رجل وجب الحد على الزانى دون الممسك وجب أن يكون حكم

الممسك فى القتل بمثابة فى وجوب القود على القاتل دون الممسك

ولو جاز أن يساويه فى القود جاز أن يساويه فى الحد . ولأن الامساك

غير مضمون لو انفرد فكان أولى أن لا يضمن اذا تعقبه القتل .

---

(١) مصنف عبد الرزاق عن معمر عن اسماعيل بن أمية رفع الحديث الى

النبي صلى الله عليه وسلم . ٤٢٧/٩

(٢) هكذا فى المخطوطة بالتاء المربوطة بعد الدال وبعد البحث والتقيب

عن مشائخ الشافعية وجدته أبو عبيد بدون تاء بعد الدال واسم

على بن الحسين بن حرب بن عيسى البغدادي قاضى مصر من أركان

المذاهب عن ابي نور وداود الظاهر وعنه ابو عمر بن حيوة وابو بكر بن

المقرئ القاضى أبو عبيد تأثر بأهل الظاهر توفى سنة ٣١٩ هـ أنظر

الطبقات ٣٠١/٢

١/٦٧ ولأن ما لا يضمن خطاؤه لم يضمن عمده كالضرب بها لا يقتل ، فأما

الآية فقد قال ( فلا يسرف في القتل ) ، والسرف أن يتجاوز

القاتل الى من ليس بقاتل .

وقول عمر رضى الله عنه " لو تمالأ عليه أهل صنمنا لقتلتهم به محمول

على اشتراكهم في قتله لأن المعاونة هي التساوى في الفعل وبه تجيب

عن قياسهم على الاشتراك في القتل ، ثم المعنى في المشتركين في

القتل أن كل واحد منهما يضمن إذا انفرد فيضمن إذا شارك والممسك

لا يضمن إذا انفرد فلم يضمن إذا تعقبه قاتل ،

فأما امساك العبد فانما يضمن به العبد لأنه مضمون بالسيد إذا

( ١ )

انفردت ، والمقتول غير مضمون بالسيد وانما يضمن بالجنائية ، ولو

كان الامساك جاريا مجرى مباشرة القتل لوجب إذا أمسك مجسوس

شاة فذبحها مسلم أن لا تؤكل كما لو اشترك في ذبحها مجسوس ومسلم .

وفى اجماعهم على جواز أكلها دليل على الفرق بين الممسك والمشارك ،

وما استدلوا به من الشاهد بين فلا يصح لأنها ألجأ الحاكم الى القتل

ولم يكن من الممسك الجاء فافترقا .

.....

---

( ١ ) أى فيضمن بها إذا

١٩ / (مسألة )

~~~~~

ولو ضربه بما الأغلب أنه يقطع عضواً أو يوضح فعلية القود .

قد ذكرنا أن القود يجب في القتل بالمحدود والمثقل كذلك القصاص

٦٧/ب في الجراح والأطراف يجب في المحدود والمثقل فلو رُضَّ رأسه بحجر

فأوضحه ومثله يوضح وجب فيه القصاص وإن كان مثله لا يوضح فـ

الغالب وربما أوضح فهو عمد شبه الخطأ ففيه دية الموضحة دون القود ،

كذا لو ضرب يده بخشبه فأبانها وكان مثلها يقطع في الغالب فيها

القصاص وإن كان مثلها لا يقطع في الغالب وجب فيها الدية كما قلنا

في تلف النفوس ، فلو ضرب يده فشلت فلا قصاص فيها وعليه ديتها

لأن الشلل لا يمكن في مثله قصاص .

فلو شجعه بحجر فأوضح رأسه وسرى إلى نفسه فمات فإن كان مثل الحجر

يوضح ويقتل غالباً وجب عليه القصاص في الموضحة والقود في النفس

وإن كان مثله يوضح غالباً ولا يقتل في الغالب وجب فيه القصاص فـ

الموضحة لأنها عمد محض ولم يجب عليه القود في النفس ووجبست

الدية لأنه عمد شبه الخطأ وهذا إذا حدث منه القتل في الحال من

غير سراية ، فأما إذا سرت الموضحة إلى نفسه فالقصاص فيها وفـ

النفس واجب بحدوث القتل عن جرح يوجب القصاص فوجب
(١)
أن يكون سراية موجبة للقصاص اعتبارا بموجبها .

.....

(١) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية :-

- ١ - الروضة ١٢٥/٩
- ٢ - الشامل ٧/٦
- ٣ - مغنى المحتاج ٣/٤
- ٤ - المجموع ٣٧٥/١٨

١٩/أ (فصل)

فأما اذا سقاه سما فمات فالسم على ستة أقسام :

١/٦٨ أحدها : أن يكون قاتلا في الغالب منفردا ومع غيره فهذا يوجب

القود ويكون هذا السم من آلة القتل كالسيف .

والقسم الثاني : أن يكون هذا السم قاتلا بانفراده ولا يقتل اذا

كسر بغيره فيجب به القود ان أفرده ولا يجب به القود ان كسره .

والقسم الثالث : أن يقتل اذا خلط بغيره ولا يقتل اذا أفرد فلا

يجب به القود اذا أفرد ويجب به القود اذا خلط بما يقتل معه .

والقسم الرابع : أن يكون مما يقتل النضو الضعيف ولا يقتل الجلد (١) (٢)

القوى فلا يجب به القود في الجلد القوى ويجب به القود في

النضو الضعيف .

والقسم الخامس : أن يكون مما يقتل في بعض الفصول في السنة

ولا يقتل في بعضها فيجب به القود في الفصل القاتل ولا يجب

في غير الفصل القاتل .

(١) بكسر النون وسكون الضاد البحر المهزول ومعناه هنا ضعيف الجسم .

أنظر المختار ص ٦٦٥

(٢) بفتح الجيم واللام أى الصلابه والقسوة .

أنظر المختار ص ١٠٧

والقسم السادس : أن يكون مما يقتل تارة ولا يقتل أخرى فلا يجب به القود وتجب فيه الدية ويكون كعمد الخطأ . فان اختلف الساقى للسم وولى المسقى فى السم فقال الساقى ليس بقاتل على ما مضى من أقسام ما لا يقتل وقال ولى المسقى هو قاتل على ما مضى من أقسام ما لا يقتل . فان كان لواحد منهما بينه على ما ادعاه عمل عليهما وان عد ما البينه فالقول قول الساقى مع يمينه ، لأن الأصل براءة ذمته ٦٨/ب من قود وعقل ، فلو اتفقا على أنه قاتل وقال الساقى لم أعلم أنه قاتل : ففيه قولان : أحدهما لا قود عليه اذا حلف انه لم يعلم لأنها شبهة محتملة وعليه الدية كالحايط ،

والقول الثانى : عليه القود لأنه قد كان يقدر على استعلام حاله فجرى عليه حكم من علم به فاذا تقرر ما وصفنا من أقسام السم القاتل وأحكامه : فى وجوب القود واسقاطه بالكلام بعده فى صفة السم وصول السم الى المسموم وهو على ضربين : -

أحدهما : أن يكون من الساقى اكراه على شربه أو أكله فهو قاتل عمد والقود عليه واجب ،

والضرب الثانى : أن لا يكون منه اكراه فهذا على ثلاثة أقسام :

أحدها أن يدفع السم من يده الى المسموم فيشره المسموم فعلى

ضربين :-

أحدهما : أن يكون صغيرا أو أبله^(١) لا يميز ويطيع كل أمر فعلى

الساقى القود كما لو أمر صبيا أو أبله أن يقتل نفسه فقتلها كان عليه
القود .

والضرب الثانى : أن يكون عاقلا مميّزا فللساقى حالتان :

أحدهما : أن يعلمه بأنه سم فيشره بعد اعلامه به فلا قود على
الساقى ولا دية ويكون شارب السم هو القاتل لنفسه سواء أعلمه الساقى
بعد تسميته بالسم أنه قاتل أو لم يعلمه لأن اسم السم ينطلق على
ما يقتل ،

والحالة الثانية : أن لا يعلمه عند دفعه اليه انه سم فهو ضامن
لديته وفى وجوب القود عليه قولان :

١/٦٩ أحدهما : عليه القود لمباشرته الدفع واخفاء الحال ،

والقول الثانى : لا قود عليه لشرب المسموم له باختياره فهذا قسم ،
والقسم الثانى : أن يخلطه الساقى بطعام لنفسه فهذا على ضربين :
أحدهما : أن يأكله المسموم بغير إذن فلا قود على الساقى ولا دية
والأكل هو القاتل لنفسه ،

والضرب الثانى : أن يأذن له فى أكل الطعام فيكون كما لو دفعه من

(١) الأبله : هو الذى غلبت عليه لامة الصدر . أنظر الصحاح ص ٦٥
وقال فى المنجد هو الذى ضعف عقله وعجز رأيه . المنجد ص ٤٨

يده لأن الاذن في الطعام أمر يأكله فيجب عليه الدية وفي وجوب

القود قولان :

والقسم الثالث : أن يضعه في طعام المسموم فيأكله وهو لا يعلم بسمه

فيكون الساقى ضامنا لقيمة الطعام لأنه قد صار بالسم كالمستهلك ،

وفي ضمانه لنفس المسموم ثلاثة أقاويل :

أحدها : يضمنها بالقود وهكذا يكون القتل بالسم في الأغلب ،

والقول الثاني : يضمنها بالدية دون القود لعدم المباشرة من

جهته .

والقول الثالث : أنه لا ضمان عليه من قود ولا دية ويكون الفرق على

هذا القول بين وضع السم في طعام الساقى ووضعته في طعام

المسموم أنه أكل طعام الساقى بأمره فصار بالأمر ضامنا لديته وأكل

طعام نفسه بخير أمره فلم يضمن ديته ، والله أعلم .

.....

(٢٠ / مسألة)

قال الشافعي : ولو عمد عينه بأصبعه ففقدناها اقتص منه لأن الاصبع

٦٩/ب يأتي منها على ما يأتي به السلاح من النفس وإن لم تتفقا (١) واعتلت حتى

ذهب بصرها أو انخفضت ففيها القصاص ، وهذا كما قال . إذا فقدنا (٢)

عين رجل بأصبعه وجب عليه القود لأن الاصبع يأتي في العين على

ما يأتي عليه الحديد من النفس ، واليمين تتميز عن غيرها من الجسد

وتتفصل كالأعضاء فوجب القود فيها كالأطراف لقول الله تعالى :

(وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس واليمين باليمين) قرأ (٣)

(٤) الكسائي بالرفع وقرأ غيره بالنصب وهو على قراءة الكسائي ابتداءً حكم

(١) في المختصر تتفقى* بألف مطوية ومعناه قلعبها من مكانها ، أي

أي الحدقة . أنظر المختار ص

(٢) في المختصر انتجفت بالجيم والفاء . ومعناه استخرج ضوء عينه ،

وأنظر تفصيلاً لذلك في ترتيب القاموس ٣٣١/٤

(٣) تقدم تخريجها ص

(٤) هو على بن حمزة أهو الحسن الأسدي الكوفي الكسائي أحد السبعة

قرأ على حمزه وأدب الرشيد عالم بالنحو والفقه والقراءة . توفي سنة

١٨٩ هـ .

أنظر الشذرات ٣٢١/١

في شريعتنا ، وعلى قول من قرأ بالنصب اخبار عن شريعة غيرنا وهي
لازمة لنا في أصح الوجهين ما لم يرد نسخ ، وإذا كان القود فيها
واجب فلها حالتان :

أحدهما : أن تنقطع الحدقة بالفقوء فيجوز الاقتصاص منها بالاصبع
مقابلة للجناية بمثلها ويجوز قطعها بالحد يد لأنه أسهل وأسرع
(١)
(فان كان المجنى عليه يبصر بالعين الأخرى جاز له أن يتولى الاقتصاص
بنفسه) وان كان أعمى لا يبصر لم يجز أن يتولاه لخسوف
تعديه وتولاه وكيله .

والحال الثانية : أن تكون الحدقة باقية في موضعها وأذ هبست
(٢)
الاصبع ضوء بصرها أو كانت الجناية على رأسه فأذ هبت ضوء بصره .
(٣)
أو لطعه على وجهه فذهب ضوء نظره فالقصاص فيه واجب

لأن ضوء العين يجري فيها مجرى الروح مسن

١/٧٠ الجسد فلما وجب القود بافاته الروح مع بقاء الجسد وجب القصاص

-
- (١) في الأصل فان المجنى عليه بصير بالعين . . الخ) وهي عبارة ركيكة
وناقصة المعنى وما أثبتناه هو الصواب .
- (٢) في الأصل فيه زيادة الواو بعد الهمزة هكذا ضوء بصرها وما أثبتناه
هو الصواب .
- (٣) في الأصل ناظره والصواب ما اثبتناه والمراد بنظره هو البصر .

بأن هاب الضوء مع بقاء العين فيفعل بالجاني مثل فعله بأصبع
كأصبعه أو لظمة مثل لظمته وليس ذلك لوجوب القصاص في اللظمة
ولكن ليستوفي باللطم ما يجب فيه القصاص ، فإن ذهب بالأصبع
واللظمة ضوء عين الجاني فقد استوفي منه القصاص ، وإن لم يذهب
بها ضوء عينه عدل إلى أن هاب ضوءها بما تبقى معه الحدقة من
العلاج ودواء ، فإن لم يذهب إلا بذهب الحدقة فلا قصاص فيها
وعليه ديتها لأن ما لم يمكن القصاص فيه إلا بالتعدي إلى غيره سقط
(١)
القصاص فيه لعدم المماثلة .

.....

(١) أنظر تفصيل هذه المسألة في الكتب الآتية : -

- ١ - الروضة ١٨٦/٩
- ٢ - البيان ١٦/٨
- ٣ - حواشي الشرواني ٤١٩/٨

(٢١ / مسألة)

~~~~~

قال الشافعي : وان كان الجاني مغلوبا على عقله فلا قصاص عليه  
الا السكران فانه كالصالح (١) ، كل من لم يجز عليه قلم بجنون أو  
صغر فلا قصاص عليه اذا جرح أو قتل وسواء كان الصغير مميزا أو  
غير مميز لقول النبي صلى الله عليه وسلم " رفع القلم عن ثلاث . عن  
الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى ينتبه " (٢)  
ولأن القصاص حد فأشبهه في سقوطه عن الصبي والمجنون سائر  
الحدود ، ولأن ما تعلق بحقوق الأبدان لا يجب على غير مكلف  
كالصلاة والصيام ، فاذا سقط القصاص عنهما فعليهما الدية لأن  
٧٠/ب حقوق الأموال لا تسقط بعدم التكليف كقيم المتلفات ، ولأن القصد  
فيهما غير معتبر فلم يسقط بعدم القصد كالخاطي .

.....

---

(١) في مختصر العزني كالصحيح . أنظر ٢٣٩/٨

(٢) رواه ابن ماجه بلفظ " رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ

وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق " ،

ابن ماجه ٦٥٨/١ والمصنف رواه بالمعنى .

( ٢١/أ ) فصل

فإذا ثبت وجوب الدية لم تغل جنايتهما من أن تكون على وجه الخطأ  
أو الحمد ، فإن كانت منهما على وجه الخطأ فالدية متحققه على  
عواقلهما ، وإن كانت على وجه الحمد ففي عهدهما قولان :

أحدهما :

أنه كالخطأ لعدم قصد هما فتكون الدية محققه على

عواقلهما .

والقول الثاني :

أنه كعمد غيرهما وإن سقط القصاص عنهما لعدم تكليفهما  
فتجب الدية عليهما مغلظة في أموالهما حالة . فلو بلغ الصبي  
بعد صغره وأفاق المجنون بعد قتله لم يستحق عليهما القصاص  
فيما جنياه في الصغر والجنون ، فلو اختلفا بعد البلوغ والافاقة  
مع ولي المقتول فقال القاتل قتلت قبل البلوغ فلا قود على وقال  
الولي قتلت بعد البلوغ فعليك القود فالقول قول القاتل مع يمينه  
لأن الصغر صفة متحققة والأصل أن جنب المؤمن حمى .

ولو قال القاتل كنت عند القتل مجنوناً وقال الولي هل كنت مفقياً  
فلا يخلو حال القاتل عن ثلاثة أقسام :

أحدها :

أن لا يعلم له جنون متقدم فالقول قول الولي وعلى القاتل  
القول لأن الأصل السلامة .

والقسم الثاني :

( ١ )

أن يعلم جنونه طبقا مستد بما فالقول قول القاتل ولا قسوة  
عليه لأنه قد صار فيه أصلا فشابه دعوى الصغر .

والقسم الثالث :

أ/٧١

أن يعلم منه أنه كان يجن في زمان ويفيق في زمان فقيسه

وجبهان :

أحدها :

أن القول فيه قول القاتل مع يمينه لا احتماله وان جنبه حمي .

والوجه الثاني :

أن القول قول الولي مع يمينه لأن السلامة أغلب .

.....

( ١ ) أي مستمر معه الجنون .

٢١/ب ( فصل )

~~~~~

فأما السكران من شرب المسكر من خمر أو نبيذ ، فالقود عليه اذا
قتل واجب لجريان القلم عليه الا على القول الذي خرج به المزنى عن
الشافعي في القديم أن ظهار السكران لا يصح وطلاقه لا يقع فلا
يجب عليه على هذا القول ان صح تخريجه قود وتخرجه مستكر عند
جمهور أصحابنا ، وانما هو مذهب المزنى لم يروه عن الشافعي
سواه في قديم ولا جديد فيقال فيه قولا واحدا ..

فأما النائم اذا انقلب على صغير أو مريض فقتله فلا قود عليه لا ارتفاع
القلم عنه وعليه الدية مخففة على عاقلته لأنه خطأ محض وكذلك المغمى
عليه لا قود عليه ، فأما من شرب دواء فزال به عقله فان قصد به
التداوي فهو كالمغمى عليه ان أفاق وكالجنون ان استمر به فلا قود عليه
وان قصد به زوال العقل واستدامة الجنون ففي وجوب القود عليه وجهان :

أحدهما : عليه القود كالسكران لمعصيتهما بما أزال عقليهما ،
والوجه الثاني : لا قود عليه لأن حكم السكران أغلظ لما اقترن بسكره
من الطرب الداعي اليه في حال من شرب ما أزال العقل وأحدث
الجنون لفقد هذا المعنى فيه وأنه نادر من فاعليه . والله أعلم ،،
(١)

(١) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : -

قليوب ١٠٥/٤

الشامل ٦/٦

الروضة ١٤١/٩

(٢٢ / مسألة)

~~~~~

( ١ )

٢١/ب قال الشافعي : ولو قطع رجل ذكر خنثى مشكل وأنثيه وشفره  
عدا قيل ان شئت وقفناك فان نبت ذكرا أقدناك في الذكر والأنثيين  
وجعلنا لك حكومة في الشفرين وان نبت أنثى فلا قود لك وجعلنا  
لك دية امرأة في الشفرين وحكومة في الذكر والأنثيين - قال المزني  
( ٢ )  
الفصل :

لهذه المسألة خمس مقدمات :

أحدها : أن في ذكر الرجل القود فان عفا عنه ففيه دية الرجل  
تامة .

والثانية : أن في أنثى الرجل القود فان عفا عنه ففيه دية الرجل  
تامة .

---

( ١ ) الخنثى من له عضو الرجل والمرأة .

( ٢ ) تكملة الفصل : " قال المزني رحمه الله بقية هذه المسألة فسي  
معناه أن يقال له وان لم تشأ أن تقف حتى يتبين أمرك وعفوت  
عن القصاص وبراءت فلك دية شفرى امرأة وحكومة في الذكر والأنثيين  
لأنه الأقل وان قلت لا أعفو ولا أقف قيل لا يجوز أن يقص مسا  
لا يدري أى القصاص لك فلا بد لك من أحد الأمرين على ما وصفنا .

والثالثة : أن فى اسكتى المرأة وهما شفراها القود فان عفا عنه ففيه

(١)  
دية المرأة تامة ووهم أبو حامد الاسفرائينى فأسقط القود فى الشفرين

لأنه لحم ليس له حد ينتهى اليه وهذا زلل منه خالف به نص الشافعى

فى كتاب الأم<sup>(٢)</sup> لأن الشفرين هما المحيطان بالفرج من جانبيه

بمنزلة الشفتين من الفم وفى الشفتين القود ، كذلك فى الشفرين

فان تعذر القود فالدية ، وزعم بعض أهل اللغة أن الشفرين

داخل الاسكتين فيكون المحيط بالفرج الاسكتان وداخلهما الشفران

والخلاف فى الاسم لا يغير الحكم .

٢٢/أ والمقدمة الرابعة أن العضو الزائد على الخلقه لا يكافئ عضواً فى

(٣)  
أصل الخلقه فى قود ولا دية فلا يقاد بالذكر الزائد ذكر من أصل

الخلقه وفيه حكومة ، وكذلك ما زاد من الأنثيين والشفرين ،

(٤)

والمقدمة الخامسة : أن لا يجوز أن يقضى بالقود حتى يستيقن ولا

بالدية حتى يتحقق ويعطى مع الأشكال أقل الحقين .

(١) تقدمت ترجمته ص ١٩٤ .

(٢) أنظر ٢٥/٦ الأم و ٢٥/٦

(٣) أنظر هذه المسألة فى : الأم ١٢١/٦ والمهذب ١٨٢/٢ ومغنى

المحتاج ٣٤/٤

(٤) فى الأصل ذكرنا بالنصب والصواب ما أثبتناه لأنه نائب فاعل .

(٥) فى الأصل يقضى بالألف المدودة وما أثبتناه هو الصواب لأنها منقلبه

عن ياء فهي مطوية .

٢٢/أ ( فصل )

~~~~~

فاذا تقررت هذه المقدمات الخمس اشتمل مسطور المسألة على خمسة

فصول : -

أحدها : رجل جنى على خنثى مشكل ،

والثاني : امرأة جنت على خنثى مشكل ،

والثالث : خنثى مشكل جنى على رجل ،

والرابع : خنثى مشكل جنى على امرأة ،

والخامس : خنثى جنى على خنثى مشكل ،

(١)

فأما الفصل الأول وهو المسطور اذا قطع رجل ذكر خنثى مشكسل

(٢)

وأنثيه وشفره وطالب بعد الاند مال بحقه من القود أو الدية لم يجر

أن يحكم له مع بقاء الاشكال بالقود حتى يتبين أمره فان بان رجلا

وجب له القود من ذكره وأنثيه لأنهما من أصل الخلقة فأقيدا بمسا

كأفأهما وأعطى حكومة في الشفرين لأنهما زائدان على الخلقة .

(١) أى الذى سطر وكتب فى المسألة لأن باقى الفصول الأربعة لم تذكر

فى المختصر .

(٢) فى الأصل والدية بدون أن والصواب ما أثبتناه لأنه لا يجمع بسرين

القود والدية بل أحدهما .

فان عفا عن القود أعطى ديتى رجل احدهما :

فى الذكر والأخرى فى الأنثيين وحكومة فى الشفرين فان بان الخنثى
امراة فلا قود على الرجل الجانى فى ذكره ولا فى أنثيه لأنهمسا
زائدان فى خلقة المرأة وأعطيت دية امراة فى الشفرين وحكومة فسى
الذكر والأنثيين ،

(١)
٢٢/ب وان بقى الخنثى على أشكاله ولم يتجمل بمانه وطالب بحقه نظير
فان عفا عن القود أعطى أقل حقيه . وهو أن يجرى عليه حكم المرأة
فيعطى دية فى الشفرين ، وحكومة فى الذكر والأنثيين فان بمان
امراة فقد استوفت حقها وان بان رجلا كمل له ديتى رجل فى الذكر
والأنثيين وحكومة فى الشفرين ، فان تجمل الطلب ولم يعف عمن
القود كان القود موقوفا على زوال الاشكال .

واختلف أصحابنا فى اعطاء المال على وجهين :
أحدهما : وهو قول أبى على بن أبى هريرة (٢) لا يعطى المال
ويكون موقوفا على زوال الاشكال كما وقف القود ، ولأن فى اعطاء
المال سقوط القود وهو يطالب بالقود فسقطت المطالبة بالمال .

(١) أى لم يطلب بيان أمره .

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٩

والوجه الثانى :

وهو قول جمهور أصحابنا أنه يعطى من المال أقل ما يستحقه مع القود لأنه يستحق القود فى عضو ويستحق المال فى غيره فلم يكن فى إعطائه عفو عن القود والذى يعطاه من المال حكومة فى الشفرين :
(١)
(ويوقف ما زاد عن الحكومة الى دية الشفرين اذا بان امرأة)

كوقوف القود فى الذكر والأنثيين اذا بان رجلا .
(٢)
وقال أبو حامد المروونى فى جامعہ : يعطى دية الشفرين وهذا خطأ لأن الذى يعطاه ما لا يسترجع منه ان أقيد وقد تبين رجلا فيقاد من ذكره وأنثيه ويستحق الحكومة فى شفرية ، ولو أعطاه الدية لا يسترجع منها ما زاد على الحكومة فلذلك اقتصر به على قدر الحكومة ،

٢٣/أ وروى ما سبق من أمره ، فان بان رجلا أقيد من ذكره وأنثيه وقد استوفى حكومة فى شفرية ، وان بان امرأة سقط القود وكل لها دية الشفرين وحكومة فى الذكر والأنثيين .

(١) ما بين القوسين ساقط فى الأصل ونحن أثبتناه لأن المقام يقتضيه اهـ محقق .

(٢) هو أحمد بن عامر بن بشر وهو صاحب ابى اسحاق المروزي أبو حامد أبو حامد المروونى بالذال المعجمة وتشديد الراء . كان اماما لا يشق غباره نزل البصرة ودرس بها وأخذ عنه فقهاؤها صنف الجامع فى المذهب وشرح مختصر المزنى وصنف أصول الفقه أخذ عن ابن اسحاق المهرائى وابو الفياض وعنه أبو حيان التوحيدي توفى سنة (٣٦٢) هـ أنظر الطبقات ٨٢/٢ والمجموع ١٤٥/١

٢٢/ب (فصل)

~~~~~

وأما الفصل الثاني : وهو أن تقطع امرأة ذكر خنثى مشكل وأنثيه  
وشفريه فيصير القود موقوفا على الشفرين كما كان القود في جنايسة  
الرجل موقوفا على الشفرين كما كان القود في جناية الرجل موقوفا على  
الذكر والأنثيين اعتبارا بالتجانس ، فان بان الخنثى رجلا سقط  
القود في الشفرين لزيادتهما على الخلقة وكان له ديتا رجل فسي  
الأنثيين وحكومة في الشفرين ، وان بان امرأة أقيد من الشفرين  
وأعطى حكومة في الذكر والأنثيين ، وان بقى على أشكاله وعفا عن  
القود أعطى أقل الحقين وهو دية امرأة في الشفرين وحكومة فسي  
الذكر والأنثيين وروعى ما يتبين من أمره فان بان امرأة فقد استوفت  
حقها وان بان رجلا كمل له ديتا رجل في الذكر والأنثيين وحكومة  
في الشفرين ، وان لم يعف عن القود كان موقوفا على الشفرين وأعطى  
إذا قيل باعطاء المال مع الوقف على القود حكومة في الذكر والأنثيين  
فان بان امرأة أقيد من الشفرين وقد استوفى حكومة في الذكر  
والأنثيين وان بان رجلا سقط القود في الشفرين وكمل له ديتا رجل  
في الذكر والأنثيين وحكومة في الشفرين .

(١)  
٧٣/ب ولو اشترك في الجناية على الخنثى رجل وامرأة فقطعاً معاً ذكوره  
(٢)  
وأنثيه وشفره سقط عن الرجل القود في الشفرين وكان القود معها  
موقوفاً على اليقين ، فان بان رجلاً أقيد بذكره وأنثيه من الرجس  
وأخذ من المرأة نصف حكومة الشفرين مع النصف من ديتي رجل فسوى  
الذكر والأنثيين لأنها أحد جانبين ، وان بان امرأة أقيد بشفره  
من المرأة وكان على الرجل نصف حكومة الذكر والأنثيين مع النصف  
من دية امرأة على الشفرين لأنه أحد الجانبين .

.....

---

(١) لو جعل هذه المسألة فصلاً مستقلاً لكان أولى ويجعله فصلاً

سادساً . انه محقق .

(٢) الضمير عائد الى المرأة باعاً ارهاً أحد الجانبين .

٢٣/ج ( فصل )

~~~~~

وأما الفصل الثالث وهو خنثى مشكل جنى على رجل فقطع ذكره وأنثيه
فان طلب القود وقف على البیان فان بان رجلا أقيد من ذكره وأنثيه ،
وان بان امرأة فلا قود ، وعليها ديتان في الذكر والأنثيين ، فان
بقى على أشكاله لم يكن للمجنى عليه المطالبة بحال الا أن يعفو عن
القود لأنه لا يستحق مع القود مالا بخلاف ما مضى ^(١) ولكن لو عفا عن
القود في الأنثيين وطلب القود في الذكر أعطى دية الأنثيين ، ووقف
القود في الذكر على البیان فان بان رجلا أقيد منه وان بان امرأة
أخذ منها دية الذكر ، وسقط فيه القود .

.....

(١) لأن في الماضي المجنى عليه خنثى مشكل بخلاف مسألتنا

فالمجنى عليه لا اشكال فيه في الفصلين التابعين ، أما

الخنثى ففيه عضو زائد يستحق عنه حكومة .

٥/٢٢ (فصل)

~~~~~

وأما الفصل الرابع فهو غنشى مشكل جنى على امرأة فقطع شفرها فان

طلبت القود وقف على البيان فان بان امرأة أقيد من شفرها ،

( ١ )

وان بان رجلا فلا قود وأخذت منه دية امرأة فى الشفرين ، فلو قطع

( ٣ )

مع شفرى المرأة أعلى الركب ( ٢ ) وهو منابت الشعر لم يستحق فيه قود

لأنه لحم ليس لانتهائه حد ووجبت فيه حكومة ولم تجب فيه دية لأنه

تبع لغيره ، فان قطع مع الشفرين وجب القود فى الشفرين والحكومة

فى الركب فان سقط القود فى الشفرين وجب فى الشفرين وفى الركب

حكومة .

.....

---

( ١ ) فى الأصل فان كان وما أثبتناه هو الصواب .

( ٢ ) ومن معانيه ما بين أصل الفخذ الى قرابة الساق

أنظر المنجد ص ٢٧٦

( ٣ ) لعدم انضباطه .

٢٢/هـ ( فصل )

وأما الفصل الخامس : وهو غنشى مشكل جنى على غنشى مشكل فقطع<sup>(١)</sup>  
ذكره وأنثيه وشفره وقف القود على البیان ولها ثلاثة أحوال :  
أحدها : أن يبين رجلين فيستحق القود في الذكر والأنثيين وحكومة  
في الشفرين إلا أن يمكن القود فيهما لتماثلهما في الزيادة منهما  
فيقاد من الزائد بالزائد عند التماثل كما أقيد من الأصل بالأصل  
لأجل التماثل .

والحال الثانية : أن يبين امرأتين فيقاد من الشفرين ويؤخذ حكومة  
في الذكر والأنثيين إلا أن يتماثلا في كل واحد منهما فيقاد بالزائد  
كما أقيدا بالأصل .

والحال الثالثة : أن يتبين أحدهما رجلا والآخر امرأة فيسقط القود  
لاختلاف التجانس وعدم التماثل في الأصل والزائد وينظر في المجسنى  
٢٤/ب عليه ، فان بان رجلا أعطى ديتى رجل في الذكر والأنثيين وحكومة  
في الشفرين ، وان بان امرأة أعطيت دية امرأة في الشفرين وحكومة  
في الذكر والأنثيين .

- 
- ( ١ ) في الأصل جنا بالألف المدودة والصواب ما أثبتناه .  
( ٢ ) في الأصل توجد كلمة تبين وهى كلمة زائدة لا معنى لها فأسقطناها  
لأنها تخل بالمعنى .

فان ماتا مع بقاء اشكالهما جاز أن يمتنع بعد الموت بيان حال المجنى  
عليه دون الجاني لأن بيان الجاني موقوف للقود وقد سقط بالموت  
وبيان المجنى عليه لأجل الدية وهي مستحقة بعد الموت فان لم يبين  
بعد الموت أحد الأمرين وجب أقل الحقين فان اختلفا وارثاهما  
فادعى وارث المجنى عليه أكثرهما واعترف وارث الجاني بأقلهما لم  
يكن للدعوى والاقرار تأثير ، ألا ترى أن يصف كل واحد منهما حال  
الخنثى بما يوافق قوله فان أخلا بالصفة أطرح قولهما ووجب أقل  
الحقين ، وان وصفاه بما يوافق قولهما وعد ما البينه عليه عرضت  
اليمين عليهما فان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى بيمين الحالف على  
الناكل وان حلفا معا تعارضت اليمينان وسقطتا وأوجبنا أقل الحقين (٤)  
(٢) (٣)

.....

- 
- (١) أي لأجل القود .  
(٢) لو قال الثاني لكان أولى .  
(٣) وكذلك الحكم اذا نكلا معا ثبت أقل الحقين  
(٤) اعتبارا باليقين .

٢٢/ و ( فصل )

وإذا خلق لرجل ذكران فإن كان يبول من أحدهما ولا يبول من الآخر فالذكر هو الذى يبول منه وفيه القود أو الدية ولا قود من الآخر وفيه حكومة ، وإن كان يبول منهما فأكثرهما بولا وأقواهما خروجاً هو الذكر وفيه القود أو الدية وفي الآخر حكومة . فإن استويا فى البول فالذى ينتشر منهما وينقبض هو الذكر وإن كانا فى الانتشار والانقباض سواء فالنابت فى محل الذكر المنفرد وهو الذكر والمنحرف زائد فإن استويا فى محل الذكر ولم يتميز أحدهما عن الآخر بوصف زائد فهما جميعا ذكر زائد (١) لا يجب فى واحد منهما قود وفيه نصف الدية وزيادة حكومة لأنه أزيد من نصف ذكر منهما فإن قطعاً مما وجب فيهما القود وزيادة حكومة فى الزيادة ، كالكفين على ذراع .

.....

---

(١) أى حكمه حكم الذكر الزائد أى كل واحد منهما ذكر زائد .

### الباب الثالث

(١)

(( باب الخيار فى القصاص ))

وفيه ٤ مسائل و ٦ فصول

(٣)

(٢)

قال الشافعى : أخبرنا ابن أبى فديك عن ابن أبى ذئب عن سعيد

(٤)

بن أبى سعيد المقبرى عن أبى شريح الكعبى أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال : ثم أنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القتل من هذا يل

وأنا والله عاقله فمن قتل قتيلا بعده فأهله بين خيرتين ان أحببوا

(٦)

قتلوا وان أحبوا أخذوا العقل .

(١) فى الأصل باب الجنايات فى القصاص وهو خطأ وغير مطابق لما فى

الباب فالوارد هو فى الخيار فى القصاص وما أثبتناه هو الموجسود

فى مختصر المزنى والشامل لابن الصباغ وفى البيان للعرانسى

وغيرهما من كتب الشافعية .

(٢) هو محمد بن اسماعيل بن مسلم أبو اسماعيل ابن أبى فديك صدوق

روى عن أبيه ومحمد بن عمرو بن علقمه ، وعنه أحمد بن حنبل وأحمد بن

صالح ودحيم توفى سنة ٢٠٠ هـ . أنظر الخلاصة ص ٣٢٨ والتقريب

ص ٢٩٠

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث القرشى العامرى أبو

الحارث ابن أبى ذئب عن نافع وشريح بن سعد وعنه الثورى ويحيى

القطان توفى سنة ٥٩ هـ . أنظر الخلاصة ص ٣٤٨ والتقريب ص ٣٠٨

(٤) هو سعيد بن ابى سعيد المقبرى كيسان أبو سعد المدنى ثقة عن أم

سلمة وأبيه وأبى هريرة وعنه عمرو بن شعيب وأيوب ابن موسى والليث،

قتل الحمم موجب للقوط ولولى المقتول أن يعفو عنه الى الدية ولا  
(١) (٢)  
يفتقر الى مراضة القاتل ، وقال أبو حنيفة ومالك قتل الحمم موجب  
للقوط وحده ولا تجب له الدية الا بمراضة القاتل استدلا بقوله تعالى  
(٣)  
( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس )

= توفي سنة ١٢٣ وقيل ١٢٥ هـ .

أنظر الخلاصة ص ١٣٨

(٥) أبو شريح اسمه خويلد بن عمرو وقيل بالمكس وقيل هاني وقيل كعب  
والأول أشهر صحابي جليل روى عدة أحاديث وعن ابن مسعود وعنه  
نافع بن جبير وأبو سعيد المقبري توفي سنة ٦٨ هـ .

الاصابة ١٠١/٤ .

(٦) البخارى مع الفتح ٢٠٥/١٢

وأبو داود ١٧٢/٤

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٩

وأنظر مذهب في تبين الحقائق ١٠٢/٦

(٢) تقدمت ترجمته ص ٨٩

وأنظر مذهب في كتاب الكافي ١١٠٠/٢

(٣) سورة المائدة رقم ٤٥

٧٥/ب وهذا نص في أن لا يجب في النفس غير النفس ، وقال تعالى :

( كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر ) الآية (١)

وفي الزيادة على القصاص ايجاب ما لم تتضمنه الآية فصار نسخا ،

ولأن القود وجب في القتل بدلا عن اتلاف فلم يجز المدول الى

غيره من الأبدال الا عن مراضة ، ولأن القتل موجب للقود في عمده

والدية في خطائه فلما لم يجز المدول عن الدية في الخطأ الى غيرها

الا عن مراضة لم يجب أن يعدل عن القود في العمد الى غيره الا

عن مراضة ، ولأن القتل يستحق بالقود تارة وبالدفع عن النفس

أخرى فلما لم يملك بدل قتله دفعا لم يملك بدل قتله قودا .

ودليلنا قول الله تعالى :

( كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى

بالأنثى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليه

باحسان ) الآية .

---

(١) سورة البقرة آية رقم ١٧٨

(٢) بجامع أن كلا منهما ورد له تقرير وجامع وجسود

النص فيهما .

معناه فمن عفى له عن القصاص فليمتنع الولي الدية بمصروف ويؤد بها  
القاتل باحسان فجعل للولي الاتباع وعلى القاتل الأداة فلما تفسد  
القاتل بالأداة وجب أن ينفرد الولي بالاتباع ولا يقف على المراضاة .  
وحدثني أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
ثم أنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القتل من هذيل وأنا والله عاقله فمن  
قتل قتيلا بعده فأهله بين خرتين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا  
المقل ، فجعل الولي مخيرا بين القود والدية وهذا نص .

أ/٢٦ فان قيل فقد روى ( ان أحبوا قتلوا وان أحبوا فأدوا ) والمفاداه ( ١ ) ( ٢ )

لا تكون الا عن مراضاة .

قيل هذه رواية شاذة وتحمل المفاداة فيها على بذل الدية التي  
لا تستحق الا عن مراضاة ويحمل خبرنا في خيار الولي على أصل  
الدية التي لا تفتقر الى مراضاة ليستعمل الخبرين ولا نسقط أحدهما  
بالآخر . ولأن القود قد يسقط بعفو الولي اذا كان واحدا وبخفوا  
أحد هم اذا كانوا جماعة ثم ثبت أن سقوطه بعفو أحد هم موجب

---

( ١ ) هذه رواية ضعيفة .

( ٢ ) فاعل تقضى المشاركة فلا بد من مشاركة الآخر .

للدية بغير مراضاة فكذلك يكون وجوبها بحفو جميعهم . وتحريمه  
قياساً أنه قود سقط بالحفو عنه فلم تقف الدية فيه على المراضاة  
كما لو عفا عنه أحد هم ، ولأن استحقاق القود لا يمنع من اختيار  
الدية كما لو قطع كفاً كاملة الأصابع وفي كفه أربعة أصابع كان المجنى  
عليه عندنا وعندهم بالخيار بين القصاص والدية فإن أحب الدية أخذ  
دية كاملة وإن أحب القصاص اقتصر عندهم بالكف الناقصة ولا شئ  
له غيرها وعندنا يقتصر منها ويأخذ دية الأصبع الناقصة من كسف  
الجاني . ولأن للقتل بدلين أغلظهما القود وأخفهما الدية  
فلما ملك القود الأغلظ بغير مراضاة كان بأن يملك الدية الأخسف  
بغير مراضاه أولى ، ولأن قتل العمد أغلظ وقتل الخطأ أخسف  
فلما ملك الدية في أخفهما فأولى أن يملكها في أغلظهما .

٢٦/ب فأما الجواب عن الآيتين فهو أن وجوب القصاص فيهما لا يمنع من

الحفو عنه إلى غيره كالمراضاه ،

وأما قياسهم على اتلاف المال فالمعنى فيه أنه ليس له في الممد

والخطأ إلا بدل واحد وللقتل بدلان فافترقا .

وقولهم : لما لم يملك المدول عن دية الخطأ إلا بالمراضاة كذلك

قود العمد فالجواب عنه أن القود أغلظ والدية أخف فملك إسقاط

الأغلظ بالأخف ولم يملك إسقاط الأخف بالأغلظ ، وما اعتبروه من

قتل الدفع الذى لا يملك فيه الدية فلا يشبه قتل القود لأنه يملك  
بقتل الدفع احياء نفسه فلم يجز أن يبدلها بالدية مراضة ولا  
اختيار وليس كذلك قتل القود لأنه ملك به استيفا حق يجوز أن يحدل  
عنه بالمراضة فجاز أن يحدل عنه بغير مراضة

.....

أ/١ ( فصل )

~~~~~

فإذا ثبت أن استحقاق الدية في قتل العمد لا تقع على مراضة
القاتل فقد اختلف قول الشافعي فيما يوجبه قتل العمد على قولين :
أحدهما : أنه موجب لأحد أمرين من القود أو الدية وكلاهما بدل
من النفس وليست الدية بدلا عن القود والولى فيهما بالخيار كالحالف
مخير في الكفارة بين الاطعام والكسوة والعتق .

أ/٢٢ ووجه ذلك شيان أحدهما قول النبي صلى الله عليه وسلم :
" فمن قتل بعدة قتيلا فأهله بين غيرتين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا
أخذوا العقل " وتخبرهم بين القود والدية يقتضى أن يكون كل
واحد منهما بدلا عن القتل كالكفارة .

والثاني : أن الدية بدل من نفس المقتول دون القاتل بدليل أن
المرأة لو قتلت رجلا وجب عليها دية الرجل ، فلو جعلت الدية
بدلا من القود صارت بدلا من نفس القاتل دون المقتول ولو وجب
على المرأة اذا قتلت رجلا أن يؤخذ منها دية امرأة اذا ثبت أن
(١)
الدية بدل .

(١) في الأصل بدلا بالنصب وأثبتناه هو الصواب ،

لأنه خبر ان .

من نفس المقتول وجرت مجرى القود فصارا واجبين بالقتل .

(١)

والقول الثانى : أن قتل العمد موجب للقود وحده وهو بدل النفس

فان عدل عنه الى الدية كانت بدلا من القود ^(٢) فيصير بدلا عن النفس ^(٣)

ووجهه شيان :

أحدهما : قول الله تعالى (كتب عليكم القصاص فى القتلى فدل

على أن الذى يجب له القصاص وحده .

والثانى : أن قتل الخطأ لما أوجب بدلا واحدا وهو الدية ،

اعتبارا بالمتلفات التى ليست لها مثل اقتضى أن يكون قتل العمد

موجبا لبدل واحد وهو القود اعتبارا بالمتلفات التى لها مثل .

.....

(١) أى نفس المقتول .

(٢) الذى هو بدل من نفس المقتول .

(٣) أى نفس المقتول .

١/ب (فصل)

~~~~~

فإذا تقرر توجيه القولين كان القود مستحقاً على كلا القولين وترتب

استحقاق الدية على اختلاف القولين فإن قلنا بالقول الأول أن قتل

العد موجب لأحد شيئين أما القود أو الدية فلولى المقتول سبعة ٧٧/ب

أحوال :

أحدها : أن يختار القود فلا يسقط حقه من الدية إلا أن يقتصر فإن

عدل عن القود إلى الدية استحقها لأنه قد عدل بها عن الأغظ إلى  
الأخف .

والحال الثانية : أن يختار الدية فيعطاه ويسقط حقه من القود

لما في العدول إليه من الانتقال عن الأخف إلى الأغظ .

والحال الثالثة : أن يختار القود والدية فلا يكون لاختياره تأثير

لأنه لا يستحق الجمع بينهما ولم يبين بالاختيار أحدهما

والحال الرابعة : أن يعفو عن القود فيتعين حقه في الدية

ولا يجوز أن ينتقل عنها إلى القود بعد سقوطه بالعفو لأنه انتقال  
(١) (٢)

---

(١) في الأصل زيادة كلمة إلا ووجودها يفسد المعنى وما أثبتناه هو  
الصواب .

(٢) وفي الأصل توجد زيادة الواو قيل لأنه ولا معنى لوجودها .

عن الأخف الى الأغلظ .

والحال الخامسة : أن يعفو عن الدية فله القود ولا يكون لمفوه  
عن الدية تأثير وله أن ينتقل من القود الى الدية لأنه انتقال مسن  
الأغلظ الى الأخف .

والحال السادسة : أن يعفو عن القود والدية فيصح عفوه عنهما  
ولا يستحق بعد العفو واحدا منهما من قود ولا دية .

والحال السابعة :

أن يقول قد عفوت عن حق فيكون عفوا عن القود والدية معا  
لأنه يستحقهما . وان قلنا بالقول الثاني : أن قتل العمد موجب  
للقود وحده ولا تجب الدية الا بالاختيار بدلا عن القود فللولي  
في اختياره وعفوه سبعة أحوال : -

أ/٧٨

أحدها : أن يختار القود فلا يسقط بهذا الاختيار حقه من  
(١)  
اختيار الدية وقت استحقاقها لأنه يستحق اختيارها بعد سقوط  
(٢)  
حقه من القود فصار كالأبراء من الحق قبل وجوبه لأبرائه من ذلك

---

(١) لأنه لم يستحقها حتى يسقط القود والاسقاط يحصل بعد العفو

(٢) الضمير في ابرائه عائد الى المدين أى الى معلوم بالمقام .

الحق بعد وجوبه ولا يتحتم عليه القود بهذا الاختيار لأنه حق له  
وليس بحق عليه فصار هذا الاختيار لا تأثير له .

والحال الثانية : أن يختار الدية فيكون في اختيارها إسقاط الحق  
من القود فيحكم<sup>(١)</sup> له بالدية ويسقط القود .

والحال الثالثة : أن يختار القود والدية فلا يكون لهذا الاختيار<sup>(٢)</sup>

تأثير في القود ولا في الدية لأنه لا يستحق الجمع بينهما ولم يصح  
بالاختيار أحدهما : فيسقط حكم الاختيار وهذه الأحوال الثلاث<sup>(٣)</sup>

على القولين معا وإنما يفترقان في الأحوال الأربعة في العفو .<sup>(٤)</sup>

والحال الرابعة : أن يعفو عن القود فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يختار الدية مع عفو عن القود فيسقط حقه من القود  
بالعفو وتجب له الدية بالاختيار .

---

(١) أي وإن لم يرض الجاني .

(٢) في الأصل الثانية والمراد به الثالثة كما صححناها .

(٣) في الأصل فيستوى وما أثبتناه هو الصواب .

(٤) في الأصل أربع بالتأنيث والصواب ما أثبتناه لأن

والضرب الثاني : أن يقتصر على العفو عن القود ولا يعلقه باختيار (٧)

الدية فيسقط القود بالعفو عنه وفي الدية قولان :

أحدهما : نص عليه في جراح الممد أن له أن يختار الدية من

بعده ،

والقول الثاني : ذكره في كتاب اليمين مع الشاهد أنه قد سقط حقه

من الدية فليس له أن يختارها من بعد ،

ب/٧٨ وأصل هذين القولين في المدعى إذا أقام شاهدا وامتنع أن يحلف

مع شاهده وعرضت اليمين على المنكر فنكل عنها فهل ترد على المدعى

(٢)

أم لا ؟ على قولين :

والحال الخامسة : أن يعفو عن الدية فلا يكون لعفوه تأثير فسخ

القود ولا في الدية لأن القود لم يعف عنه والدية لم يستحقها مع

بقاء القود فلم يصح عفوه عنها .

---

(١) في الأصل كلمة غير واضحة ولعلها ما أثبتناه .

(٢) أنظر لهذه المسألة في البيان ٩/٨

وتتمة الابانه ١٨/٩

والمجموع ٣٧٥/١٨

والحال السادسة :

أن يعفو عن القود والدية فيسقط القود بعفوه عنه وفي سقوط  
الدية بعفوه عنها قولان : حكاهما : أبو حامد المروزي <sup>(١)</sup> في  
جامعه :

أحدهما : يصح عفوه لا قترانه بالعفو عن القود .  
والقول الثاني : لا يصح العفو عنها لأنه لم يقع في وقت الاختيار  
بعد القود فعلى هذا ان اختار الدية في الحال وجبت له فان  
اختارها بعد ذلك فعلى ما مضى من القولين . <sup>(٢)</sup>

والحال السابعة :

أن يعفو عن حقه فيسقط القود لأنه يستحقه ولا تسقط الدية  
لأنه لم يستحقها فان عجل اختيارها وجبت له وان لم يعجله فعلى  
القولين :

أحدهما : تجب له الدية ان اختارها .  
والثاني : لا تجب له وقد سقط حقه منها بتأخر الاختيار .  
والله أعلم .

.....

---

(١) تقدمت ترجمته ص ٢١٣

(٢) مضى ص

٢ / ( مسألة رقم ٢ )

قال الشافعي : ولم يختلفوا في أن العقل يورث<sup>(١)</sup> كالمال وإذا كان  
هكذا فكل وارث ولي زوجة أو ابنة لا يخرج أحد منهم من ولاية  
الدم .

أما الدية فموروثة ميراث الأموال بين جميع الورثة من الرجال والنساء ١/٢٩

من ذوي الأنساب والأسباب وهو متفق عليه وهو معنى قول الشافعي :  
ولم يختلفوا في أن العقل يورث إلا حكاية شاذة عن الحسن البصري<sup>(٢)</sup>

أنه لم يورث الزوج والزوجة والأخوة من الأم شيئاً من الدية وهو محجوج

بالنص والاجماع . روى سفيان بن جبير عن الزهري عن سعيد ابن<sup>(٣)</sup>  
<sup>(٤)</sup>  
<sup>(٥)</sup> المسيب أن رجلاً قتل خطأ ف قضى عمر رضى الله عليه بد يـتمـه

(١) في الأصل موروثة بالميم وفي المختصر بالياء كما أثبتناه .

(٢) تقدمت ترجمته ص ٩

(٣) أنا بحثت عن هذا الاسم فلم أجده بهذا الاسم بل وجدت سفيان بن

حسين بن حسن السلمى مولى عبد الله بن خازم أبو محمد أو شق الناس

في الزهري عن ابن سيرين والحكم بن عتبة وعنه شعبه مات في خلافة

المهدي . أنظر الخلاصة ص ١٤٥ والتقريب ص ١٢٨

(٤) تقدمت ترجمته ص ١٣٦

(٥) تقدمت ترجمته ص ١٣٥

(١)

على عاقلته فبجاءت امرأته تطلب ميراثها من عقل زوجها فقال عسر

لا أعلم لك شيئاً إنما الدية للعصبه الذين يحملون عنه فقام الضحاك (٢)

ابن سفيان الكلابي فقال كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٣)

يأمرني أن أورث امرأة أشيم الضبابي من عقل زوجها أشيم فورثها

عمر (٤) وروى عكرمة عن ابن عباس (٥) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

(٧)

"المرأة توث من مال زوجها وعقله ويوث هو من مالها وعقلها"

(١) أي بقسم ديته على العصبه الذين يتحملون عنه .

(٢) هو الضحاك بن سفيان بن عوف بن كلاب الكلابي أبو سعيد له صحبة

وروى عدة أحاديث منها هذا وكان عاملاً لرسول الله على الصدقات

وكان سخيلاً لرسول الله وكان شجاعاً روى عنه الحسن البصري لم

يذكر ابن حجر ولا ابن عبد البر سنة لوفاته .

أنظر الاصابه ٢٠٦/٢

(٣) أشيم الضبابي قتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أخرج أصحاب

السند من حديث الضحاك وأخرجه أبو يعلى عن طريق مالك عن الزهري

عن أنس قال : " قتل أشيم خطأ فأمر الضحاك أن يورث امرأته من

ديته " . أنظر الاصابة ٥٢/١

(٤) البيهقي ٥٧/٨ وأبو داود ١٢٩/٣

(٥) تقدمت ترجمته ص ٦٨

(٦) تقدمت ترجمته ص ٦٦

(٧) رواه ابن ماجه بلفظ جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الدية على

عاقله القاتلة فقالت عاقله المقتوله يا رسول الله ميراثها لنا فقال :

" لا ميراثها لزوجها وولدها "

أنظر ابن ماجه ٨٨٤/٢

(١)

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم

(٢)

قضى أن الحقل ميراث بين ورثة القتل على فرائضهم .

(٣)

وروى الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث امرأة من دية

(٤)

زوجها وورث زوجها من دية امرأته .

.....

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١١٠

(٢) ابن ماجه بالفاظ متعددة وطويله .

أنظر ابن ماجه ٨٨٤/٢

(٣) تقدمت ترجمته ص ٧٤

(٤) أنا بحثت عن هذا الأثر فلم أجده في حدود معرفتي ولكن لعله تابع

للأحاديث المتقدمة فلعلها وردت بروايات أخرى عن طريقه . اهـ .

٢/أ ( فصل )

~~~~~

فأما القود عندنا موروث ميراث الأموال بين جميع الورثة من الرجال والنساء على فرائضهم وبه قال أبو حنيفة وأكثر الفقهاء وقال مالك يرثه (١) رجال العصبات من ذوى الأنساب دون النساء ودون الأسباب (٢) وقال ابن أبي ليلى يرثه ذوا الأنساب من الرجال والنساء دون الأسباب (٣) واستدل مالك بقول الله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا) . والولى يتناول الرجال من العصبات فدل على أن لا حق فيه لغيرهم ، ولأن القود موضوع لدفع العار فأشبه ولاية النكاح فى اختصاصها برجال العصبات . ولأن النساء لو ورثن القود لتحطمن العقل كالعصبات وهن لا يتحطن العقل فوجب أن يسقط ميراثهن (٤) من القود كالأجانب .

(١) تقدمت ترجمته ص ٩٠ وأنظر مذ هبه فى

(٢) تقدمت ترجمته ص ٨٩ وأنظر مذ هبه فى الدسوقى ٢٥٦/٤

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٦٢ وأنظر مذ هبه .

(٤) سورة الاسراء آية ٣٣

(٥) فى الأصل ميراثهم بالتذكير وما أثبتناه هو الصواب .

ودليلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم " فمن قتل قتيلا بعد ه فأهله

(١)

بين خيرتين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا العقل "

ومن هذا الخبر دليلان أحدهما : أن الأهل عبارة عن الرجال

والنساء من ذوى الأنساب والأسباب .

والثاني : أنه خيرهم بين الدية والقود والدية تكون بين جميعهم

وكذلك القود . وروى الأوزاعي عن حصن عن أبي سلمة عن عائشة : (٢) (٣) (٤) (٥)

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لأهل القتل أن ينجزوا الأول

فالأول ولو كانت امرأة . ومعنى قوله لينجزوا أى يتركوا يعنى تركهم (٦) (٧)

فيما يجب على القاتل من قود ودية ، ولأن كل من هرب الدية وورث

القود كالعصبة ، ولأن كل حق ورثه العصبة ورثه غيرهم من الورثة

كالدية .

(١) تقدم تخريجه ص

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٠٢

(٣) حصن بن أبى الحر بن مالك بن الخشخاشى العنبرى أبو القلوص

عن جده وسمرة وابن عباس وعنه عبد الملك ويونس بن عبيد وثقه أبو حاتم

عاش الى قرب التسعين . أنظر الخلاصة ص ٨٦

(٤) أبو سلمة هو عبد الله بن عبد الأسد بن هلال بن عمرو بن مخزوم المخزومي

صحابي جليل من السابقين الأولين ابن عمه النبي صلى الله عليه وسلم

مشهور بكنيته قبل اسمه توفي بعد رجوعهم من بدر وقيل سنة ٣ ،

الاصابة ٢/٢٣٥

(٥) تقدمت ترجمتها ص ٦٦

أ/٨. فأما قوله تعالى (فقد جعلنا لوليه سلطانا) الآية ~~فقد~~ ينطلق
(٤) (٢)
اسم الولي على المرأة كما ينطلق على الرجل لأنها تليه وإن لم يثل
(٣) (٤)
عليه ولو تناولت من يلي عليه لخرج الأبناء . والاخوة على أن المراد
(٥)
به مباشرة الاستبقاء وذلك يختص بالرجال دون النساء .

وأما استعلاء لهم بالنكاح في وضعه لنفي العار فليس بصحيح لأن
القود يستحق للتشفي لا لنفي العار على أن ولاية النكاح لا تورث
انما تستفاد بالنسب والقود موروث فافتراقا وما ذكروه من اختصاص
القود بمن يتحمل العقل فاسد بالآباء والأبناء والصفار والفقراء
كل هؤلاء يرثون القود ولا يتحملون العقل كذلك النساء .

.....

-
- (٦) البيهقي ٥٩/٨ بلفظ على المقتلين أن ينجزوا الأول فالأول .
- (٧) أي يكفوا عن القود .
- (١) أي تطالب به .
- (٢) أي ان لم يمكن أن تكون وليا عليه في المال .
- (٣) لأن ولي المال أب فأبوه ووصي من جهة وقاض وقايم من جهة القاضي
- (٤) أي الولي .
- (٥) وهذا لا يمنع أن تكون المرأة لها ولاية المطالبة .

٢/ب (فصل)

فإذا ثبت أن القود موروثة كالمال لم يخل حال القتل من ثلاثة
أحوال :

أحدها : ^(١) أن يكون له ورثة يستحقون جميع ما له فلهم الخيار بين

ثلاثة أمور : إما القود أو الدية أو العفو عنهما .

والحال الثانية : أن لا يكون له وارث ~~بالحال~~ فالامام عليه لأنه موروثة

لبيت المال وللإمام الاختيار في اعتبار الأصلح في أمرين القود أو
(٢)

الدية ، وهل له الخيار في العفو عنه على وجهين :

أحدهما : له الخيار في العفو عنهما كالورثة ،

والثاني : لا خيار له في العفو عنهما لأنه نائب فلم يجز أن يسقط

الحق بخير بدل .

٨/ب والحال الثالثة :

أن يكون له من الورثة من يستحق بعض تركته كالزوج والزوجة

فليس لهذا الوارث أن ينفرد بالقود لأنه لا ينفرد بالميراث وشريكه

في استيفائه الإمام لأن باقى التركة ميراث لبـيت المال

(١) في الأصل سقطت كلمة أحدها

(٢) الضمير عائد الى القاتل يعنى هل للإمام أن يعفو عن الجاني بدون
مقابل .

- (١) فان اتفق الوارث والامام على القود وجب ، وان اراده أحدهما
(٢) دون الآخر سقط واستحق الدية وكان الوارث في حقه منها
(٣) بالخيار بين الاستيفاء والعفو وفي خيار الامام في حق بيت
المال فيها وجهان على ما مضى . (٤) (٥)
-

-
- (١) الضمير عائد الى القود .
(٢) أى سقط القود
(٣) الضمير عائد الى الدية .
(٤) مضى في نفس هذا الموضوع أنظر ص ٢٨٨
(٥) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : -

١ - معنى المحتاج ٣٩/٤

٢ - قليوبى ١٢١/٤

٣ / (مسألة)

قال الشافعي : ولا يقتل الا باجتماعهم ويحبس القاتل حتى يحضر
الفقهاء ويبلغ الطفل فان كان فيهم معتوه فحتى يفيق أو يموت
فيقوم وارثه مقامه .

اما اذا كان ورثه القاتل أهل رشد لا ولاية على واحد منهم
فليس لبعضهم أن ينفرد بالقود دون شركائه وعليه ^(١) أن يستأذن من
حضر وينتظر من غاب وهذا متفق عليه لقول النبي صلى الله عليه وسلم
" فأهله بين غيرتين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا العقل " ^(٢)
فأما ان كان فيهم موليا عليه لعدم رشده بجنون أو صغر فقد اختلف
فيه الفقهاء فذهب الشافعي الى أن القود موقوف لا يجوز أن ينفرد
به الرشيد حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون ويجتمعون على استيفائه
ولا يجوز لولي الصغير

(١) الضمير عائد على البعض المذكور .

(٢) المراد بالاتفاق هذا بين الفقهاء الأربعة .

(٣) في الأصل مولا وما أثبتناه هو الصواب . صحوا به بالرفع مولى

١/٨١ وقال أبو حنيفة ^(١) ومالك ^(٢) يجوز للرشيذ منهم أن ينفرد باستيفاء القسود

ولا ينتظر بلوغ الصغير وافاقا المجنون ولو كان مستحقه صغيرا أو
مجنونا جاز لوليه أن ينوب عنه فى استيفائه . استدلالا بقول الله

تعالى :

(فقد جعلنا لوليه سلطانا) فذكره بلفظ الواحد فدل على جواز

أن يستوفيه الولي الواحد ، ولأن ابن ملجم قتل عليا رضوان الله عليه ^(٣)

فاقتص منه ابنه الحسن وقد شاركه من اخوته صفار لم يبلغوا ولم يقف ^(٤)

القود على بلوغهم ولم يخالفه أحد من الصحابة رضى الله عنهم فصار

اجماعا على جواز تفرد به .

(١) تقدمت ترجمته ص ٩٠ وأنظر مذهبه :

(٢) تقدمت ترجمته ص ٨٩ وأنظر مذهبه الشرح الصغير ٤/٣٦٠

(٣) هو عبد الرحمن بن ملجم الخارجى الذى قتل عليا ثم قتل هو وأحرق

بالنار لعنة الله هلك سنة ٤٠ هـ وأنظر شذرات ٤٩/١

(٤) هو الحسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنهما الهاشمى أبو عبد الله

سبط رسول الله وريحانته ولد سنة ٤ روى عن رسول الله وروى عنه

أخوه الحسين وبنوه على زين العابدين وفاطمة والشعبى قتل شهيدا

بكر بلاء سنة ٦١ هـ .

الاصابة ٣٣٢/١

- (١)
قال ولأن للفرد حقاً يصح فيه النيابة فجاز إذا لم يتعض أن يفرد
به بعضهم كولاية النكاح ، ولأن القود إذا وجب لجماعة لم يمتنع
أن يفرد باستيفائه واحد كالقتيل إذا لم يترك وارثاً استحق قسوده
جماعة المسلمين وكان للامام أن يفرد باستيفائه .
- (٢)
ودليلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم " فمن قتل بعدة قتيلاً فأهله
بين خيرتين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا العقل " . فجعل
ذلك لجماعتهم فلم يجوز أن يفرد به بعضهم لما فيه من المدول
عن مقتضى الخبر ، ولأن القود إذا تعين لجماعة لم يجوز أن يفرد
ب/٨١ به بعضهم كما لو كانوا جميعاً أهل رشد ، ولأن القود أحد
بدلبي النفس فلم يجوز أن يستوفيه بعض الورثة كالدية ، ولأن كل
من لم يفرد باستيفاء الدية لم يجوز أن يفرد باستيفاء القسود
(٤)
كالأجنب ، (٥)

-
- (١) في الأصل حق بالرفع وما أثبتناه هو الصواب لأنه اسم لأن .
- (٢) كلمة أهل لا مفرد له اسم جنس جامد يستعمل وصفاً للمستحق ولا
يوصف به علم أو صفة .
- (٣) الجماعة اسم جنس جمعي أقله ثلاثة .
- (٤) بجامع أن كلا أحد بدلبي النفس .
- (٥) يقيس على الأجنبي بجامع أن كلا لا يفرد بالاستيفاء .

وأما الآية فمحمولة على الولي اذا كان واحدا ، وأما تفرد الحسن

بقتل ابن ملجم لعنه الله فعنه جوابان : -

أحدهما : أنه كان في شركائه من ^(١) البالغين من لم يستأذنه لأن

عليه خلف حين قتل على ما حكاه بعض أهل النقل ستة عشر ذكرا

وست عشرة أنثى - فيكون جوابهم عن ترك استئذانه للأكابر جوابنا

في ترك وقوفه على بلوغ الأصغر .

والجواب الثاني : أن ابن ملجم انحتم قتله لسعيه بالفساد لأن من

قتل امام عدل فقد سعى في الأرض فسادا فصار محتوم القتل لا

يجوز الحفو عنه فلا يلزم استئذان الورثة فيه .

(٢)

والجواب الثالث : أن ابن ملجم استحل قتل على عليه السلام فصار

باستحلاله قتله كافرا لأن من استحل قتل امام عدل كان كافرا فقتله

الحسن لكفره ولم يقتله قودا ، وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم

(٣)

أيقظ عليا من نومه في بعض الأسفار وقد سفت الريح عليه التراب

(١) معارضة الغرض منها ابطال دعوى الخصم باثبات نقيضها أو ما

يستلزم النقيض فالكبير لازم يستأذن هنا الحسن لم يستأذن

(٢) في الأصل سبق وان قال عنه جوابان وأضاف جوابا ثالثا فلعل

الصواب أن يقول فعنه ثلاثة أجوبة .

(٣) أي رمت الريح عليه التراب ووضعته فوق على رضى الله عنه .

فقال قم يا أبا تراب ثم قال أتصرف أشقى الأولين والآخرين قال
الله ورسوله أعلم قال أشقى الأولين أحمر عاقر ناقة صالح وأشقى
الآخرين من غضب هذه من هذا وأشار إلى أخضاب لحيته من
دم رأسه . (٣)

فيجوز أن يكون الحسن عرف بهذا الخبر كقراين طجم لعنه الله
لاعتقاده استباحة قتل على فقتله بذلك ، وأما قياسهم على ولاية
النكاح فعنه جوابان : -

أحدهما : أن ولاية النكاح يستحقها الأكابر دون الأصغر فجاز
أن ينفرد بها الأكابر ، والقود يستحقه الأكابر والأصغر فلم يجز
أن ينفرد به الأكابر .

(١) وفي رواية بالتصغير أحيمر هو اسم الشخص الذي عقر

ناقة نبي الله صالح وهو المراد بقوله تعالى في سورة
والشمس ... ان انبعث أشقاها .

(٢) الخضاب هو المخلوط أي الملون بلون آخر والمراد هنسا
أنه لون لحته بالدم .

(٣) رواه الامام أحمد في المسند ٢٦٣/٤

والثاني : أن ولاية النكاح يستحقها كل واحد منهم فجاز أن
ينفرد بها أحد هم ، والقود يستحقه جميعهم فلم يجز أن ينفرد
به بعضهم .

فأما ما ذكره من تفرد الامام بالقود فيمن ورثه جماعة المسلمين
فالجواب عنه أنه لما لم يتعين مستحقه وكان للكافة تفرد به
من ولى أمورهم وهذا قد تمين مستحقه فافترقا . (١)

.....

(١) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : -

قليوبي ١٢٢/٤

والشامل ١٢/٦

أ/٣ (فصل)

~~~~~

فإذا ثبت وقوف القود على بلوغ الصبي وفاقاة المجنون وحبس القاتل

( ١ )

الى وقت البلوغ والافاقاة ليحفظ حقهما بحبسه ولا يطلق وان أعطى

( ٢ )

كفيلاً بنفسه لأنه حق لا يملك استيفاؤه الا منه ، والمتولى لحبسه

الامام دون الولي لأن أمر الحاكم أنفذ من أمره فان أراد الولي أن

( ٣ )

يلزمه لم يمنع ولا يقف حبس الحاكم له على الاستعداد اليه وينفسد

( ٤ )

به اذا ثبت عنده القتل لما يجب عليه من حفظ الحقوق على من تولى

( ٥ )

عليه ولو كان في الورثة رشيد غائب لم يلزم الحاكم حبس القاتل الا

بعد الاستعداد اليه لأن مستحق القود رشيد لا يولى عليه .

( ٦ )

وهكذا لو غضب دار الغائب جاز للحاكم أن ينتزعها من العايب

ان كان مالكمها مولياً عليه ولم يجز أن ينتزعها منه ان كان مالكمها

رشيد . فان أراد ولي الصغير والمجنون أن يعفو عن القود الى غير

---

( ١ ) في الأصل أثبتها بالألف المدودة والصواب بالألف المطوية .

( ٢ ) رأى لا يتوقف حبسه على طلب الولي .

( ٣ ) أى على طلب الولي حبس القاتل بل يلزم الامام حبسه من غير طلب

أحد القصور الصغير والمجنون

( ٤ ) في الأصل أثبتها بلام ألف هكذا تولا .

( ٥ ) هذا فيما اذا لم يكن في الورثة رشيد .

( ٦ ) المراد بالجواز هنا الوجوب لأنه نائب ولي الصغير والغائب في تلك

الحالة حتى لا يذهب حقهما هدرا .

مال لم يجز ، وان أراد العفو عن القود الى الدية نظر في الصغير  
والمجنون فان كانا موسرين غير محتاجين الى المال لم يكن للولي  
العفو عن القود ، وان عفا بطل عفو ، وان كانا فقيرين فهذا على  
ضربين : -

١ - أحدهما : أن يكون لهما من يجب عليه نفقتهما .

والضرب الثاني : أن لا يكون لهما من يلتزم نفقتهما وهما من ذوي  
الفاقة الى قدر نفقتهما ففي جواز عفو وليهما عن القود وجهان :

أحدهما : يجوز للضرورة اعتبارا بمصلحتهما .

والثاني : لا يجوز لما فيه من اسقاط حقهما ويحتل وجهها ثالثا :

(١)

أن يعتبر حال الولي فان كان مناسبا أو وصيا لم يصح عفو ،

وان كان حاكما صح عفو لأنه حكم يجوز أن ينفرد بهاجتهاده ،

والله أعلم .

.....

---

(١) في الأصل مولى والصواب ما أثبتناه .

(٢) المراد بالمناسب كأن يكون الولي أباً أو جدياً مثلاً .

٤ / ( مسألة )

قال الشافعي : وأيهم عفا عن القصاص كان على حقه من الدية

وان عفا على غير مال كان الباقيون على حقوقهم من الدية .

إذا كان أولياء المقتول جماعة فعفا أحد هم عن القود سقط

٨٣/أ جميع القود في حقوق جماعتهم ولم يكن لواحد منهم أن يقتص سوا

عفا أقلهم أو أكثرهم .

وقال مالك : <sup>(١)</sup> يجوز لمن عفا أن يقتص ولو كان واحدا من جماعة ،

استدلالا بقوله تعالى ( ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا )

فلو سقط حقه بعفو غيره لكان السلطان عليه ولم يكن له ، ولأن القود

موضوع لنفي المعرة كحد القذف ثم ثبت أن حد القذف لا يسقط

بعفو بعض الورثة كذلك القود يجب أن يكون بمثابته .

ولأنه لما لم يكن عفو بعضهم عن الدية مؤثرا في حق غيره وجب أن

يكون عفوهم عن القود غير مؤثر في حق غيره ودليلنا قول الله تعالى

---

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٩ وأنظر مذهبه في الشرح الصغير ٣٦١/٤

(٢) أنظر باب اللعان ففي المسألة قولان أصحابهما ما ذكره المؤلف وفيه

رأى آخر بسقوطه .

أنظر قليوبى ٣٢/٤

(١) (٢)  
( فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان )

وهو محمول عند كثير من المفسرين على عفو بعض الورثة لأنه جاء بذكر

الشيء منكراً وجعل عفوّه موجباً لاتباع الديّة بمعروف وأن تؤدي إليه (٣)

باحسان ، ويحمل على عموم العفو من الواحد والجماعة . وقال النبي

صلى الله عليه وسلم " فمن قتل بعدة قتيلاً فأهله بين خيرتين أن

أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا العقل " فجعل الخيار في القود لجميع

أهله لا لبعضهم ، ولأنه أجماع الصحابة رضى الله عنهم روى أن رجلاً

قتل رجلاً على عهد عمر رضى الله عنه فطالب أولياؤه بالقود فقالت أخت

المقتول وهى زوجة القاتل عفوت عن حقى من القود فقال عمر الله أكبر

عتق الرجل " (٤) يعنى من القود .

٨٣/ب ولم يخالفه من الصحابة أحد مع انتشاره فيهم فثبت أنه أجماع ،

ولأن القود (٥) أحد بدلى النفس فلم يكن لبعض الورثة أن ينفرد

(١) المراد بالعفو عن القصاص .

(٢) سورة البقرة آية رقم ١٧٧

(٣) فى الأصل بالألف المدودة ، والصحيح ما أثبتناه .

(٤) أخرجه المصنف ٤٠٢/٩ فى

(٥) المؤلف ما شئى على كون الدلى بالخيار بين القود أو الديّة .

باستيفاء جميعه كالدية ، ولأن القاتل قد ملك بالمفوء بعض نفسه  
(١)  
فاقتضى أن يستوى في الباقي منه كالمعتق ، ولأنه قد اجتمع في نفس  
القاتل ايجاب القود ، واسقاطه فوجب أن يغلب حكم الاسقاط  
(٢) (٣)  
على الايجاب لأمرين : أحدهما : أن القود يسقط بالشبهة وهذا  
من أقوى الشبه ،

والثاني : أن لسقوط ما وجب منه بدلا وهو الدية . وليس لايجاب  
ما سقط منه بدل .

(٤)

فأما الجواب عن الآية فقد مضى .

وأما الجمع بين القود وحد القذف فغير صحيح لأنهم فسي  
القود مشتركون وفي الحد منفردون فلم يجز أن ينفرد أحدهم  
باستيفاء القود وجاز أن ينفرد باستيفاء الحد ، وانما اشتركوا  
جميعا في القود وانفرد كل واحد في الحد لأمرين :

---

(١) هكذا في الأصل يستوى ولعل الصواب يسرى بالراء بدل الواو

وانذا ملك بعضه ملك كله .

(٢) هذا في حق من لم يعف .

(٣) مضى صفحة ل ٨١ ب بقوله : وأما الآية فمحموله على الولي اذا

كان واحدا .

أحد هما : أنهم ملكوا القود ميراثاً عن ميتهم لأنه بدل عن نفسه

فاشتركوا فيه كالدية وملكوا الحد نيابة عن ميتهم لنفى العار فانفرد

كل واحد منهم به .

والثاني : أن القود بدل فلم يسقط بالعفو حق من لم يعف فلذلك

( ١ )

اشتركوا <sup>أ/٨٤</sup> وليس للحد بدل فانفرد ، ولئلا يسقط بالعفو حق من

لم يعف وأما الدية فانما لم يسقط بالعفو حق من لم يعف لأنها تتبع

( ٢ )

فصح أن ينفرد كل واحد منهم باستيفائه لأنه لا يتعدى استيفاءه الى

حق شريكه والقود لا يتبع ولا يمكن كل واحد منهم أن ينفرد باستيفاء

حقه منه الا بالتعدى الى حق شريكه فسرى العفو عن القود ولم يسر

العفو عن الدية .

.....

---

( ١ ) فى الأصل فيه زيادة ما قيل اشتركوا والصواب ما أثبتناه .

( ٢ ) فى الأصل منها وهو خطأ والصواب ما أثبتناه لأن الضمير عائذ

الى مذكر .

٤/أ ( فصل )

فإذا ثبت أن عفو أحد هم موجب لسقوط القود في حق جميعهم  
انتقل الكلام الى الدية ، أما من لم ينفق فقد ملكوا حقوقهم من  
الدية بسقوط القود ولا يقف ملك الدية على اختيارهم لأن القتل قد  
صار من حقوقهم بسقوط القود من غير اختيارهم جارياً مجرى قتل  
عدو الخطأ الذي لا يجب فيه قود ويملك به الدية بنفس القتل كذلك  
ها هنا ،

وأما الدية في حق العافي فمعتبره بعفوه عن القود فسان  
قرنه باختيار الدية وجب له حقه منها وان لم يقرنه باختيار الدية  
(١)  
كان على ما مضى من القولين في الذي أوجبه قتل العمد ثم على ما مضى  
من التفصيل : (٢)

.....

---

(١) أنظر صفحة ٧٦/ب وما بعده فهناك التفصيل .

(٢) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية :

- الشامل ١٨/٦

- الأم ٨٨/٦ - ٨٩

٥ / ( مسألة )

قال الشافعي : فان عفوا جميعا وعفا المفلس بجنى عليه أو على  
( ١ )

عبده عن القصاص جاز ذلك لهم ولم يكن لأهل الدين والوصايا

٨٤/ب منعهم لأن المال لا يملك بالعمد الا بمشيئة المجنى عليه ان كان

حيا ومشيئة الورثة ان كان ميتا - قال العزنى الفصل - الى آخر

( ٢ )  
الباب .

( ١ ) كلمة عن ساقطه من المختصر وهي ضرورة كما أثبتتها المؤلف .

( ٢ ) تكملة الفصل قال العزنى رحمه الله ليس يشبه هذا الاعتلال أصله

لأنه احتج في أن العفو يوجب الدية بأن الله تعالى لما قال :

" فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان "

لم يجز أن يقال عفا ان صولح على مال لأن العفو ترك بلا عوض

فلم يجز اذا عفا عن القتل الذي هو أعظم الأمرين الا أن يكون له

مال في مال القاتل أحب أو كره ولو كان اذا عفا لم يكن له شيء "

لم يكن للعافي ما يتبعه بمحروف ولا على القاتل ما يؤدى به بإحسان .

قال العزنى رحمه الله فهذا مال بلا مشيئة أو لا تراه يقول ان عفوا

لمحجور جائز لأنه زيادة في ماله وعفوه المال لا يجوز لأنه نقص في ماله

وهذا مال بغير مشيئة فأقرب الى وجه ما قال عندى في العفو الذى

ليس لأهل الدين منعه منه هو أن يبرئه من القصاص ويقول بغير مال

فيستطاع . وبالله التوفيق . ،،

اعلم أنه لا يخلو حال الوارث لقتل العمد في عفو من أحد ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون جائز الأمر مالك التصرف فيصح عفو عن القود وعن الدية جميعا .

والقسم الثاني : أن يكون محجورا عليه لا يجرى عليه قلم كالصغير والمجنون فلا يصح عفو عن القود ولا عن الدية جميعا .

والقسم الثالث : أن يتعلق به حجر من وجه وإن جرى عليه القلم فهذا قد يتحقق من أحد أربعة أوجه :

أحدها : أن تتعلق بتركه المقتول د يون ووصايا فتتعلق بد يته كما تتعلق بتركته على ما سنذكره . فمير الوارث في حكم المحجور عليه فيها حتى تقضى الديون وتنفذ الوصايا .

والثاني : أن يكون الوارث محجورا عليه بالفلس في حقوق غرمائسه حتى يستوعبوا ماله في د يونهم .

والثالث : أن يكون الوارث محجورا عليه لسفه في حق نفسه حفظا لماله .

والرابع : أن يكون الوارث مريضاً يمنع في حق الورثة من العطاء إلا في ثلثه فهو لا الأربعة يصح عفوهم عن القود إلى الدية لأن القود لا يثر في حقوقهم والعفو عنه أرفق بهم ، وفي صحة عفوهم عن الدية قرآن :

أ/٨٥ أحدهما : يصح من جميعهم وهذا على القول الذي يجعل قتل الممد فيه موجبا للقود وحده ، والدية لا تجب إلا باختيار الوارث فيصعوه لأنه لم يملكها فيتعارض فيه ولا يملكها إلا بالاختيار وهو لا يجبر على الاختيار لأنه اكتساب كما لا يجبر على قبول الوصايا والهبات .

(١)  
والقول الثاني : أن عفو الثلاثة ( سوى المريض ) يطل لا يصح وهذا على القول الذي يجعل قتل الممد فيه موجبا للقود أو الدية لأنه عفو عن مال قد تعلق به حق غيره ، فأما المريض فعفوه عمن هذا القول محتمل في ثلثه فان احتمل ثلثه جميع الدية صح عفو غيرها ، وان لم يملك غيرها صح عفو عن ثلثها وبطل في باقيةا .

---

(١) في الأصل عما والصواب ما أثبتناه .

(٢) هكذا في الأصل ولكن لعل الصواب حذف كلمة سوى المريض

لأن المقام يقتضي حذفها فالقول الثاني عكس الأول فلا استثناء هنا .

فأما العزنى : فإنه تكلم على فصلين :

أحدهما : الرد على أبي حنيفة في منعه من الدية إلا عن مرضاة

والثاني : في اختياره لأحد القولين : أن قتل الصمد موجب لأحد

أمرين : القود أو الدية .

فأما الفصل الأول فسلم كلامه فيه ، وأما الفصل الثاني فالتبس عليه

حتى اخطط تحليله وضعف دليله وفي كشفه اطالة نقتصر فيها على

( ١ )

سيره عند تأمله .

وبالله التوفيق .

.....

---

( ١ ) أنظر فقه المسألة في الكتب الأئمة و -

- الأم ٨٩/٦

- والشامل ١٨/٦